

الشركات العسكرية الخاصة

تحدي جديد في العلاقات الدولية



تحرير

د. دلال محمود

تقديم

د. خالد عكاشة



ECSS
مركز المصنوع للدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الشركات العسكرية الخاصة

تحدي جديد في العلاقات الدولية

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
الشركات العسكرية الخاصة: تحدي جديد في العلاقات الدولية
تحرير: د. دلال محمود
تقديم: د. خالد عكاشة
رقم الإيداع: ٢٠٢١/٢٦٣٣٨
الترقيم الدولي: 4-4-86012-977-978
حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.
الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg
www.ecss.com.eg

المحتويات

تقديم

- 20 موقع الشركات العسكرية الخاصة في نظرية العلاقات الدولية – 1
د. دلال محمود
- 62 شركة بلاك ووتر الأمريكية... فاعل رئيسي في العراق 2
محمود مجدي
- 96 شركة فاجنر الروسية... آلية النفوذ الروسي في ليبيا 3
سحر عبد الرحيم
- 132 شركة الصادات التركية... ذراع تركيا في الإقليم 4
ماري ماهر

ختام

تقديم

د. دلال محمود

تمثل مصالح الدول البوصلة الرئيسية لسياساتها مع غيرها من الدول، وفي مقدمة هذه المصالح الأمن والقدرة الاقتصادية باعتبارهما الركيزتين التقليديتين لقوة الدولة، وأساس قوتها الصلبة. وفي عالم أقل تعقداً، كانت الدول تتجه إلى تحقيق مصالحها بصورة مباشرة تصل إلى الاحتلال المباشر واستعمار غيرها من الدول الأضعف. وظلت هذه السمة تسود العلاقات الدولية منذ صلح وستفاليا عام 1648 إلى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945. ومنذ ذلك الحين، عُقدَ اتفاق ضمني بين الدول بتجنب الانسياق في حرب عالمية جديدة مباشرة؛ الأمر الذي دفع الدول الكبرى إلى تطوير أدوات وسياسات جديدة مثلت خصائص العلاقات الدولية طوال فترة الحرب الباردة، مثل سباق التسلح، وتكافؤ الردع، والحروب بالوكالة، وكثرة أعداد المنظمات الدولية وتنوع أنشطتها.

ومع انتهاء الحرب الباردة وبداية حقبة جديدة من الأحادية القطبية على النظام الدولي، كان هناك متغير جديد يتنامى تأثيره، وهو الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.. هيمنة ليست سياسية واقتصادية فقط، بل هيمنة قيمية، وتقديم «النموذج الغربي» الذي يجب أن يُحتذى به في التطبيق الليبرالية على المستويات السياسية (الديمقراطية الغربية) والاقتصادية (الرأسمالية واقتصاد السوق) والثقافية من خلال الترويج للقيم الغربية باعتبارها الطريق إلى التنمية والاستقرار والأمن.

وبالفعل كان انتشار التطبيق لمنظومة النموذج الغربي سائداً خلال هذه المرحلة، بغض النظر عن مدى قناعة الدول به أو مدى ملاءمته لكافة الدول التي أخذت به. وما بين نجاح التطبيق وفشله، تطورت مجموعة من الخصائص التي سادت العلاقات الدولية منذ هذا الحين، من أبرزها العولمة للعلاقات الدولية، ومحاولة إيجاد آليات مهيمنة لإدارة شؤون العالم. وكانت الأبعاد المختلفة للعولمة، خاصة في المجال الاقتصادي ومجال الاتصالات، شديدة التأثير في تحقيق هذه الهيمنة. وارتبط بهذه المرحلة أيضاً ظهور البعد الثقافي (الحضاري) كمصدر للصراع بأشكاله المختلفة. وبالفعل تم الترويج لنظرية «صدام الحضارات» كما قدمها صمويل هنتجتون لتبرز فيها الحضارة الإسلامية باعتبارها المضاد للنموذج الغربي المهيمن. ونتج عن هذا ظهور اتجاهات رافضة لتلك العولمة، وما توفره من هيمنة للولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في هذه المرحلة. هذه الاتجاهات بعضها فكري مثل «الخصوصية» في مقابل العولمة، أو عودة الاتجاه إلى «القومية» بدلاً منها، أو الاتجاه إلى العنف وانتشار التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود.

وما بين تداعيات العولمة ومقاومتها، زاد التعقيد في العلاقات الدولية، وتشابكت القضايا الإقليمية مع القوى الكبرى والمنظمات الدولية ليتم تقليص الفاصل بين المستويين الإقليمي والدولي، ومن قبله تقليص قدرة الدولة على ممارسة سيادتها الكاملة بعد انحراطها في عملية العولمة. ونتج عن هذا التعقيد مجموعة من الخصائص التي تتسم بها العلاقات الدولية الراهنة، من أهمها تشابك العلاقات وتداخلها بين الدول، وعدم ثبات هذه العلاقات على اتجاه بين التعاون والصراع، وتغير طبيعة الحروب، والاتجاه إلى أنماط جديدة من الحروب، كالحرب المهجنة، والحرب الافتراضية، وحروب الفضاء، وتطور الحرب النفسية، وتطور الحرب بالوكالة. وكذلك تعدد الفاعلون المؤثرون في حركة العلاقات الدولية، وتنوعت طبيعتهم. وقد قامت العديد من الدراسات الأكاديمية بدراسة هؤلاء الفاعلين الجدد،

مثل الشبكات الإعلامية، والمواقع الإلكترونية الشهيرة مثل ويكيليكس، والتنظيمات الإرهابية، والشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وبعض العائلات أو الأفراد الذين يمتد تأثيرهم إلى مستوى عالمي، مثل الزعماء أو العلماء.

لكن اختلفت الآراء حول بعض الفاعلين. وتأتي التنظيمات الإرهابية في مقدمة الفاعلين موضع الجدل في هذا الصدد بين من يمنحهم صفة الفاعل الدولي بحكم ما يُحدثونه من تأثير في حركة العلاقات الدولية، وبين من يرفض منحهم هذه الصفة؛ لافتقادهم المشروعية القانونية لوجودهم في حد ذاته. وبالقيااس على هذه الحالة، كيف يمكن النظر إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة؟ هل تعد فاعلاً دولياً أم لا؟، وصعوبة الإجابة عن هذا السؤال تكمن في أن هذه الشركات تحمل صفة قانونية؛ فهي شركة تجارية لها شخصية اعتبارية أمام القانون الوطني لدولة المنشأ بالنسبة إليها، لكن انتقال موظفي هذه الشركة للقيام بمهمة في دولة أخرى، وقيامهم بأفعال غير مشروعة في بعض الأحيان.. كيف يمكن تسميته؟ وإذا تم اعتقال هؤلاء الموظفين، فهل هناك مسؤولية على الشركة ذاتها والدولة التي تتبعها؟ وهل تحرك هذه الشركات الخاصة بمعزل عن سياسات الدول التي تنتمي إليها؟ وإلى أي مدى تتشابه هذه الشركات في مهامها وكيفية أدائها لهذه المهام؟

• أهمية الدراسة:

إن هذه الأسئلة لا توجد إجابات قاطعة عليها، وهو ما دفع هذه الدراسة للاهتمام بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة، في محاولة لتقديم دراسة تفصيلية عن هذه الشركات للمتخصصين والمهتمين بالدراسات الأمنية من جانب. ومن جانب آخر، تطمح الدراسة إلى أن تسهم في المكتبة العربية بدراسة تأصيلية عن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، إسهاماً يحد من الغموض الذي يشوب العديد من الدراسات المنشورة عن الموضوع.

• الإشكالية البحثية للدراسة:

هناك بعدان أساسيان لإشكالية الدراسة:

البعد الأول-الزيادة والانتساع في أعداد ونطاقات العمل للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، على الرغم من غموض وضعها القانوني، وزيادة التحديات السياسية التي تُوجدُها في مناطق عملها المختلفة؛ الأمر الذي يدفع إلى محاولة تفسير هذه الظاهرة.

البعد الثاني- تزايد تأثير الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العلاقات الدولية، خاصةً في مناطق الصراعات والنزاعات التي تعمل فيها؛ فكيف يمكن لنظريات العلاقات الدولية أن تفسر هذا التأثير؟ وهل يمكنها استشراف مستقبل عمل هذه الشركات وانتشارها؟

ويصعب تناول هذين البعدين بدون دراسة نماذج لهذه الشركات الواسعة النشاط، وقد تم اختيار ثلاثة نماذج يمكن بلورة بعض الاستخلاصات من خلالها، وهي: شركة بلاك ووتر الأمريكية، وشركة فاجنرالروسية، وشركة صادات التركية. ويعود اختيار هذه النماذج إلى انخراطها في المنطقة وتأثيرها في تطورات الصراعات التي ارتبطت بها، سواء في العراق أو في سوريا أو ليبيا، كما أنها تتبع دولاً مؤثرة في تطورات المنطقة، سواء القوة العظمى الوحيدة حالياً (الولايات المتحدة الأمريكية)، أو القوة الصاعدة والعائدة إلى المنطقة (روسيا)، أو القوة الإقليمية صاحبة المشروع التوسعي في المنطقة (تركيا).

• الأسئلة البحثية للدراسة:

التساؤل الرئيسي للدراسة، هو:

ما حدود قدرة نظرية العلاقات الدولية على تفسير طبيعة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة؟ ويرتبط بهذا سؤال يتعلق بحالات الدراسة؛ هو: كيف أثرت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الصراعات التي تدخلت فيها؟

• مراجعة الأدبيات السابقة:

اهتمت العديد من الأدبيات الأكاديمية والبحثية بدراسة موضوع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. ولم تقتصر هذه الأدبيات على حقل العلاقات الدولية، بل كانت الدراسات القانونية والأمنية لها الاهتمام الأكبر بتناول الموضوع. وبمراجعة هذه الأدبيات يمكن استخلاص ما يلي:

أولاً- تدقيق مفهوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ومناقشة أصول التسمية، والتمييز بين المفهوم وبعض المفاهيم الأخرى المتداخلة معه. كان هذا التدقيق شاغلاً بحثياً أساسياً في معالجة الموضوع في أغلب الأدبيات التي تناولت الموضوع، سواءً جزئياً أو كلياً⁽¹⁾. وبمراجعة هذه الأدبيات، يظهر أنه لا يوجد اتفاق حول مسمى هذه الشركات، فهناك من يستخدم مصطلح الشركات الدولية، والشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وغيرهما من التسميات، كما توجد دراسات تخلط بينها وبين المرتزقة، رغم الفارق بينهما كما سيتضح لاحقاً، وهنا خلصت بعض الدراسات إلى أن الأمر لم يقتصر على تجنيد أفراد غير منتظمين في مؤسسة عسكرية رسمية؛ فمع انتشار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، تلجأ إلى استخدام المرتزقة الأفراد، وتستغل الحروب والنزاعات القائمة وتغذيها، وأحياناً يكون لها دور في إحيائها. ولعل المثل الأوضح بل الأكثر سوءاً لهذه الشركات، الشركات الأمنية الأمريكية في العراق، التي تورطت في فضاء عديده ومجازر وحشية لا تكاد تمحى. كما استنتجت بعض الدراسات أن شكل استخدام المرتزقة على مر التاريخ قد تغير إلى أن وصل إلى تنظيم هؤلاء الأفراد داخل شركات تنظم عملهم ومهامهم.. وليس ذلك فقط، بل تطرق الأمر إلى اختلاف قوانين البلدان في معالجة مسألة المرتزقة.

ثانياً- عدد من الدراسات ربط بين الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وبين «الأمن»، في أكثر من بعدٍ، أبرزها⁽²⁾:

- التعامل مع الأمن كسلعة تخضع لقوانين السوق والعرض والطلب بين البائع والمشتري، واعتبار هذه الشركات أحد الباعين لسلعة الأمن، وأن تزايد الطلب عليها هو ما يسمح لها بالوجود والتزايد، رغم كافة الإشكالات القانونية والسياسية التي ترتبط بها.

- هناك بعض الدراسات التي ربطت بين الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وبين الوظيفة الأمنية للدولة؛ فهناك دول تبحث عن بديل أقل تكلفةً لتوسيع وظيفتها الأمنية داخلياً وخارجياً، وتجد هذه الشركات مناسبة لتكون البديل، وتتعاقد معها للقيام ببعض المهام الأمنية لصالحها. وهناك دول هشة تعتمد على هذه الشركات للقيام بالوظيفة الأمنية بدلاً منها. وهنا تكون المهام مرتبطة بحماية النخبة الحاكمة في أغلب الأحوال، أو تصفية خصومها. وقد خلصت بعض الدراسات المعنية إلى أنه على الرغم مما تقوم به الشركات الدولية من لعب دور حيوي وقدرتها على التأثير في الدولة التي توجد بها؛ فإن دور الدولة لا يزال محورياً في توفير الأمن وحماية التراب الوطني ورعاية المصالح العامة، وهو ما يضيء شرعية على أفعالها قد لا تتوافق في فاعلين آخرين، خاصةً في مجال تقديم الأمن لعامة المواطنين.

- هناك دراسات اعتبرت اتساع وجود ونشاط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، أمراً طبيعياً في ظل التطور الذي شهده تعريف الأمن، وفي ظل التحول الذي تشهده طبيعة الحروب وتحولها من حروب نظامية تقليدية إلى أنماط جديدة مختلفة.

- هناك دراسات ركزت على انتهاكات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للأمن الإنساني، بانتهاكها حقوق الإنسان. وجرى تناول هذا البعد من الموضوع من خلال حالات تطبيقية محددة أغلبها يرتبط بانتهاكات في منطقة الشرق الأوسط. وكانت شركة بلاك ووتر الأمريكية صاحبة الاهتمام الأكبر في هذا الصدد؛ حيث قامت بالعديد من المخالفات والمذابح والجرائم داخل العراق.

ثالثًا- كان البعد القانوني موضعًا لاهتمام العديد من الأدبيات التي تناولت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وتنوع تناول الأدبيات لهذا البعد إلى عدة زوايا^(٦):

- تحديد الصفة القانونية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة على المستوى الدولي؛ فعلى مستوى القوانين الوطنية للدول لا توجد مشكلة في هذا الأمر، ولا يقع في نطاق اهتمام العلاقات الدولية. وفي هذا الصدد، جرى التمييز بين المفهوم القانوني للمرتزقة ومناقشته مع واقع العاملين في الشركات المعنية، وكذا تمييزهم عن المفهوم القانوني للمقاتلين. وخلصت أغلب هذه الأدبيات إلى أن تلك الشركات غير شرعية، وتعد من الارتزاق المحرم قانونًا، ولا يوجد اتفاق حتى الآن على مسئوليتها الدولية أو حتى تعريف موحد لها فيطلق عليها البعض الشركات الخاصة والأمنية والعسكرية الدولية والمرتزقة وغيرها من المسميات المختلفة؛ فلا يوجد تعريف محدد لهذه الشركات، إلا أن هناك اتفاقًا بين العديد من الدول على استخدامها كنمط جديد من الحروب بالوكالة، تستخدمه الدول للوصول إلى أهدافها وتحقيق مصالحها في الدول الأخرى.

- مدى قدرة القانون الدولي الإنساني على تعريف هذه الشركات وتحديد المسؤولية القانونية عن المخالفات التي تقع من موظفيها في مناطق النزاعات المسلحة التي يعملون فيها.

- الجهود الدولية المختلفة لتوفير إطار قانوني يلزم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بقواعد للعمل. والاهتمام الأساسي لهذه الأدبيات كان تناول وثيقة مونتريو بالتحليل أو التقييم باعتبارها النواة الأولية لهذا الإطار المنشود. وانتهت أغلب الأدبيات إلى نتائج متقاربة إلى حد كبير، وهي: وجود فراغ قانوني كبير في التعامل مع الشركات العسكرية والأمنية في الوقت الراهن، وتوقع استمرار هذا الوضع في المستقبل القريب، مع تأكيد صعوبة إيقاف عمل هذه الشركات؛ لما تقوم به من خدمات مشروعة وغير مشروعة.

رابعًا- أدبيات تناولت البعد السياسي في دراسة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، من خلال زاويتين أساسيتين^(٤):

الأولى اهتمت بالعلاقة المباشرة أو غير المباشرة بين هذه الشركات وبين الدول، سواء التي تحمل جنسيتها أو التي تتعاقد مع الشركات لأداء مهام معينة. وعلى هذا المستوى، تناولت بعض الدراسات دور الشركات العسكرية الخاصة كوكيل لبعض الدول في إطار الحرب بالوكالة. الزاوية الثانية تناولت حالات محددة، سواء كانت شركات بعينها أو مهام محددة لبعض الشركات، أو ركزت على الشركات التي تعمل على نطاق عالمي وترتبط بالدول الكبرى. وكانت شركتا فاجنر وبلاك ووترهما الأكثر تداولًا في هذه الأدبيات، وأكدت أن مجموعة فاجنر المحسوبة على روسيا، وتعاضم تأثيرها في الصراعات، أصبحت تمتلك تجارة، ويعود ذلك إلى قدرتها على تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة بأقل تكاليف مادية وتبعات سياسية وقانونية. وانتهت بعض الدراسات إلى أن الدور الذي تلعبه شركات الخدمات العسكرية الخاصة بواسطة المرتزقة المستأجرين فيها في مجال تنفيذ السياسات الجيوبوليتيكية والاستراتيجية العسكرية للدول الكبرى؛ أصبح دورًا فائق الأهمية، خاصةً مع تطبيق سياسات خفض الميزانيات العسكرية للدول الكبرى وميزانية الدولة من جهة أخرى، وأيضًا التنصل من المسؤولية الدولية التي تقع على عاتقها إبان التدخل المباشر، وتكرر تأكيد قيام الدول الكبرى باستخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الحروب كنمط جديد من الحروب بالوكالة.

يتضح مما سبق أن:

الأدبيات السابقة غلب عليها الطابع الاستكشافي والرصدي. وهذا يتناسب مع الحداثة النسبية للموضوع، وندرة المعلومات الموثقة التي ترتبط به، بجانب تراجع الموضوعية في كثير من الكتابات، رغم تأكيد أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ليست ظاهرة مؤقتة، بل واقع يتزايد بإقبال العديد من الأطراف على التعاقد معها وزيادة نشاطها

في مناطق النزاعات المسلحة، وارتباط مستقبلها بسياسات الدول التي تستفيد منها.

هناك قصور في دراسة نظرية العلاقات الدولية للشركات، وكانت الجوانب النظرية تُذكر عرضاً في بعض الكتابات دون تطبيق كامل أو واضح لهذه النظريات.

• الإطار النظري والمفاهيمي:

هناك ثلاث مدارس نظرية كلاسيكية في العلاقات الدولية؛ هي: الواقعية والليبرالية والاشتراكية⁽⁵⁾، لا تقدم أي منها تفسيراً واضحاً وشاملاً لطبيعة عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة؛ وذلك لعدة اعتبارات كما يتضح مما يلي:

رغم أن المدرسة الواقعية تؤكد أن «مصلحة» الدولة هي المحرك الأساسي لها، وهو ما يدفع بعض الدول إلى التعاقد مع هذه الشركات تحقيقاً لمصالحها، ورغم أنها تُعلي من قيمة «القوة» خاصة العسكرية، وهذا هو النشاط الأساسي لهذه الدول؛ فإنها لا تعترف إلا بالدولة كفاعل رئيسي إن لم يكن الفاعل الوحيد وفقاً للواقعية الكلاسيكية. وهذا يعني أن الواقعية لا تعترف بهذه الشركات كفاعل دولي، وكونها شركات خاصة يعزلها عن أدوات القوة بيد الدولة وفقاً للواقعية.

«الأمن» هو القيمة الأساسية لدى الواقعيين، سواء الأمن المطلق المتسبب في المعضلة الأمنية، كما ترى الواقعية الكلاسيكية، أو الأمن النسبي كما ترى الواقعية الجديدة أو الكلاسيكية الجديدة. لكن الواقعية تهتم بأمن الدولة ذاتها؛ أي سلامة الإقليم وتأمين الموارد واستقرار الدولة. والأمن بهذا المعنى يختلف تماماً عن الأمن الذي تتعامل معه هذه الشركات كسلعة تحقق الأرباح لمن يدفع التكاليف، ولو كان ضد أمن الدولة بمعناه التقليدي. ونشاط هذه الشركات في مناطق النزاعات غالباً ما يزيد حدتها ويبعدها عن الاستقرار.

«الواقعية الجديدة» - التي تؤكد تأثير بنية النظام الدولي على

سياسات الدول - لا مجال واضح للربط بينها وبين الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، على الرغم من انتشار هذه الشركات تزامناً مع انتهاء الحرب الباردة ليكون النظام الدولي أحادي القطبية؛ فإنه ليس من المتوقع أن تختفي أو يقل الاعتماد عليها إذا تغيرت طبيعة النظام الدولي إلى الثنائية أو التعددية القطبية. وهناك عوامل تدفع نحو هذا التوقع، أهمها اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها - وهي القوة العظمى الوحيدة منذ التسعينيات - إلى استخدام هذه الشركات والتوسع في استخدامها رغم قدرتها العسكرية الواسعة، كما أن الأمم المتحدة تعمل على تقنين وضع الشركات العسكرية، ومعضلة الإطار القانوني الذي يمكن أن يضبط عمل تلك الشركات التي لم يكن مطروحاً - في أي من الجهود الأممية - نزغ المشروعية القانونية عنها أو تجريمها، بالإضافة إلى أن نجاح هذه الشركات في تنفيذ العديد من التعاقدات التي أوكلت إليها جعلها وسيلة أقل من حيث التكلفة المادية والبشرية لتحقيق أهداف بعض الدول مقارنةً بالتدخل المباشر، ناهيك عن سهولة التنصل من تبعات الانتهاكات التي يمكن أن ترتكبها الشركة والعاملون بها في مناطق عملها.

النظرية الليبرالية هي صاحبة الإسهام في إضافة فاعلين دوليين غير الدولة للاهتمام في دراسة العلاقات الدولية. ورغم أنها اعتبرت المؤسسات الدولية هي أبرز هؤلاء الفاعلين، غير أنها لم تُنكر الفاعلين دون مستوى الدولة، وإن كانت النظريات المرتبطة بها لم تركز على اهتمامها عليهم، لكن لم يثبت من مراجعة الأدبيات أن الليبرالية قدمت تفسيراً لبعض هؤلاء الفاعلين على غرار التنظيمات الإرهابية أو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، خاصة أن الأخيرة هي فاعل محلي بالأساس، أما نشاطها العابر للحدود فلا يتخذ الطابع المؤسسي الذي تهتم به الليبرالية.

مبدأ «الاعتماد المتبادل» - الذي تركز عليه النظرية الليبرالية لتحقيق التعاون بين الدول، الذي عليه تأسست تجارب تكاملية ناجحة نسبياً، كالاتحاد الأوروبي أو كتكتل الآسيان - يصعب قياسه على عمل الشركات

العسكرية الخاصة؛ وذلك لأن استخدام هذه الشركات والتعاقد معها لا يمكن اعتباره نمطًا من الاعتماد المتبادل بين طرفين، على الرغم من العلاقة النفعية بينهما؛ فالشركة تستهدف الربح وتتلقى الأتعاب مقابل ما تقوم به من خدمات أمنية. فالاعتماد المتبادل الذي تعنيه الليبرالية هو تعاون معلن ومشروع بين طرفين قائم على أساس وظيفي، يهدف إلى تحقيق التنمية والاستقرار بالأساس. وهذا المعنى بعيد تمامًا عن العلاقة النفعية بين الشركة والعميل، كما أن التعاقد -في أغلب الأحوال- غير معلن وقد يكون غير مشروع.

النظرية الاشتراكية بعيدة تمامًا عن موضوع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ولا يقتصر ذلك على انحسارها نسبيًا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي الذي كان رمزها الأكبر، بل يشمل تراجع القبول العام للنظرية؛ فمع العولمة بأبعادها المختلفة، تراجعت الأفكار الداعية إلى مركزية الدولة وتركز موارد الإنتاج معها على الرغم من عودة تيار القومية -ربما بشكل متطرف في بعض الحالات- أو مطالبة البعض بضرورة تدخل الدولة لحماية الفئات الأشد فقرًا التي تعجز عن تحمل تبعات توسع الدول في الاعتماد على آليات السوق المفتوحة في الاقتصاد والخدمات الاجتماعية. وبعبارة موجزة، فإن النظرية الاشتراكية لا تعترف بأي فاعل سوى الدولة المركزية، وتعتبر جميع الهياكل والمؤسسات ملكية عامة للدولة، ولا تُفسح مجالًا للملكيات الخاصة.

الدراسات ذات الطابع القانوني التي تناولت موضوع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، لا ينطبق عليها وصف الدراسات النظرية، سواء في نطاق القانون الدولي أو التنظيم الدولي، أو بعض المبادئ القانونية، مثل مبدأ المسؤولية القانونية؛ فقد غلب على هذه الدراسات الطابع الوصفي بحثًا عن التوصيف القانوني لهذه الشركات.

أن النظريات التي تم استخدامها في بعض الأدبيات التي تناولت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة محدودة، وسيتم مراجعة ما قدمته من تفسيرات لنشاط هذه الشركات في الفصل الأول من هذه الدراسة.

• من الناحية المفاهيمية:

مفهوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة موضع اختلاف وجدال نظري وقانوني وتطبيقي. وسيتم تأصيل المفهوم في الفصل الأول من هذه الدراسة، لكن من المهم في هذا المجال توضيح التمييز بين هذا المفهوم ومفهوم المرتزقة، باعتباره أكثر المفاهيم المتداخلة معه.

وبمراجعة الأدبيات حول جوانب التشابه والاختلاف بين الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وبين المرتزقة؛ يتضح أن المفهوم التقليدي للمرتزقة المستقلين أنهم مقاتلون مدربون بدرجات مختلفة، يقدمون خدمات عسكرية مقابل تعويض مالي أو ملكية أرض، يتم التعاقد معهم لحسابهم الخاص مباشرةً من قبل الحكومات والجماعات المتمردة، أو من قبل أي شخص يستطيع تحمل تكاليف ذلك بوجه عام. أما الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، فهي كيانات اعتبارية قانونية، تقدم خدمة احترافية، متمثلة في الجنود المدربين تدريباً عالياً والمنظمين للغاية الذين يُعتبرون من «الخبراء العسكريين الرائدین في العالم». وتعمل الشركات كوسيط بين الحكومة والجنود المحترفين، بحيث لا يتم التعاقد المباشر مع الجنود من قبل الحكومة بالطريقة التي يقدمها المفهوم التقليدي للمرتزقة، كما تقدم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مجموعة متنوعة من الخدمات، بما في ذلك الدعم الدبلوماسي وإعادة الإعمار، والعمليات التجارية، وحماية الموارد والمنشآت، والأنشطة العسكرية والأمنية⁽⁶⁾.

هاتان السمتان - وهما: درجة الاحتراف، وعجم التعاقد المباشر مع الحكومات - هما أساس التمييز بين المفهومين. ومع ذلك، هناك العديد من الخصائص الأخرى المشتركة بينهما؛ فكل منهما يحركهما الربح بشكل أساسي، بالإضافة إلى أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الصغيرة التي لا تعمل على نطاق دولي، يصعب تمييزها - في كثير من النواحي - عن المرتزقة المستقلين.

• منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة إطاراً تحليلياً لموضوع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، يقوم على ما يلي:

تقديم تأصيل نظري للموضوع، من خلال استعراض المفهوم وتمييزه عن غيره من المفاهيم، ومختلف الجوانب النظرية ذات الصلة بالموضوع، مثل وظائفها وخصائصها وأسباب اللجوء إليها في مهام عسكرية وأمنية، بالإضافة إلى الإشكالات القانونية والأساسية التي تثيرها هذه الشركات. إجراء مراجعة نظرية للأدبيات التي تناولت الموضوع لرصد وتحليل كيف عالجت نظريات العلاقات الدولية موضوع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

استخدام منهج الاستقراء من خلال اتباع أسلوب دراسة الحالة لإجراء دراسة تفصيلية على ثلاث شركات عسكرية؛ هي: بلاك ووتر الأمريكية، وفاجنرالروسية، وصادات التركية، بغرض الوصول إلى نتائج قابلة للاختبار والتعميم.

الهوامش

1. من أهم الأدبيات في هذا الجزء ما يلي:

شون ماكفيت «المرتزقة الجدد» الجيوش الخاصة وما تعنيه للنظام الدولي»، ترجمة إبراهيم البيلي محروس وأحمد مكي، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ط 1، 2016.

Alexander Tabarrok, "The rise, fall, and rise again of privateers," *Independent Review* 11, no. 4 (2007): 566-567 – Alexandra, Andrew. "Private Military and Security Companies and the Liberal Conception of Violence." *Criminal Justice Ethics* 31, No.3 (2012): 158-174.

ويلفرد بورشيت وديريك روبرت «المرتزقة في إفريقيا»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ترجمة جوزيف عبد الله واللواء سميح السيد، بيروت، ط 1، 1984.

P. W. Singer, "Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry and Its Ramifications for International Security," *International Security* 26, no.3 (2001): 56.

حسن الحج علي «خصخصة الأمن والدور المتنامي للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة»، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، الإمارات - أبوظبي، العدد 123، ط 1، 2007.

Ulrich Petersohn, "Reframing the Anti-Mercenary Norm: Private Military and Security Companies and Mercenarism." *International Journal* 69, no. 4 (2014): 475-93.

Abrahamsen, Rita, and Michael C. Williams. "Selling Security: Assessing the Impact of Military Privatization." *Review of International Political Economy* 15, No.1 (2007): 131-146

أمنية بوعلام طاولوة، «مسئولية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عن انتهاك حقوق الإنسان»، رسالة ماجستير، قسم القانون العام، جامعة مؤتة، الأردن، 2012.

مطهر الصفاري «مجموعة فاجنر وروسيا: متلازمتا الإنكار والتوظيف» مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، عودة أوراق سياسية، مارس 2021.

2. من نماذج الأدبيات التي اهتمت بالعلاقة بين الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والأمن:

Nikola Zadzorova, "Private Military Companies: An Efficient Way of Meeting the Demand for Security?," *E-International Relations*, Sep., 20, 2015. <https://2u.pw/b4hbp>

رافع خصر صالح وجمال إبراهيم لجديري وآخرون، «الشركات الأمنية في العراق.. وضعها القانوني وإجراءات مفاوضاتها (بلاك ووتر نموذجًا)»، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، بغداد: دار الساق، ط 1، 2012.

Rita Abrahamsen and Michael C. Williams. "Selling Security: Assessing the Impact of Military Privatization." *Review of International Political Economy* 15, No.1 (2007): 131-146.

Hedahl, Marcus. "Unaccountable: The Current State of Private Military and Security Companies." *Criminal Justice Ethics* 31, No.3 (2012): 175-192.

Edwin Jacob, "Selling Security", *Peace Review: A Journal of Social Justice*, Vol. 30, No.2, April- June 2018. Pp192-198. <https://2u.pw/FHExy>

3. من الأدبيات التي اهتمت بالبعد القانوني للشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

Francesco Francioni, *Private Military Contractors and International Law: An Introduction*, *The European Journal of International Law*, Vol. 19 no. 5, 2008. <https://cutt.us/pzkn0>

Lindsey Cameron, "Private military companies: their status under international humanitarian law and its impact on their regulation", *International Review of the Red Cross*, Vol. 88, no.863, September 2006. <https://cutt.us/iQ7wG>

ماجدة عشاش، «الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل جديد في النزاعات المسلحة الدولية»، *المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية*، العدد 155، ديسمبر 2020.

السيد مصطفى أحمد أبو الخير، *الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة (دراسة قانونية سياسية)*، القاهرة: دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، يناير 2008.

عادل عبد الله المسدي «الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في ضوء قواعد القانون الدولي.. دراسة للوضع القانوني لموظفي هذه الشركات والمسئولية عن تصرفاتهم»، القاهرة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، يناير 2009.

4. من أبرز هذه الأدبيات:

Anna Leander, "The Market for Force and Public Security: The Destabilizing Consequences of Private Military Companies", *Journal of Peace Research*, Vol. 42, No. 5 (Sep., 2005), pp. 605-622 <https://2u.pw/1vgzN>

Taylor Craig Cayce (Russian Military Basing in the Black Sea and Mediterranean: The Component to the Regional Foreign Policy) A thesis submitted to the faculty at the university of North Carolina at chapel hill for the degree of master.s of arts in the global studies department in the college of arts and sciences 2016.

Sean McFate, "Mercenaries and War: Understanding Private Armies Today", National Defense University Press, Dec. 4, 2019. <https://cutt.us/DSeFa>

حسام الدين محمد سويلم، «خصخصة الحروب ودور المرتزقة وتطبيقاتها في العراق»، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، يناير 2005.

جيمس كلاير، تقدير موقف التهديدات العالمية، ترجمة: شهاب الإدريسي، واشنطن، لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، 2013.

مجدي كامل، «بلاك ووتر جيوش الظلام.. المرتزقة الجدد وفن خصخصة الحرب.. بزئس الموت على الطريقة الأمريكية»، القاهرة، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، يناير 2008.

5. للاطلاع على هذه المدارس النظرية يمكن الرجوع إلى المصادر التالية:

STEPHEN Mc. GLINCHEY, ROSIE WALTERS & CHRISTIAN SCHEINPFLUG (eds.), *International*

Relations Theory, Bristol, England: E-International Relations Publishing, 2017.

سكوت بريتشول وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين، ط1، 2014.

Alexandra, Andrew. "Private Military and Security Companies and the Liberal Conception of Violence." *Criminal Justice Ethics* 31, No.3 (2012): 158-174. Rita Abrahamsen, and Michael C. Williams. "Selling Security: Assessing the Impact of Military Privatization." *Review of International Political Economy* 15, No.1 (2007): 131-146.

1

موقع الشركات العسكرية الخاصة في نظرية العلاقات الدولية

* د. دلال محمود

تمر نظرية العلاقات الدولية بمرحلة فارقة في تطور منظوراتها الكلاسيكية الثلاثة: الواقعية، والليبرالية، والاشتراكية، والتي شكلت المرحلة الوضعية في تنظير العلاقات الدولية، وكذا ما ارتبط بها من نظريات يصفها البعض بأنها أزمة تنظيرية، نتيجة مراجعة الكثير من الافتراضات والمقولات الأساسية لهذه المنظورات الفكرية. وتجد هذه الأزمة تفسيرها في عدة أمور، أولها: تراجع قدرة هذه النظريات على تقديم تفسير واضح لكثير من التفاعلات الدولية الراهنة، سواء بين الدول وبعضها بعضاً، وخروج هذه التفاعلات عن النمط الخطي أحادي الاتجاه إلى تفاعلات تشابكية يتوازى فيها التعاون مع الصراع. وثانيها: زوال الحواجز بين المستويين الداخلي والخارجي في تفسير وفهم الظواهر والقضايا الدولية. الأمر الثالث: هو تعدد الفاعلين الدوليين وتنوعهم مما زاد من تعقد وتشابك العلاقات الدولية.

ورغم أن مرحلة ما بعد الوضعية في نظرية العلاقات الدولية أحدثت تطوراً كبيراً في دراسة التفاعلات والقضايا الدولية، بداية من النظرية النقدية والبنائية وحتى الاتجاهات النظرية التي لم تتبلور بشكل كامل كالنظرية النسوية والنظرية الخضراء والعدالة العالمية.. إلخ؛ فإن هذه النظريات أيضاً تظل قاصرة عن تفسير بعض القضايا الدولية خاصة في العقد الأخير، وتظهر قدرة محدودة على استشراف مستقبل العلاقات بين

الدول حتى على المدى القريب، ولذا فهذه النظريات لا تحول دون مراجعة النظريات الكلاسيكية في حقل العلاقات الدولية.

ويجادل الكثير من الباحثين والمتخصصين في العلاقات الدولية بأن تعدد الفاعلين الدوليين هو العامل الأكثر تأثيراً في تعقد حركة العلاقات الدولية. فقد كانت «الدولة القومية» وعلى مدار ثلاثة قرون، منذ صلح وستفاليا عام 1648 وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1945، هي الفاعل الأساسي في حركة العلاقات الدولية. وكانت الدولة، في تلك المرحلة، هي بالأساس الدولة الأوروبية، حيث كانت قارة أوروبا هي مركز حركة العلاقات الدولية. ولكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية اتسع نطاق تلك الحركة ليشمل الأمريكتين وآسيا وإفريقيا. وقد أدى ذلك إلى زيادة عدد الدول المستقلة كأعضاء جدد في حركة العلاقات الدولية. ومن ناحية أخرى، بدأت الدولة تدرك أهمية وجود منظمات دولية وإقليمية، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، لتلعب دوراً في حفظ السلم والأمن الدوليين، ودعم التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل والأمنية.

ومع حركة العولمة في المجالات التكنولوجية والاقتصادية ظهر نوع جديد من الشركات متعددة الجنسيات، ومع رسوخ حركة العولمة التكنولوجية والاقتصادية أصبح بعض الأفراد فاعلين دوليين بحكم تأثيرهم العابر للحدود إقليمياً، أو دولياً، أو حتى عالمياً.

ومع التطور والتغير في طبيعة التهديدات الأمنية المترتبة على اختفاء الحروب العالمية فيما بين الدول، وتراجع النمط التقليدي للحروب نسبياً وظهور أنماط جديدة من الحروب؛ ظهر فاعلون دوليون جدد يؤثرون في حركة العلاقات الدولية بغض النظر عن المشروعية القانونية لوجودهم من عدمه. ومن نماذج هؤلاء الفاعلين التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، وشبكات الإعلام الدولية، والشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

ينتشر في العالم اليوم عدد كبير من الشركات الأمنية والعسكرية العملاقة التي تتخذ من العديد من الدول في القارات الخمس مراكز لنشاطها العملي. ولعل أشهرها وفق بعض المراجع، «بلاك ووتر» الأمريكية المعروفة، والبريطانية G4S التي تنشط في 125 دولة، وتوظف أكثر من 600 ألف موظف، والسويسرية Securitas التي تمارس نشاطها في 45 دولة، وتوظف ما مجموعه 250 ألف موظف. كما تمارس الشركة الفرنسية Scopex عملها بحرية تامة في عدد كبير من أقاليم إفريقيا وآسيا، وذلك في ظل تنسيق كبير بين رؤساء دول إفريقيا، التي يحمل عدد كبير من سياسيتها الجنسية الفرنسية. يضاف إلى ذلك، شركات مثل: «هاليبورتن» الأمريكية، و«إسكارد جيرمان» الألمانية، و«ديفيون إنترناشيونال» الأمريكية الجنوبية (بيرو)، و«إكزكيتيف أوتكم» الجنوب إفريقية، ثم «ساندلاين إنترناشيونال» و«أيجيس دفانس» البريطانيتان. وهناك أيضًا عدة شركات عربية صغيرة مثل «فالكون» و«كيرسرفيس» و«كوماندوز» في مصر، و«سكيورتي» في لبنان، والتي تتولى شؤون الحراسة والمرافقة لبعض الشخصيات والمرافق الخاصة، وهذه الشركات لا ترقى إلى مصاف الشركات الأمنية والعسكرية الكبرى الأخرى في العالم من حيث حجمها ومهامها وأدوارها على السواء.

إن الدور الذي تقوم به الشركات العسكرية الخاصة، كفاعل دولي من غير الدول، حاضر بقوة في مشهد العلاقات الدولية في عالمنا اليوم، خاصة مع وجود غموض حول شرعية دور هذه الشركات، وما تمثله من تهديد في أماكن عملياتها من ناحية، ومن ناحية أخرى تهديد اقتصار وظيفة حفظ الأمن على الدول، بما تمثله هذه الشركات من فرصة لمنافسة الدول في القيام بهذه الوظيفة بما تحمله من ميزة عدم تحمل المسؤولية القانونية عن أعمال العنف التي تقوم بها، وانخفاض تكلفة قيامها بمهام عسكرية مقارنة بما يمكن أن تتحمله الدولة من مسؤولية قانونية وتكلفة مادية وبشرية لأية عملية عسكرية تريد القيام بها. ورغم هذا الأثر الواضح

لهذه الشركات خاصة الكبرى منها، فإن الغموض يكتنف مهامها، ويثار حولها الجدل والاختلاف أكثر من المعلومات المتاحة عنها.

ومن هذا المنطلق يهتم هذا الفصل بمعرفة كيف تفسر نظريات العلاقات الدولية الدور الذي تقوم به الشركات العسكرية الخاصة، وكيف يمكن تفسير الاختلافات بين هذه الشركات رغم تشابه طبيعتها، وفي البداية: هل تتوافق نظريات العلاقات الدولية على تعريف الشركات العسكرية الخاصة كفاعل دولي؟.

وفي محاولة للإجابة عن هذه التساؤلات، يمكن تقسيم الموضوع إلى محورين أساسيين: ماهية الشركات العسكرية الخاصة ونشأتها، وأبرز الإشكاليات القانونية المرتبطة بطبيعة هذه الشركات، ثم مراجعة لنظريات العلاقات الدولية التي استخدمت في الأدبيات لتفسير دور وآليات عمل هذه الشركات.

أولاً- ماهية الشركات العسكرية الخاصة ونشأتها:

أصبحت الشركات الأمنية الخاصة ظاهرة متنامية على الساحة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة إثر النزاعات المسلحة التي اندلعت في الكثير من بقاع العالم، حيث تقوم الدول بتبني سياسة توكيل شركات تقوم بأعمال متعددة بدلاً من تكليف الجيش بها، تلك الأعمال التي ترافق القطاعات العسكرية، بدءاً بتجهيز القوات العسكرية بالطعام والأجهزة ونقل المؤن والذخيرة والمحروقات. كما أصبحت الشركات الأمنية الخاصة تلعب دوراً مهماً في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول الكبرى أو شركاتها العالمية.

• التعريف القانوني للشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

عرّفت الاتفاقية الدولية حول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي قدمت إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بدراسة مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لإعاقة ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير، الشركات

العسكرية والأمنية الخاصة في المادة الثانية على النحو التالي: «الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هي منظمة تنشأ استناداً إلى تشريع دولة طرف لتقدم على أساس مأجور خدمات عسكرية أو أمنية من خلال أشخاص طبيعيين أو كيانات قانونية تعمل وفق ترخيص خاص، وتشمل الخدمات العسكرية إلى الخدمات المتعلقة بالأعمال العسكرية بما فيها العمليات القتالية والتخطيط الاستراتيجي والاستخبارات والدعم اللوجستي والتدريب والدعم التقني وغيرها. أما الخدمات الأمنية فتشمل الحراسة المسلحة للممتلكات والأشخاص، وتفعيل تطبيق إجراءات الأمن والمعلوماتية والنشاطات الأخرى المتضمنة استخدام وسائل تقنية ليست ضارة بالأشخاص والبيئة بغرض حماية المصالح والحقوق المشروعة لعمالهم»⁽¹⁾.

وتعرف الشركات الأمنية الخاصة وفقاً لمدونة السلوك الدولية لخدمات الشركات الأمنية الخاصة عام 2010 بأنها: «أي نوع من الأعمال أو الكيانات بأي صيغة كانت (سواء كانت ملكية خاصة أو عامة أو مؤسسة)، التي تقوم بحراسة وحماية الأشخاص والممتلكات، كمرافقة الموكب الرسمية وحماية المؤسسات ومواقع محددة وحماية الممتلكات أو أية أماكن أخرى، أو أي نشاط آخر لأجله تقوم الشركات أو الأشخاص بحمل أو استخدام السلاح لإنجاز واجباتهم»⁽²⁾.

وفي هذا السياق، تستخدم منظمة الأمم المتحدة معايير محددة لتوضيح ماهية خدمات الشركات الأمنية الخاصة؛ حيث تتمثل في:

1. توفر الخدمات الأمنية المدنية الخاصة خدمات شاملة تهدف بوجه عام إلى حماية وتأمين الناس والبضائع والأماكن والمواضع والأحداث والعمليات والمعلومات من المخاطر.

2. يقوم بالخدمات الأمنية المدنية الخاصة أشخاص اعتباريون أو طبيعيون يعملون لقاء أجر.

3. مقدمو الخدمات الأمنية الخاصة هم جهات معتمدة رسمياً تخضع للوائح تنظيمية.

4. يمكن أن تكون الخدمات الأمنية الخاصة خدمات وقائية أو داعمة لأجهزة تنفيذ القانون العمومية.

ويظهر هذا التعريف أن أهم خاصيتين تميزان الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هما: الربحية، فهي تقدم الخدمات مقابل الحصول على الربح المادي شأنها شأن الشركات التجارية والاقتصادية ذات الطابع الخاص. والخاصية الثانية هي الملكية الخاصة، وهذه الشركات ذات طبيعة خاصة، فهي مملوكة لأفراد لا لحكومات أو دول، فهي شركات يُنشئها الأفراد لحسابهم الخاص لجني الأرباح. ورغم التشكيك في هذه الخاصية خاصة في المهام العسكرية التي تضطلع بها هذه الشركات، فإن الواقع القانوني لهذه الشركات لا يظهر الدليل على غير ذلك.

- التعريفات الأكاديمية المختلفة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة: تعددت التسميات الاصطلاحية التي تم تقديمها للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، فهناك كتابات تشير إلى الشركات العسكرية وأخرى الشركات الأمنية وكتابات تسميهم شركات المرتزقة أو المقاولون العسكريون. وهذا الاختلاف يعكس غموض المهام المنوطة بهذه الشركات في كثير من الأحيان. وقد قدم العديد من الباحثين تعريفات مختلفة لها، وأبرزها الباحث الأمريكي بول سنايجر الذي قدم تعريفه على أساس التمييز بين هذه الشركات والمرتزقة، وتعريفه هو⁽³⁾: «الاختلاف الأساسي بين الشركات العسكرية الخاصة والمرتزقة يكمن في خصصة الخدمات العسكرية، فالشركات العسكرية الخاصة لها هيكل وتعمل كشركات تجارية ربحية بالدرجة الأولى. هذه الصفة تجعلها - في أغلب الأحيان - مرتبطة بروابط مالية مركبة مع شركات أخرى، سواء تعلق الأمر بالخدمات العسكرية أو خدمات أخرى. وفي الواقع نجد العديد من الشركات العسكرية الأكثر نشاطًا تشكل جزءًا من شركات أوسع متعددة الجنسية».

تعريف كارلوس أورتيغ «الشركات الدولية المنشأة قانونًا التي تقدم

خدمات تنطوي على إمكانية ممارسة القوة بطريقة منهجية وبوسائل عسكرية أو شبه عسكرية، بالإضافة إلى تعزيز هذه الإمكانية أو نقلها أو تسهيلها أو ردعها أو نزع فتيلها أو المعرفة المطلوبة لتنفيذها للعملاء»⁽⁴⁾.

المهام الأساسية التي تقوم بها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

تختلف وتنوع المهام والوظائف التي تقوم بها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، فقد كانت المهام التي توكل إليها في بداية نشأتها تقتصر على الأعمال الداخلية في الدولة، بتأمين منشآت مثل الشركات الخاصة الاستثمارية، ثم تلا ذلك حماية رجال الأعمال، وغيرها من الأعمال الداخلية. ومن أهم هذه المهام⁽⁵⁾:

1. العمليات العسكرية التقليدية، والمقصود بها هو المشاركة في الصراعات المسلحة المختلفة، بغرض السيطرة على الأرض وطرد الخصم منها أو القضاء عليه بشكل نهائي.

2. تأمين بعض المناطق ذات الأهمية، سواء من الناحية الاقتصادية (مثل مناطق النفط والغاز، ومناجم الذهب والماس)، أو من الناحية الاستراتيجية (مثل المطارات والقواعد العسكرية).

3. القيام بأعمال الحراسات الخاصة، خصوصاً في البلدان التي تشهد عدم استقراراً أمنياً مستمر، حيث يلجأ بعض الساسة ورجال الأعمال في هذه الدول إلى شركات أمن خاصة لتأمينهم شخصياً في ظل عدم قدرة أجهزة الدولة على حفظ أمنهم لضعفها أو لفساد أفرادها.

4. القيام بخدمات تدريبية وتسليحية، سواء لجيوش بعض الدول التي ما زالت غير قادرة على القيام بشؤونها، أو لبعض الجماعات المسلحة الخارجة على حكوماتها.

5. عمليات ذات طبيعة خاصة، مثل الاغتيالات وعمليات الاختطاف، والتي تحرص الحكومات بأجهزتها الأمنية على الابتعاد عنها لما تمثله

من تكلفة سياسية ضخمة حال اكتشاف تورطها في الأمر.

6. الاستشارات الأمنية وتقدير المخاطر وتأمين المواقع والمنشآت والبعثات الدبلوماسية والشركات المدنية المنخرطة في إعادة الأعمار، وتوفير الحماية الإلكترونية لقواعد البيانات، وتطوير أنظمة الحماية والرقابة.

7. تأمين إمداد القوات المحاربة في الصراعات بالمؤن والسلاح، كما جرى في حروب البلقان وأفغانستان وفي العراق، حيث كانت مهامهم تركز على حراسة رؤساء الدول القادمين عبر الانقلابات في دول العالم الثالث أو حماية الحكومات نفسها، وحماية آبار النفط ومناجم الماس في إفريقيا، وحتى القيام بقلب أنظمة حكم ما، كما حدث في جزر القمر بقيادة المرتزق الفرنسي بوب دينار، وكذلك في دول أخرى مثل غينيا وجزر سيشل وغيرها من الدول.

نشأة وتطور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

أظهرت مهام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أنها تطورت من مرحلة لأخرى في العلاقات الدولية، فرغم أن تاريخ ظهور هذه الشركات يرتبط بالمرحلة الاستعمارية، لكنها تزايدت بعد الحرب الباردة، ولم تكن من نمط الوكلاء الذين تم استخدامهم أثناء الحرب الباردة، الأمر الذي يستلزم إلقاء المزيد من الضوء على المراحل الأساسية لتطور هذه الشركات:

- ترجع بداية ظهور هذه الشركات الأمنية الخاصة «شركات الحماية الأمنية، المقاولون الأمنيون» إلى عهد الاستعمار في القرن الماضي، وبخاصة في الدول الإفريقية بعد الاستعمار الفرنسي والبريطاني، واستخدموا من قبل بعض الزعامات في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، لقمع وتصفية المعارضة، كما تمت الاستعانة بهم لتنفيذ الانقلابات العسكرية.

- بعد المرحلة الاستعمارية بدأت هذه الشركات في تقديم خدماتها للشركات العابرة للقارات العاملة في مجال النفط والتعدين، وباتت تدير أعمالاً في مناطق مضطربة بهدف توفير الأمن والحراسة، حتى تطور الأمر لتقوم هذه الشركات الخاصة بمهام أمنية، وعمليات عسكرية خاصة. وقد أنشئت أول شركة أمنية خاصة من طرف عضو سابق في الفرقة البريطانية الخاصة جيم جونسون، وكان عملاؤه في البداية من الشخصيات السياسية والتجارية الدولية.
- أدى التنافس بين الشركات الخاصة إلى تنشيط هذه المهنة، وسرعان ما انتقل عمل هذه الشركات من الحماية الأمنية الخاصة إلى المشاركة في النزاعات والحروب، وقد اتسع نطاق هذه الشركات وتطور هذا السوق وتلك التجارة من خلال إقامة علاقات بأجهزة المخابرات البريطانية والأمريكية، خاصة وزارة الدفاع الأمريكية، ولقد أصبح الجيش الأمريكي العميل الأهم في العالم في الاستعانة بهذه الشركات منذ حرب الخليج الثانية عام 1991.
- بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت هذه الشركات تتخذ نمطاً مخالفاً نسبياً، حيث تم تأسيس شركة «داين كورب» DynCorp على أيدي جماعة من المحاربين القدامى في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1946، وكذلك في الستينيات أنشأ الكولونيل الإنجليزي الأسكتلندي السيرديفيد ستيرليغ شركة «ووتش جارد إنترناشيونال Watch Guard International» التي قدمت خدماتها لبعض دول الخليج.
- تزايد الطلب على خدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة منذ نهاية الحرب الباردة، فتحوّلت في الوقت الحاضر إلى صناعة كبرى تقوم بمهام عديدة، مما استدعى أن يوظف بعضها ما يزيد على 100.000 موظف، وأدى هذا إلى تطور الموقف الدولي منها تطوراً ملحوظاً تمثل في سعيه إلى تحويلها لكيانات قانونية، أو تطوير الأطر القانونية التي تنظم عملها، وكذلك قبول مشاركتها في عمليات حفظ السلام الدولي في مرحلة لاحقة وبخاصة في إفريقيا.

عوامل تنامي دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

إن توسع مهام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وزيادة أعدادها يدل على تنامي الحاجة إليها، بغض النظر عن مدى مشروعية الدور الذي تقوم به في كثير من الحالات، وهذا يعني أن هناك عوامل تدفع في اتجاه الحفاظ على وجود هذه الشركات. وقد تعددت الكتابات عن هذا الأمر، ويمكن إيجاز أهم العوامل فيما يلي:

توظيف الشركات الأمنية والعسكرية كآلية لتنفيذ سياسات الدول التابعة لها بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، دون أن تترتب مسؤولية قانونية أو أدبية على هذه الدول. وكذلك الرغبة في تنفيذ عمليات وأنشطة خارجة عن القوانين والمواثيق، سواء من قبل الدولة الوطنية أو المجتمع الدولي، دون التورط علانية في مثل هذا السلوك غير المشروع.

وجود اتجاه ساد في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة وسيادة العولة يفيد بتراجع دور الدولة القومية، واتجاه العالم إلى التكتلات خاصة في المجال الاقتصادي، وانعكس هذا في المجال الأمني بالاتجاه إلى تركيز دور الدولة أمنياً في حماية الحدود، والحفاظ على الدولة ضد الاعتداءات الخارجية، وحفظ النظام العام؛ الأمر الذي أوجد مساحة لنشاط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للقيام بدور مكمل للوظيفة الأمنية للدولة، وأتاح لها هامش حركة تقبل به الدول.

لجوء أغلب الدول إلى تقليص حجم الجيوش النظامية، سواء للاعتماد على التكنولوجيا العسكرية المتطورة أو لدوافع اقتصادية، مما أوجد فائضاً من الخبرات العسكرية والإمكانات التي تم توظيفها في هذه الشركات الأمنية الخاصة.

الاعتماد على الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة للقيام ببعض المهام العسكرية أو الأمنية يمكن أن يخفف من كثافة المهام التي تتولاها القوات والأجهزة الأمنية الرسمية، خاصة إذا ما أشرفت هذه الأخيرة على الشركات المعنية ووضعت من الضوابط ما يكفل لها عدم خروج هذه الشركات عن الهدف منها.

انتشار بؤر التوتر والصراعات في العالم، خاصة في الشرق الأوسط الذي ترتبط التطورات فيه بالدول الكبرى. فعلى الرغم من أن ظاهرة خصخصة الأمن لا تعدّ من مستجدات الأوضاع الراهنة في الشرق الأوسط، ولكنها تطورت وازدهرت بموازاة الأحداث التي يشهدها، وبخاصة منذ مطلع الألفية الثالثة وحتى اليوم. كما أنّ بعض المحللين والباحثين يرون علاقة بين نشاط بعض هذه الشركات السريّة وبين ما وقع أو يقع من أحداث ونزاعات في عدد من دول المنطقة. كما أنّ معظم الدول غير المستقرة، والمعوّدة بانتشار الإرهاب وسطوة الجماعات المسلحة بها، وتعدّد انتشار الانقلابات وازدهار أنشطة التهريب في العديد من الدول، تُعدّ بمثابة «المجال الحيوي» للشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

سدّ النقص الوظيفي في بيئات المخاطر العالية: تقدم بعض الشركات العسكرية والأمنية خدمات خاصة بطريقة احترافية عالية على نحو يجعلها عامل جذب حتى لأكثر الجيوش احترافية. فعلى سبيل المثال، توسع الاحتلال الأمريكي في أفغانستان في الاستعانة بالطيارين السوفيت السابقين المشاركين في الحرب الروسية في أفغانستان (1979-1989)؛ نظراً لخبرتهم في مسارات الطيران، ومعرفتهم بالتركيبة الجغرافية المعقدة للبلاد. كما كشفت عملية اغتيال رئيس هايتي السابق، جوفنيل مويس، في يوليو 2021، عن الدور الذي أصبح يقوم به المرتزقة الكولومبيون في الصراعات السياسية في العديد من دول أمريكا اللاتينية وغيرها. ويتمتع هؤلاء المتعاقدون الكولومبيون بمزايا نسبية تتمثل في قلة تكاليف التعاقد، والخبرة الواسعة التي يمتلكونها جراء الصراعات طويلة المدى مع الجماعات المتمردة وكارتلات المخدرات والجريمة المنظمة⁽⁶⁾.

الضعف الهيكلي للجيوش والأجهزة الأمنية المحلية: لم تستطع العديد من الدول النامية تكوين أجهزة أمنية راسخة، والبعض منها تحول إلى معابر للتهريب والجريمة المنظّمة والبؤر الإرهابية. فمثلاً، أجبر انتشار جماعات إرهابية على غرار بوكو حرام في نيجيريا وحركة الشباب في الصومال، وداعش في الساحل ووسط إفريقيا، فضلاً عن التفشي المزمن للتوترات

العرقية والإثنية؛ حكومات هذه الدول على الاستعانة بالشركات العسكرية الخاصة⁽⁷⁾.

الإشكاليات القانونية في نشاط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

يشير الخبراء في مجال إدارة التهديدات الدولية إلى الخطورة التي ينطوي عليها غياب تنظيم قانوني لنشاط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ويرون أنه من الضروري اعتماد إطار قانوني يُنظّم أنشطة الشركات العسكرية الخاصة. فإذا كانت القوانين الداخلية للدول يتم تطبيقها على الدول التي تنتمي إليها من حيث الإجراءات الإدارية والجزاءات القانونية المترتبة على المسؤولية القانونية لهذه الشركات باعتبارها أشخاصاً اعتبارية؛ فإن الوضع يختلف تمامًا على مستوى القانون الدولي، وتثار العديد من الإشكاليات القانونية في هذا الصدد، ويمكن توضيح أهم هذه الإشكاليات فيما يلي:

أولاً- التوصيف القانوني:

لاختلاف حول اعتبار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة منظمات ربحية وفقاً لتعريف الأمم المتحدة السابق ذكره، لكن الاختلاف الأساسي هو توصيف موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، فهل يوصفون بأنهم مرتزقة أم أشخاص مدنيون، أم جنود مقاتلون رغم عدم انضمامهم للقوات المسلحة لإحدى الدول رغم ضلوعهم في مهام قتالية لمصلحة أحد أطراف النزاع؟.

ولا شك أن أنشطة المرتزقة تخالف العديد من المبادئ المستقرة في القانون الدولي العام، مثل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومبدأ استقلال الدول، ومبدأ السلامة الإقليمية، ومبدأ عدم استخدام القوة، ومبدأ العيش في أمن وسلام. كذلك من شأن المرتزقة عرقلة حق تقرير المصير للشعوب المستعمرة، وهي تتعارض مع حرية الدولة في اختيار نظامها

السياسي والاقتصادي، لذا يُعد اللجوء إلى المرتزقة عملاً مسموحاً من الناحيتين القانونية والأخلاقية مهما كان الهدف المرجو منه.

ونظراً للدور الخطير الذي يلعبه المرتزقة فقد تطرقت إليهم بعض نصوص القانون الدولي الإنساني، وذلك بالإضافة لبعض الوثائق الدولية التي تعالج موضوع المرتزقة بشكل خاص، والتي حاولت تحديد مفهوم المرتزقة، وهذا من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: مفهوم المرتزقة في القانون الدولي الإنساني، فعلى الرغم من أن اتفاقيات لاهاي لعام 1907 لم تُشر صراحة إلى المرتزقة؛ إلا أن اتفاقية لاهاي الخامسة بشأن حقوق وواجبات الدول المحايدة والأشخاص المحايدين في زمن الحرب، والموقعة في 18 أكتوبر 1907، تتناول الآثار المترتبة على نشاط الارتزاق في حالة الحياد، حيث تنص في المادة (4) على أنه «لا يجوز أن تشكل فرق من المقاتلين، ولا تفتح مكاتب للتجنيد على أرض دولة محايدة لمساعدة الأطراف المتحاربة في نزاع مسلح». وعندما فتحت اتفاقيات جنيف للتوقيع عام 1949، لم تتضمن أية إشارة إلى المرتزقة، حيث كان البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 الملحق بهذه الاتفاقيات، هو أول وثيقة دولية من وثائق القانون الدولي 6 الإنساني تتناول بالتحديد وضع المرتزقة. ويتم تعريف المرتزقة وفقاً للمادة 47 من البروتوكول الأول (الملحق باتفاقيات جنيف 1949) المتعلق بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة والصادر في عام 1977، ويرد تعريف المرتزق بأنه:

- أي شخص يجري تجنيده خصيصاً، محلياً أو في الخارج ليقاوم في نزاع مسلح.
- هو الذي يشارك فعلاً ومباشرة في الأعمال العدائية.
- محفزه الأساسي للاشتراك في الأعمال العدائية، الرغبة في تحقيق مغنم شخصي، يقدمه له طرف في النزاع، أو وعد بتعويض مادي يتجاوز ما يفرط ما يوعد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف، أو ما يدفع لهم.
- لا يكون من رعايا طرف في النزاع، ولا متوطناً في إقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع.

- ليس عضوًا في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع.
- ليس موفدًا في مهمة رسمية من قبل دولة ليست طرفًا في النزاع بوصفه عضوًا في قواتها المسلحة.

دون الدخول في استعراض الشروط الستة في المادة 2/47 واحدًا بعد الآخر، فإن الحاجة تدعو مع ذلك إلى إلقاء الضوء على بعض جوانب التعريف. وأول ما يلاحظ هو أنه لا بد من استيفاء هذه الشروط جميعًا، الأمر الذي يصعب معه في الممارسة العملية أن يندرج شخص ما ضمن هذا التعريف. والأمر الثاني، هو أن الشرط الذي يوجب أن يشارك الشخص المعني مشاركة فعلية ومباشرة في الأعمال العدائية يحد كثيرًا من نطاق التعريف، فكثير من المرتزقة الذين يقدمون دعمًا كبيرًا للمحاربين قد لا ينخرطون على الأرجح في أنشطة ترقى إلى مستوى «المشاركة المباشرة في الأعمال القتالية». كذلك فإن الشرط الذي يستبعد من التعريف أي شخص يكون فردًا في القوات المسلحة لدولة طرف في النزاع يمكن أن يربك التعريف؛ إذ يمكن لأي دولة ترغب في استخدام مرتزقة أن تقوم ببساطة بضمهم إلى قواتها المسلحة فتحول بذلك دون اعتبارهم مرتزقة، حتى ولو توافرت فيهم كل الشروط الأخرى.

ولهذا يعدّ هذا التعريف للمرتزقة مقيّدًا إلى حد كبير، إذ يجب على موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة استيفاء بعض المعايير الصارمة والتراكمية، لكي ينطبق عليهم تعريف المرتزقة. فأى شخص من رعايا طرف من أطراف النزاع لا يُعد مرتزقًا بشكل تلقائي؛ بل يجب أن يُوظف الشخص خصيصًا بهدف المشاركة المباشرة في القتال، وأن تحفزه الرغبة في تحقيق مغنم خاص، وأن يشارك فعليًا ومباشرة في العمليات العدائية. وهذا يعني أنه لا يندرج معظم موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تحت تعريف المرتزقة، كذلك فإن القانون الدولي الخاص لا يتعرض لحالة وجود أجنبي يقاتل في دولة لا ينتمي إليها، ولا تقع في دائرة اختصاصاته⁽⁸⁾.

لذلك فقد انتقد الفقه الدولي تعريف المرتزقة الوارد في المادة 2/47 من البروتوكول الأول، كما أن بعض الفقه اتجه إلى تعريف المرتزقة بطريقة تعبر عن الواقع بعيداً عن الاصطدام بكل الشروط الواردة في البروتوكول الأول، والتي جرى إدراجها عن عمد رغم معارضة بعض المندوبين عند مناقشة هذا النص؛ حيث يذهب إلى تعريف المرتزقة بأنهم «أشخاص جندوا في نزاع مسلح في دولة غير موطنهم الأصلي، ودافعهم هو الربح المادي المحض، وعملهم محرم تبعاً لذلك».

وعلى أية حال، فقد صدرت بعض الوثائق الدولية التي تجرم نشاط المرتزقة في حد ذاته، وتعتبره جريمة دولية، سواء بالنسبة للشخص أو الدولة أو المجموعات التي تمارس هذه الأفعال، منها التعريف الذي تبنته الاتفاقيتان اللتان تتناولان موضوع المرتزقة على وجه التحديد، وهما: اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1977 بشأن القضاء على ظاهرة المرتزقة في إفريقيا؛ حيث تنص المادة (1/1) من اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية، على جميع جوانب تعريف المرتزق الواردة في البروتوكول الإضافي الأول، ما عدا ذلك الجزء من التعريف الذي يتناول الدوافع، ففي حين ينص البروتوكول الأول على الشرط الخاص بأن الشخص «يحفره أساساً إلى الاشتراك في الأعمال العدائية الرغبة في تحقيق مغنم شخصي، وأن يُبذل له فعلاً من قبل طرف في النزاع أو نيابة عنه وعد بتعويض مادي يتجاوز بإفراط ما يوعده به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم»؛ نجد أن اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية في المادة (1/1) تكتفي بأن يقدم طرف في النزاع أو ممثل له وعد للشخص بمنحه تعويضاً مادياً.

كذلك توجد اتفاقية الأمم المتحدة المناهضة لتجنيد المرتزقة والصادرة في عام 1989، والتي لا تركز فقط على تعريف المرتزقة مثل البروتوكول الإضافي الأول، بل تتناول بالتجريم أي فعل يؤدي إلى تجنيد مرتزقة أو استخدامهم وتمويلهم وتدريبهم.

وهذا يعني أن العاملين بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة يمكن أن يوصفوا بالمرتزقة عند توافر شروط محددة ملزمة لإطلاق هذا التوصيف، الأمر الذي يمكنهم بسهولة من التخلص من هذا الوصف بإسقاط شرط واحد على الأقل من هذه الشروط، ويعيد الغموض إلى توصيف هؤلاء وما يقومون به من مهام.

ثانياً- القانون الدولي الإنساني:

إن عدم الاتفاق على توصيف موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة دَفَع القانون الدولي الإنساني المختص بتطبيق قواعد القانون الدولي أثناء الصراعات المسلحة لمحاولة تقديم توصيف قانوني لهم. في الفقه التقليدي للقانون الدولي كانت الدول هي الكيانات القانونية الوحيدة المتمتعة بالشخصية القانونية الدولية، لذا كانت تعد الشخص الوحيد للقانون الدولي، وكانت بداية تغيير هذا الاتجاه وتوسيع نطاق الشخصية القانونية الدولية لتشمل كيانات أخرى من غير الدول مع الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في قضية التعويضات عن الأضرار التي تقع في خدمة الأمم المتحدة عام 1949 الذي ذهب إلى إمكان تمتع المنظمات الدولية بالشخصية القانونية الدولية بشروط معينة، وقد ظهر اتجاه يُنادي بتوسيع نطاق الشخصية القانونية الدولية بعد فتوى محكمة العدل الدولية في التعويض عن الأضرار التي تقع في خدمة الأمم المتحدة، لتشمل ليس فقط الفرد الطبيعي، بل أيضاً الأشخاص القانونية من الشركات التي تزاوُل عملها على نطاق دولي متجاوزة حدود دولة واحدة. من وجهة نظر القانون الدولي الإنساني يتمثل الأثر القانوني الوحيد لكون الشخص مرتزقاً في أنه لا يحق له التمتع بوضع أسير الحرب عندما يشارك في نزاع مسلح إقليمي أو دولي، أما الوضع القانوني للشركات نفسها فإن القانون الدولي الإنساني لا يحدده. فالاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم لعام 1989، تؤكد المسؤولية القانونية للمرتزقة في حالة اشتراكهم اشتراكاً مباشراً في الأعمال العدائية، أو في عمل

مدبر من أعمال العنف، ويُعد هذا السلوك جريمة في حكم هذه الاتفاقية. ومن هذا المنطلق فإنه من المتصور أن موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عندما يشتركون أو يساهمون في الأعمال العدائية، أو في عمل من أعمال العنف، فإنهم معرضون لتحمل المسؤولية الجنائية الفردية عن هذه الأفعال، حيث أخذت اتفاقيات جنيف لعام 1949 بمبدأ مسؤولية الفرد الجنائية عن الأفعال التي يعتبر إتيانها بمثابة مخالفة جسيمة وفقاً لمفهوم تلك الاتفاقيات. ومن ناحية أخرى، فإن المسؤولية الفردية هنا لا تقتصر فقط على موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الذين يتورطون في انتهاكات جسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني، وإنما تمتد لتشمل أيضاً الرئيس المباشر الذي يمارس سلطة وسيطرة فعلية على الشخص المتهم بارتكاب الفعل المخالف، وعليه يمكن أن تتم محاكمة موظفي الشركات الأمنية الخاصة المتهمين بارتكاب جرائم أثناء النزاعات المسلحة أمام محاكم جميع الدول، وبالأخص الدولة التي وقعت فيها الجريمة، أو التي ينتمي إليها الضحية، أو التي ينتمي إليها المتهم، أو الدولة التي تحمل جنسيتها الشركة العسكرية والأمنية الخاصة⁽⁹⁾.

أي إن القانون الدولي الإنساني وضع موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاع المسلح على أساس كل حالة على حدة، وبالاستناد إلى طبيعة المهام التي يشاركون فيها والظروف التي تحيط بها، هذا في إطار المسؤولية الفردية وليس الجماعية. وفي الحقيقة أن حدود المسؤولية الدولية لهذه الشركات لا تقف عندها وحدها، بل تشمل الدول الراعية لها والدول التي أبرمت معها عقوداً، والدول التي تعمل الشركات على أرضها. كما توجد مؤخراً منظمات تستخدم هذه الشركات، سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة، ويمكن تحميل جميع هؤلاء المسؤولية.

إن التطور السريع لقطاع الشركات العسكرية الخاصة وتنوع أنشطتها يستلزم توضيحاً بشأن وضعها بموجب القانون الدولي الإنساني، ونشاطها محل تساؤل في إطار قانون النزاعات المسلحة الدولية عندما تتصرف إلى

جانب تدخل عسكري دولي، وفي ظل قانون النزاعات المسلحة غير الدولية لهو أكثر تعقيداً بسبب التعريف القانوني المحدود للشركات، وفي ظل وجود العديد من العناصر المثيرة للجدل فيما يتعلق بالتوصيف المتغير لموظفي الشركات العسكرية الخاصة كمرتزقة أو مقاتلين أو مدنيين، وتحديد إطار قانوني متماسك وملزم يعملون في ظله عملياً، لا سيما عندما يلجئون للقوة، وهو لا يزال يشكل تحدياً كبيراً.

تُضاف إشكالية قانونية أخرى ترتبط بتحديد المسؤولية عن جرائم الحرب، فالفكرة التقليدية أن جرائم الحرب تتعلق بالقوات المسلحة التي تقاتل في الحرب، لكن المشاركين في أعمال القتال من عناصر هذه الشركات بغموض توصيفهم القانوني يستطيعون الإفلات من العقاب الذي ينطوي على انتهاك لقوانين الحرب، بداية من المشاركة في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وانتهاء بإساءة معاملة الأسرى وإطلاق النار العشوائي على المدنيين⁽¹⁰⁾.

ثالثاً - اختلاف الآراء والفقهاء القانوني حول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

تختلف مواقف الدول وأصحاب القرار وفقهاء القانون الدولي من الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة، ويدور الجدل بين فريقين بالأساس:

• الفريق الأول مؤيد لوجود الشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

يقف على رأس هؤلاء أصحاب تلك الشركات ومؤسساتها والعاملون فيها ومن وراءها، وهذا منطقي وطبيعي، لأنهم يدافعون عن تجارتهم ومصدر رزقهم وعملهم الذي يدر عليهم دخلاً أكثر من أي عمل آخر، ويستند هؤلاء في ذلك إلى ما يلي:

أنه لا فرق بين الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والشركات العاملة في أي مجال اقتصادي آخر، فأنشطتها مشروعة بدليل وجود قوانين تنظم نشأتها وعملها في دول المنشأ. ففي الولايات المتحدة الأمريكية توجد عدة

قوانين فيدرالية وأخرى خاصة بالولايات تطبق على أية شركة تعمل في مجال الأمن، فلا بد أن تحصل على تصريح حكومي قبل الدخول في أي ارتباط يرتب تقديم سلع أو خدمات عسكرية أو أمنية لأي عميل أجنبي، سواء هذا العميل حكومة أو شركة.

يصر أصحاب هذه الشركات على وجود فروق بين ما تقدمه الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من خدمات وأعمال وبين أنشطة المرتزقة، فهذه الشركات قواتها تحارب إلى جانب الحكومات الشرعية ذات السيادة ومن ثم فإن لها معايير أخلاقية تحكم وتتحكم في عملها واشتراكها في النزاعات، خلافاً للمرتزقة الذين يهدفون إلى الكسب المادي من تدخلهم.

• الفريق الثاني معارض لوجود الشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

يذهب أنصار هذا الرأي إلى عدم مشروعية نشأة ووجود الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة، والحجج المقدمة من هذا الفريق متعددة، أهمها⁽¹¹⁾: أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة يدفعها تحقيق الربح وليس واجبها الوظيفي المنوط بها، حيث يعتبر التزام هذه الشركات محدوداً جداً مقارنة بالالتزام القوات العسكرية النظامية أي الجيوش النظامية.

موظفو هذه الشركات مرتزقة، كما أن وجود هذه الشركات يهدد السلم والأمن الدوليين كعادة المرتزقة على مر العصور، فظاهرة المرتزقة ليست حديثة فقد ظهرت في العصور القديمة، حيث لم تكن الجيوش النظامية قد تكونت ومع قيام الدولة بمفهومها الحديث ومع تكوين الجيوش النظامية استمر أيضاً استخدام المرتزقة.

أفراد هذه الشركات لا يخضعون لنظام التسلسل القيادي المعمول به في الجيوش النظامية، مما يعطي حرية كاملة لهم ينتج عنها العديد من الانتهاكات.

يفتقر الموظفون الذين لا يعملون في مجال النزاعات في هذه الشركات للتدريب الشامل الذي يمكن أن يعزز القدرات العسكرية لهذه الشركات عند الحاجة.

أن القوات المسلحة للدول لديها نطاق واسع من التدابير التأديبية إضافة إلى القانون العسكري ذاته مما يساعد على الانضباط واحترام القانون الدولي الإنساني وتحقيق القيادة والسيطرة على القوات الخاضعة لإمرتهم، فضلاً عن أدوات القيادة، مما يكفل النظام وضمان المسؤولية الجنائية المحتملة لتلك القوات ضباطًا وجنودًا، وبالتالي فإن مسؤولية القيادة تعد أداة لمنع انتهاكات القانون الدولي الإنساني من قبل الجنود والضباط خلال العمليات العسكرية، وهذا النظام غير موجود في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مما يستحيل معه ملاحقة عناصر هذه الشركات.

رابعًا - محاولة وضع إطار قانوني لعمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

أطلقت عدة مبادرات دولية بهدف توضيح أو إعادة تأكيد أو تطوير معايير قانونية دولية تنظم أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ولا سيما لضمان امتثالها لمعايير السلوك التي يعكسها كل من القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ولتمييز أعمالها وأفرادها عن مفهوم «المرتزقة». ويمكن رصد ثلاث مبادرات أساسية:

• المبادرة الأولى - وثيقة مونترو:

هي مبادرة مشتركة بين وزارة الخارجية السويسرية واللجنة الدولية للصليب الأحمر للخروج «بوثيقة مونترو» (Montreux)، بشأن الالتزامات القانونية الدولية والممارسات السلمية للدول ذات الصلة بعمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في أثناء النزاع المسلح (2008)، والتي اعتمدها 17 دولة. وهناك الآن أكثر من 40 دولة موقعة على هذه الوثيقة التي أعادت تأكيد الالتزامات القانونية الحالية للدول فيما يخص الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وأوصت كذلك باعتماد دليل للممارسات السلمية من أجل تطبيق تلك الالتزامات عمليًا، وتأمين الامتثال لموجبات القانون الدولي الإنساني.

وتعتبر "وثيقة مونترو"، والمعروفة أيضًا باسم "المبادرة السويسرية"، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2008، الوثيقة الأساسية التي تنطبق لعمل الشركات الأمنية والعسكرية، حيث تضع معايير وممارسات غير ملزمة لهذه الشركات، أي قواعد عرفية بموجب القانون الإنساني الدولي، وقد طوّرت الوثيقة بدعم من الحكومة السويسرية وعدد من ممثلي الشركات العسكرية والأمريكية الخاصة PMSC، والجمعية الأمريكية لعمليات الاستقرار الدولية ISOA، والرابطة البريطانية لشركات الأمن الخاصة، خاصة بعد الجدل الذي أثاره عمل تلك الشركات في أفغانستان والعراق سنة 2007، والمعركة القانونية التي تلت ذلك في سنة 2009⁽¹²⁾.

وفي ظل التحديات التي تواجهها من الاختلاف على التسمية حول ما إذا كانت شركات عسكرية أو أمنية أو غير ذلك، والاختلاف على وضع تلك الشركات حول ما إن كانت مرتزقة أم جنود أم مدنيون، والاختلاف على من تقع على عاتق المسؤولية سواء الدول الراعية للشركة أم الدولة التي أبرمت العقد معها؛ فكل هذا يجعل الاتفاق على إطار قانوني ملزم حول وضع الشركات وتنظيم عملها في أعلى درجات الصعوبة. ونجد أن وثيقة مونترو (2008) هي التي تطرقت بشكل كبير لهذه الظاهرة، ولكن المعضلة أن هذه الوثيقة غير ملزمة، لكن من المهم الاطلاع على ما قدمته.

في الفترة من 2006 حتى 2008، أطلقت الحكومة السويسرية واللجنة الدولية للصليب الأحمر عملية مع خبراء حكوميين من 17 بلدًا من بين الأشد تأثرًا أو لجوءًا إلى الشركات العسكرية الخاصة: أفغانستان، وأنجولا، وأستراليا، والنمسا، وكندا، والصين، وفرنسا، وألمانيا، والعراق، وبولندا، وسيراليون، وجنوب إفريقيا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، وأوكرانيا، والولايات المتحدة.

وجرى أيضًا التشاور مع ممثلين للمجتمع المدني ومن شركات عسكرية وأمنية، وكانت نتيجة تلك العملية وثيقة مونترو التي نشرتها في سبتمبر

2008 اللجنة الدولية للصليب الأحمر والحكومة السويسرية. والهدف من هذه الوثيقة هو الترويج لاحترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان في مجال الأمن الخاص، وهي ليست ملزمة قانونياً في حد ذاتها وإنما تحتوي بالأحرى على مجموعة من الممارسات السليمة الرامية لمساعدة الدول على اتخاذ إجراءات على المستوى الوطني لتنفيذ التزاماتها تجاه تلك الأنشطة الجديدة.

وقد تضمنت الوثيقة الالتزامات القانونية الدولية والممارسات السليمة ذات الصلة بعمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع المسلح. ولم تتطرق الوثيقة إلى مشروعية استخدام هذه الشركات بالنسبة إلى الدول المتعاقدة، ولكنها أكدت أنها لا تقراستخدام هذه الشركات في أي ظرف خاص ولا تهدف لتشريعها أو إلغائها، وإنما تهدف إلى تأكيد وجود التزام على عاتق الفاعلين من غير الدول في القانون الدولي، وبشكل خاص في القانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان. كما نصّت الوثيقة على فكرة المسؤولية في العلاقة بين رؤساء الشركة وموظفيها، ليتحمل هؤلاء الرؤساء المسؤولية عن الجرائم التي يرتكبها الموظفون. ووسّعت الوثيقة من مسؤولية الدول التي تكون هذه الشركات مسجلة أو مدرجة فيها أو تعمل على أراضيها، لتتحمل الدول مسؤولية أعمال هذه الشركات بموجب القانون الدولي الإنساني.

وتقترح في النهاية ممارسات سليمة يمكن تنفيذها من أجل تنظيم الأنشطة التي تقوم بها الشركات العسكرية الخاصة على المستوى الوطني، وتتراوح بين استحداث أنظمة وطنية تتسم بالشفافية لمنح التراخيص، وضمان إشراف ومساءلة أفضل من خلال توفير التدريب بخصوص القانون الدولي الإنساني ووضع إجراءات داخلية⁽¹³⁾.

• المبادرة الثانية - مدونة قواعد السلوك:

تبنت الشركات العسكرية والأمنية العاملة في سياق نزاعات

مسلحة منضوية في اتحاد عمليات السلام الدولية وتحت رعاية وإشراف مركز جينيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF)، مدونة سلوك لتأكيد المعايير الأخلاقية التي ستلتزم بها في عملياتها بما يتسق مع الالتزام بالقانون الدولي الإنساني، وذلك عام 2006. وقد وقعت 307 شركات أمنية خاصة من 51 دولة مختلفة على مدونة السلوك، وهذا التوقيع لا يعني الامتثال الكامل من الشركات لهذه السلوكيات لغياب آلية رقابة ومتابعة لأنشطة هذه الشركات. ورغم أن هذه المدونة تحمل بعض الإيجابية باعتبارها مبادرة من الشركات ذاتها، لكنها حصرت المسؤولية عن متابعة تنفيذ ما يرد فيها من قواعد على اتحاد عمليات السلام وإزاء الشركات الأعضاء فيه فقط، وكان الهدف هو الترويج للعضوية في هذا الاتحاد وتحجيم تدخل الدول في مراقبة والإشراف على أنشطة هذه الشركات، وبمفهوم المخالفة فإن الدول خارج هذا الاتحاد لا يقع عليها أي إلزام للالتزام بالقواعد والمعايير السلوكية الواردة في هذه المدونة.

• المبادرة الثالثة - الأجهزة التابعة لمجلس حقوق الإنسان:

أنشأ مجلس حقوق الإنسان فريقين عاملين عهد إليهما بدراسة مسألة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة؛ حيث تم في المرحلة الأولى إنشاء الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة وسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة الشعوب لحق تقرير المصير. وبعد ذلك أنشأ الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بصياغة مضمون إطار تنظيمي دولي لحماية حقوق الإنسان، وضمان المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات المرتبطة بأنشطة الشركات المعنية⁽¹⁴⁾.

تبنته مسودة مشروع الاتفاقية الدولية بخصوص تنظيم عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المقترحة من قبل «الفريق العامل بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان، وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير» سنة 2010، حيث أكدت مسودة هذه الاتفاقية

على التداخل الشديد بين مفهوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، في شركة ذات كيان قانوني تقدم بمقابل مادي خدمات عسكرية وأمنية بواسطة أشخاص طبيعيين / معنويين⁽¹⁵⁾.

مجمل القول، يمكن إيجاز أهم الإشكاليات القانونية التي تعيق وضع إطار قانوني ملزم للتعامل معها، بداية من المصطلح المستخدم، فالشركات مصطلح يضم شركات أمنية وشركات عسكرية، ولكن استخدام مصطلح «الشركات العسكرية والأمنية» جاء نتيجة التمازج بينهما والتداخل الكبير بين نشاطهما. وكذلك لتحديد مسؤولية موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، يتوجب بداية معرفة وضعهما القانوني خلال النزاعات المسلحة، وتصنيفهما ضمن فئة معينة من فئات القانون الدولي الإنساني. وضرورة توافر الشروط الواردة في تعريف المرتزق التي نصت عليها الصكوك القانونية الدولية والذي تبنته المادة 47 من البروتوكول الإضافي الأول والاتفاقيات الأخرى بهذا الشأن، وذلك حتى يوصف موظف الشركة بالمرتزق.

هناك صعوبة في وصف موظفي الشركة بالمقاتلين وغير المقاتلين في القانون الدولي الإنساني، وذلك يعود لمفهوم المقاتل والتعريف الواسع لغير المقاتلين، وعليه سيحظى معظمهم بوضع المدنيين وفق ما تقضي به قواعد القانون الدولي الإنساني القائمة. والإشكالية الأكثر تأثيراً أن القانون الدولي لم يعترف بعد بالشخصية القانونية الدولية للشركات، ولا يفرض أية التزامات دولية مباشرة عليها، وبالتالي لا يمكن الحديث عن مسؤوليتها دولياً، لكن القانون الدولي ألزم الدول بكفالة احترام الشركات للمواثيق الدولية، وضمان تطبيقها للأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان. كما أن النصوص القانونية الدولية لا تلزم الشركات العسكرية والأمنية بأية مسؤولية، سواء مدنية أو جنائية في الوقت الراهن، كما أنه من المستبعد إقرار مثل هذه المسؤولية في المستقبل القريب، رغم سعي العديد من الدول إلى وضع حد

للاتهاتات التي ترتكبها تلك الشركات، لكن دون جدوى سوى ما قدمته وثيقة مونترال غير الملزمة.

الإشكاليات السياسية المرتبطة بنشاط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

هناك عدة إشكاليات سياسية ترتبط بنشاط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تتعلق بتنامي دورها في العلاقات الدولية وزيادة أعدادها وانتشارها عبر العديد من دول العالم، ومن هذه الإشكاليات⁽¹⁶⁾:

- إضعاف سيادة الدول واستقلالها: تكشف هذه الشركات مواطن ضعف بعض الدول، وتفاصيل الهياكل الأمنية والمؤسسية، وتصبح بمنزلة أدوات استخباراتية، إذ تُنفذ الشركات الأمنية الخاصة أجنذات الدول التابعة لها، وتُملّي شروطها على الحكومات الأضعف، وتفرض خطًا عسكرياً تتوافق مع أهدافها الخاصة، وهو ما يتنافى وسيادة الدولة باعتبارها الهيئة التي تحتكر استخدام العنف. كما يمكن لهذه الشركات استنزاف موارد الدول التي تعمل بها؛ فقد تحصل الشركات الأمنية الخاصة على امتيازات غير مستحقة، مثل حق استخراج المعادن والمواد النفطية، كما أنها تخلق بيئة تنافسية بين هذه الشركات للتكالب على الامتيازات الاقتصادية والصفقات التجارية.
- عدم وجود ضوابط أخلاقية وإنسانية لعمل هذه الشركات وهو ما يعرف بالمخاطرة الأخلاقية لاستخدام المتعاقدين، ويأتي في مقدمتها انتهاك حقوق الإنسان، فقد اتضح هذا الجانب في عمل شركات الأمن مع الانتهاكات التي ارتكبتها شركة «بلاك ووتر» الأمريكية بحق المدنيين في العراق. وحاليًا تلاحق شركة «فاجنر»

الروسية اتهاماتٌ بانتهاك حقوق الإنسان في مناطق مثل إفريقيا الوسطى، وشملت هذه الاتهامات منذ ديسمبر 2020 عمليات إعدام جماعي واعتقالات تعسفية، وتعذيبًا وتهجيرًا قسريًا للمدنيين، واستهدافًا عشوائيًا لمنشآت مدنية، واستهداف عاملين في المساعدات الإنسانية.

- تصاعد الصراعات: إن تدخل هذه الشركات في مناطق الصراعات لا يوفر الأجواء المناسبة للتهدئة والتسوية، فهذه الشركات تستفيد من استمرار الصراع بزيادة أرباحها وتوظيف العاملين فيها. على سبيل المثال، في عام 2017، اقترح مؤسس «بلاك ووتر»، إريك برنس، على إدارة دونالد ترامب سحب القوات الأمريكية العاملة في أفغانستان واستبدالها بشركات أمن خاصة تحصل على تمويلها الخاص من خلال استغلال المناجم والثروة المعدنية في البلاد في مقابل فرض الأمن والقضاء على تمرد طالبان، بيد أن هذا المقترح قد رُفض بدعوى التكلفة السياسية العالية لمثل هذا القرار آنذاك.

ثانيًا - مراجعة لنظريات العلاقات الدولية في ضوء معالجة موضوع الشركات العسكرية الخاصة:

تعددت الأدبيات التي تناولت موضوع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وتنوعت مداخلها النظرية والموضوعية بين الحقول المعرفية المختلفة، وإن كان المدخل القانوني قد شغل الجزء الأكبر من هذه الأدبيات بحكم غموض الوضع القانوني لها رغم تأثيرها الواضح في الأماكن التي تمارس مهامها فيها. نجد أن الأدبيات الأمنية اهتمت بدراسة وتحليل القدرات البشرية والعسكرية المتطورة التي تمتلكها هذه الشركات

من جانب، ومن جانب آخر اهتمت بعلاقة هذه الشركات بالأجهزة الاستخباراتية للدول، خاصة الدول الكبرى. أما أدبيات العلاقات الدولية فكان اهتمامها الأساسي حول تأثير عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على المناطق التي تعمل بها والصراعات التي تنخرط فيها، وكذلك كيفية توظيفها كأداة للسياسة الخارجية لبعض الدول. وإذا كان هذا الاهتمام الموضوعي لأدبيات العلاقات الدولية التي اهتمت بدراسة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، فإنها حاولت تفسير طبيعة عمل هذه الشركات عبر استخدام أكثر من نظرية مستقرة، وكان هناك قصور واضح في قدرة هذه النظريات على تقديم هذا التفسير الشامل. وفيما يلي يمكن استعراض لأهم نظريات العلاقات الدولية التي استخدمتها الأدبيات المختلفة:

أولاً- نظرية الدور:

انتقل مفهوم «الدور» في البداية من المسرح إلى العلوم الاجتماعية كاستعارة لتوضيح المفاهيم، ثم انتقل إلى مجال العلاقات الدولية كقياس مبني على التشبيه لفهم طبيعة التفاعلات في العلاقات الدولية. والافتراض السائد في هذا الإطار التحليلي أنه يتعزز فهم العلاقة بين الفاعلين الدوليين عبر إدراك الدور أو الأدوار التي يلعبونها في ظل النظام الدولي. وفي هذا السياق، ينظر إلى الدور على أنه أنماط من السلوك تتبع جزئياً من قناعات الفاعل نفسه، وجزئياً كاستجابة لتصورات وتوقعات الآخرين عن الدور.

يحدد الدور للفاعلين الدوليين ما يجب القيام به على المسرح الدولي، بما يمكن من تتبع بعض خصائص الدور في سياق اجتماعي، ثم الاستفادة من هذا الاستيعاب وتطبيقه لفهم سياق آخر مختلف، مثل: قياس العلاقات بين الدول بمثلتها بين الأفراد، أو سياق مشابه كقياس السلوك الصراعي لدولة ما مع سلوك دولة أخرى تناظرها في صراع مختلف⁽¹⁷⁾.

وبصورة عامة فإن نظرية الدور تسعى إلى فهم كيفية تشكيل الجهات

الفاعلة لدورها في النظام الدولي، وتهتم بتحويل الأفكار إلى سلوك لدى الفاعلين الدوليين، عبر الاستفادة من الموارد المادية المتاحة لهم، أخذاً في الاعتبار حجم وإمكانيات الفاعل داخل النظام الدولي. وهي تساعد على تحديد مركز الفاعل الدولي في العلاقات الدولية ورسم مجال حركته بدقة. وينطلق هذا من توصيف الفاعل الدولي لنفسه بناء على انتمائه لأي نوع من الفواعل، ومنه يتحدد توجهه، هل هو محلي أو إقليمي أو عالمي، ومن ثم سلوكه. وللمزيد من التفصيل يمكن مراجعة دراسة بروننج، «بحث نظرية الدور في العلاقات الدولية حالة من الفن والنقاط العمياء»⁽¹⁸⁾.

• انتقال نظرية الدور من النظم السياسية إلى العلاقات الدولية:

الدافع لانتقال نظرية الدور من النظم السياسية إلى العلاقات الدولية هي رغبة الباحثين في تحليل أنماط السلوك بين الفاعلين الدوليين في ظل النظام ثنائي القطبية الذي كان سائداً خلال الحرب الباردة. ولقد جاء تطور النظرية عبر موجات ثلاث:

الموجة الأولى: بدأت بظهور مفهوم «الدور» في حقل العلاقات الدولية في دراسة هولستي عام 1970، حيث وجدت معارضة من بعض الدارسين في ذات الحقل، على أساس أن «الدور» يشرح سلوك الأفراد، ويصعب توظيفه ليتناول الفاعلين الدوليين. ثم نشأ تيار مؤيد لطرح هولستي، واعتبر أن الأفراد صانعي القرار لدى الفاعلين الدوليين يقومون بتوجيه السلوكيات، ويتصرفون بناء على مفاهيم تشكل الدور الذي يقوم به الفاعل الدولي. وعلى إثر ذلك الجدال تطورت النظرية في الموجة الأولى بين عام 1970 و1990، وهي مرحلة طرح النظرية والاستفادة منها في التشبيه والقياس والتحليل، بدون أن يكون هنالك نموذج محدد للتحليل. وشملت تلك الفترة إسهامات العديد من الدراسات النظرية-التطبيقية، وأدت إلى تحول مفهوم الدور إلى مفهوم مركزي في تحليل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية⁽¹⁹⁾.

الموجة الثانية: ركزت بشكل متزايد على أنماط التفاعل بين الأدوار

الثنائية للفاعلين الدوليين على مدى فترات زمنية طويلة. مثل التغيير الحادث بين الولايات المتحدة وحلفائها. أو الصين ومحيطها في جنوب شرق آسيا. ثم، توسعت النظرية واستوعبت أنماطًا للسلوكيات تم تصنيفها بحسب الحاجة مثل: القائد، والوسيط، والمبادر، وأدوار أخرى مضادة، مثل المعتدي.. إلخ. واتسمت بالتركيز على جانب الفاعل الواحد، ثم تعمق المفهوم ليشمل فاعلين كثر مع تعميق الاستيعاب لأدوارهم المختلفة، وتبادلية الأدوار أيضًا.

الموجة الثالثة: بدأت منذ عام 2011، وتميل إلى الجانب التجريبي، حيث توجد نماذج يمكن تعميمها لماهية الأدوار على تنوعها، وبالتالي يمكن رصدها وقياسها، ومن ثم تعميم النتائج. وبالتالي يمكن تعميم هذه النماذج لدراسة الحالات المختلفة⁽²⁰⁾.

• مقولات نظرية الدور:

تتكون نظرية الدور من مجموعة من المفاهيم المترابطة والمقولات التي تصف وتشرح العلاقات الدولية، ومنها: أصول الدور، وأنواعه في الأوقات المختلفة. ثم اختلاف الدور بين الفاعلين، والديناميكيات التي تجري بين الفاعلين المختلفين ذوي الأدوار المختلفة، وأثر أو تبعات التغيير على الفاعلين الآخرين. ومن أهمها:

إن الدور أحد مكونات السياسة الخارجية، ويرتبط بالوظيفة التي يقوم بها الفاعل الدولي لتحقيق أهدافه في إطار زمني معين، وهو كذلك يرتبط بمفهوم المسؤولين صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة للفاعل الدولي في فترة زمنية. وبالتالي هو مفهوم وظيفي من حيث التصور والتطبيق والتنفيذ. وتتم ممارسة الدور في نظام دولي متغير، وبالتالي على القائم بالدور تحين التوقيت لإدراك الفرص الدولية لتحقيق أهدافه.

الأدوار الاجتماعية تتكون من الفاعل (الأنا) والمتوقع منه في إطار مجموعة أو جماعة منظمة. وخواص هذا الدور محدودة في الوقت

والنطاق، وتعتمد على هيكل المجموعة وهدفها. وبعض هذه الأدوار مرتبطة بالعضوية في مجموعة معينة، مثل الانتماء لمنظمة دولية. وبعضها مرتبط بوظيفة معينة مثل المبادر، والوسيط.. إلخ.

نظرية الدور تستوعب وجود علاقة تفاعلية بين فاعلين دوليين، أو أكثر. كما تستوعب علاقات أكثر تعقيداً مثل ضغوط الدور، الذي يقدر حجم الجهد المطلوب. وتنافسية الدور، الذي يبرز نوعية الانتباه وحجم الموارد. وصراع الأدوار، وهو المستوى المعنى بالتناقضات البيئية والكيفية. علماً أن الفاعل الدولي لديه أدوار متعددة أو متنوعة، قد تكون كلها أو بعضها على التوالي أو بالتوازي من حيث التوقيت.

وفي ضوء ما سبق تفسر نظرية الدور سلوك الفاعل الدولي بناء على أربعة متغيرات أساسية، تشكل الاقتراب الأهم الذي اعتمدت عليه الأدبيات في هذا السياق:

مصادر الدور: ويشمل خصائص الفاعل الدولي ومقوماته وإمكانياته المعنوية والمادية، ورغم غياب الاتفاق بين جميع المتخصصين على الاعتراف بصفة الفاعل الدولي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة مثلها في هذا مثل التنظيمات الإرهابية، فإن هناك اتفاقاً على خطورة الأثر الذي تسبب فيه، سواء تم اعتبارها مرتزقة أو شركة تجارية تتاجر في سلعة «الأمن» فقط لتحقيق الربح بعيداً عن الجانب الإنساني والأخلاقي للأمن في حد ذاته⁽²¹⁾.

تصور الدور: يعتمد هذا التصور على المتغيرات الإدراكية، وهو ما يطلق عليه الهوية الاجتماعية للقائم بالدور. وامتلاك الفاعل الدولي للإمكانات لا يحتم قيامه بدور فعال، بل يجب أن يُضاف إلى ذلك الخصائص الشخصية المؤهلة، مثل الخبرة والإرادة والقيادة، التي تصنع سلوك الفاعل الدولي على المستوى الخارجي، كما تصيغ علاقته بالآخرين وتميز سلوكه عنهم. فالفاعل الدولي لا يختار سلوكياته بناء على إدراكه لهويته وأدواره الراهنة فقط، وإنما يتأثر أيضاً بتصوره لهويته المستقبلية الممكنة أو المرغوبة⁽²²⁾.

وفقاً لهذا المتغير يكون من الصعب تحديد هوية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وهوية الشركة ليست هي مجموع هويات أصحابها وموظفيها، ولذا فإن تصور الشركة لدورها لا ينفصل عن طبيعتها الربحية، ولا يتسم بالثبات فهو يتغير بتغير عميل الشركة وطبيعة المهمة. ولعل المعايير التي أشارت إليها الأمم المتحدة يمكن وجودها على المستوى النظري أو بشكل غير مطلق، فربما تقوم الشركة بمهمة مشروعة في دولة ما كتأمين المرافق العامة، وتقوم في الوقت نفسه وفي مكان آخر بمهمة غير مشروعة كاغتيا ل أحد المعارضين.

متطلبات الدور: هي توقعات وتصورات الآخرين لكيفية أداء الدور ورؤيتهم لما يجب أن يكون عليه سلوك الفاعل الدولي موضع التحليل، وذلك بما يتفق مع مركز هذا الفاعل ومكانته، وأنماط العلاقات السابقة معه. وتتوقف توقعات الآخرين من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على أمرين؛ الأول هو السمعة الدولية للشركة والمكتسبة من مهام سابقة قامت بها. والثاني هو الهدف من تكليفها بمهمة ما، فعميل الشركة الذي قام بتكليفها يتوقع نجاحها في القيام بالمهمة المسندة إليها. وهذا يعني أن هناك تصوراً عاماً عن الشركة أكثر ثباتاً، وتصوراً آخر موضع اختبار يرتبط بكل مهمة على حدة.

أداء الدور: يعتمد على التفاعل السلوكي، أي مخرجات السياسة الخارجية للفاعل الدولي، والتي يقاس عن طريقها درجة الفاعلية لقرارات وسلوكيات الفاعل الدولي. هذا وأداء الدور لا يعني نمطاً سلوكياً موحداً، ولكن قد يتغير الأداء بحسب النطاق المباشر أو الإقليمي أو الدولي الذي يعمل فيه الفاعل، وهذا الأداء ومدى نجاح الشركة في القيام بمهمتها يتوقف على قراءتها الدقيقة للمهمة ودراسة العناصر المؤثرة والتعامل مع هذه العناصر بما يناسبها، فعلى سبيل المثال، الدور الواضح الذي قامت به شركة فاجنرال الروسية في ليبيا لا يتطابق مع الدور المحدود الذي قامت به في سوريا.

مجمل القول، يتضح أن نظرية الدور تتيح مجالاً واسعاً لتحليل أعمال الفاعلين الدوليين، ومن ثم يمكن تفسير سلوك الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل دولي بناء عليها، وتحليل الخواص الرئيسية التي تمكن هذا الفاعل الدولي من أداء دوره بكفاءة على مسرح العلاقات الدولية. ولكن هناك بعض الاعتبارات التي تحد من استخدام نظرية الدور في تفسير طبيعة عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وأهمها: نظرية الدور التي تم تقديمها لتفسير سلوك الدول بالأساس، وهذا يعني ضرورة مراجعة مقولاتها إذا تغير الفاعل الدولي محل الدراسة؛ إذ يصعب القياس بين الدولة وما تمتلكه من سيادة وبين أي فاعل دولي آخر، سواء فوق مستوى الدولة أو دونها. كذلك فإن أغلب أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لا تتوافر معلومات كافية وموثقة حول مهامها، ولذلك تعتمد التحليلات المكتوبة عنهم على المصادر المعلنة الإعلامية أو على القرائن أو بعض الشهادات الميدانية، بما يفرض القيود على موضوعية الدور الذي تقوم به هذه الشركات. والاعتبار الثالث يتمثل في عدم وجود معايير واضحة لتقييم أداء الشركات العسكرية الخاصة في تنفيذ مهامها، اللهم إلا تحقق الهدف من المهمة بغض النظر عن أية قيود قانونية وإنسانية وأخلاقية على عمل هذه الشركات.

ثانياً - نظرية تحليل السياسة الخارجية :

اعتاد التحليل التقليدي للسياسة الخارجية على اعتبار الدولة الفاعل الرئيسي في السياسة الخارجية ووحدة التحليل الرئيسية القادرة على العمل الخارجي المؤثر، لكن مع تطور العلاقات الدولية وظهور فاعلين من غير الدول لهم تأثير فعال وبرنامج متكامل للسلوك في المجال الدولي، بدأ النظر للسياسة الخارجية باعتبارها مجموع العلاقات الخارجية الرسمية التي يجريها فاعل مستقل في العلاقات الدولية⁽²³⁾.

أما عن الإطار العام الذي يوفره تحليل السياسة الخارجية لدراسة السياسة الخارجية للفاعل فيتمثل في دراسة المتغيرات التي تؤثر على

السياسة الخارجية ويمكن تصنيفها إلى: متغيرات خارجية، وهي تلك الناشئة من البيئة الخارجية - سواء الدولية أو الإقليمية - أي الآتية من خارج نطاق ممارسة الفاعل الدولي. ومتغيرات داخلية، وهي التي تنبع من الفاعل الدولي ذاته مرتبطة بتكوينه الذاتي والبنوي.

وينتج عن إدراك صانع السياسة الخارجية للمحددات المؤثرة على السياسة الخارجية سياسات تتعدد فيها الأدوات المستخدمة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، يمكن تصنيفها إلى أربع مجموعات: أدوات دبلوماسية، أدوات عسكرية، أدوات اقتصادية (مثل الطاقة، المعونات، العقوبات الاقتصادية)، وأدوات ثقافية، وهي أدوات غير مباشرة لتغيير البيئة الداخلية للفاعل المستهدف من السياسة⁽²⁴⁾.

قامت بعض الأدبيات بتفسير طبيعة عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وفقًا لنظرية تحليل السياسة الخارجية، باعتبارها أداة من أدوات السياسة الخارجية للدولة، خاصة بالنسبة للدول الكبرى التي تتماشى مهام الشركات التي تحمل جنسيتها مع مصالح وأهداف السياسة الخارجية لتلك الدول، وتأتي في مقدمتها شركة «بلاك ووتر» الأمريكية التي عززت فرصة الولايات المتحدة في تحقيق أهداف سياستها في العراق، أو شركة «فاجنر» الروسية التي تنفذ أهداف روسيا في إفريقيا وفي الشرق الأوسط. ورغم الترابط الواضح بين أمثلة هذه الشركات والسياسات الخارجية للدول؛ فإن هذا الاستخدام للنظرية ليس ملائمًا، فطبيعة الشركات أنها ملكيات خاصة لا تحمل الصفة الرسمية للدولة، حتى وإن كان الواقع غير ذلك وحتى إذا نفذت الشركة مهمة ما لصالح الدولة أو أحد أجهزتها الرسمية فإن هذا لا يعني تبعيتها للشركة، لكن يعني أن الدولة قد تعاقدت كعميل مع الشركة لتنفيذ هذه المهمة. بينما السياسة الخارجية تمثل الجانب الرسمي المعلن في السياسة الخارجية للدولة تجاه دولة أخرى أو تجاه قضية ما. وبالتالي فإن استخدام نظرية تحليل السياسة الخارجية يبدو وكأنه غير متسق مع طبيعة عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

ثالثاً - نظرية الوكالة / (نظرية الراعي / الوكيل) Theory :Principle-Agent

ارتبطت مرحلة الحرب الباردة بعددٍ من السمات التي ميزت العلاقات الدولية خلالها، منها ظاهرة «الحرب بالوكالة»، التي يمكن تعريفها بأنها: «هي الحرب القائمة على تحالف أحد طرفي الحرب مع بعض القوات الكبرى، ضد الطرف الآخر، حيث إن الحرب بالوكالة لا تُعتبر حرباً مستقلة لكنها تابعة للحرب الفعلية القائمة بين كل من الأطراف، وتُعتبر الحرب بالوكالة فرعاً ثانوياً من الحرب القائمة»⁽²⁵⁾.

ولأن للحرب أشكالاً وتقنيات متعددة، فهي «تقليدية»؛ حيث تستعمل فيها معدات القتال عدا أسلحة الدمار الشامل. و«غير التقليدية» استحدثت في العصر الحديث، وعلى مستويات أخرى منها الحروب الاقتصادية، والنفسية، والسياسية، والإعلامية، وقد تستغرق الحرب أياماً قليلة، أو تدوم لسنوات عديدة، وتعمل الدول عادة ما في وسعها لتقصير أمد الحرب لما فيها من معاناة وخسائر مادية وبشرية. ولهذا تسعى الدول إلى إيجاد أشكال من الحروب تجنبها المساءلة القانونية والإنسانية والتكلفة المادية على المستوى المحلي والدولي، وفي الوقت نفسه تحقق لها أهدافها الإستراتيجية داخل النظام العالمي والإقليمي؛ وهذا ما تستهدفه الحروب بالوكالة.

وتأتي أشكال التدخل بالوكالة إما بطرق مباشرة أو غير مباشرة، بواسطة دولة أو مجموعة دول (أ) في الدولة (ب) للقيام بالأعمال التخريبية نيابة عنها، ويأتي تدخل الوكلاء بناء على إدراك المخاطر في التدخل المباشر في أي نزاع، مبرراً كان أو غير مبرر، مع حساب تكلفة التدخل، سواء كان سياسياً أو مادياً أو قانونياً، ولهذا فكل وكيل يقدم مصلحته الوطنية كهدف رئيسي، وهذا ما تحدده العلاقة بين الراعي والوكيل⁽²⁶⁾.

• نشأة النظرية:

ظهرت نظرية الوكالة في علم الاقتصاد في سبعينيات القرن العشرين لتعكس مسألة الفصل بين ملكية الشركات لأصحابها (الرعاة)، والإدارة الفعلية لها على يد المديرين والرؤساء التنفيذيين (الوكلاء). وانشغل الاقتصاديون بمسائل من قبيل الحاجة إلى الرقابة على الوكلاء لضمان أدائهم للمهام المنوطة بهم على النحو الذي يريده الرعاة. وبرزت نظرية الراعي/الوكيل لتقييم الصعوبات المترتبة على قيام الراعي بتفويض وكيل لينوب عنه في القيام بمهمة معينة⁽²⁷⁾. وبصفة عامة، يمكن القول إن علاقة الوكالة لها طرفان؛ الأول هو الراعي Sponsor فاعل الراعي Sponsor فاعل دولي (دولة أو غيردولة) لديه أهداف يرغب في تحقيقها بصورة غير مباشرة، ولذا يستعين بوكيل يعمل لمصلحته لتحقيقها. والثاني هو الوكيل proxy، فاعل (دولة أو غير دولة) يُستعان به لممارسة أنشطة نيابة عن الراعي، مقابل الحصول على نظير مادي أو غير مادي (اعتبارات سياسية أو أيديولوجية). ومن أنماط الوكلاء في العلاقات الدولية، يمكن تمييز الدول، والمليشيات المسلحة المحلية أو المرتزقة، والشركات العسكرية والأمنية الخاصة، والوكيل الأيديولوجي القائم على الروابط العقائدية، والشبكات الإعلامية.

ويُعد جيري ميلر من أبرز المنظرين الذين نقلوا نظرية الوكالة من علم الاقتصاد إلى علم السياسة، وقد تركزت الدراسات التي استخدمت نظرية الراعي/الوكيل كإطار تحليلي في حقل العلاقات الدولية على دراسة المنظمات الدولية والدور الذي تلعبه كوكيل للدول الأعضاء فيها، كما استخدمت بكثافة في دراسات السلم والأمن لدراسة حروب الوكالة، والتدخل الإنساني ودور المليشيات العسكرية في الحروب، وكذلك استخدمت في دراسة ظاهرة الإرهاب⁽²⁸⁾.

تقدم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة نموذجًا واضحًا للوكلاء

الذين تم استخدامهم من الدول بالأساس التي تعد الرعاية الأوضح لهذه الشركات، وتنطبق عليها الافتراضات الأساسية للنظرية، كما يلي.

• افتراضات النظرية⁽²⁹⁾:

إن أفعال الوكيل تؤثر على مصالح الراعي، الذي يمكنه معرفة وتقييم مخرجات عمل الوكيل، لكنه لا يستطيع المراقبة أو السيطرة الكاملة على سلوكه في تأدية المهام المطلوبة منه.

هناك تباين في المعلومات المتاحة لدى كل من الراعي والوكيل، الأصل أن تكون في صالح الوكيل لكن هذا الأمر لم يعد أساسياً.

هناك تباين في التفضيلات بين الراعي والوكيل، وإذا ما اتسع هذا التباين يميل الوكيل للتوصل من المسؤولية، وتزداد فرص الاختلافات بين الطرفين. تقع مبادرة عقد الوكالة على الراعي الذي يصيغ الاتفاق -دون توثيقه غالباً- ولديه القوة التفاوضية المطلقة في مواجهة الوكيل، في ضوء عدم التكافؤ في العلاقة بين الطرفين لصالح الراعي بالأساس.

هناك تفاعل بين الفاعلين في نظرية الوكالة (الراعي والوكيل) وبنية النظام الذي يعملون في سياقه، وهذا تطور لاحق في مرحلة ما بعد الوضعية في نظرية العلاقات الدولية.

• إشكاليات نظرية الوكالة:

المخاطرة الأخلاقية Moral Hazard: سرية العلاقة وتهرب الراعي من المسؤولية يعني أن السلوك المباشر غير مقبول، خاصة مع غلبة العنف على سلوك الوكلاء. كما يجعل الراعي مهدداً بانكشاف العلاقة مع الوكيل. وتعود هذه المخاطرة إلى الفعل المستتر، فقد يقوم الوكيل بسلوك أو أفعال لا يمكن للراعي مراقبتها، أو السيطرة عليها أو حتى إصلاحها حتى لا تنكشف علاقته بالوكيل⁽³⁰⁾.

الاختيار غير الملائم Adverse Selection: بما يعني عدم قدرة الراعي على

اختيار الوكيل المناسب للهدف المطلوب، أو محدودية المعلومات المتاحة لدى الراعي عن الوكيل.

إشكاليات العلاقة بين الراعي / الوكيل في العلاقات السياسية الدولية تتسم بالديناميكية، فطبيعة الظواهر السياسية معقدة، كل موضوع يمثل شبكة معقدة من علاقات الوكالة، تلعب فيها الأطراف المختلفة إما دور الراعي أو الوكيل أو كليهما (فقد يكون الراعي وكيلاً مع طرف آخر).

هناك علاقات وكالة يكون للراعي أكثر من وكيل، وقد يقوم الوكيل بخدمة أكثر من راعٍ. وهذا قد يدفع للتساؤل حول تأثير التنافس بين الوكلاء، وبين الرعاة. وكيفية قيام الوكيل بالتوفيق بين الرعاة، خاصة إذا تعارضت أهدافهم. بالإضافة إلى التنافس بين الراعي والوكيل، إذا تعارضت تفضيلاتهما أو تقديراتهما، في ضوء نظرية الاتفاقات غير التامة، وحدود تفويض الراعي للوكيل.

ظهور مجموعة جديدة من الفاعلين الدوليين في المشهد السياسي الدولي (الشركات العسكرية الخاصة، والاهتمام بها في الحروب الحديثة، قراصنة الإنترنت..)، فهؤلاء المحاربون الجدد تستوعبهم الدول في مرحلة يتضاءل فيها التجنيد العسكري الوطني، وتقلص فيها ميزانية الدفاع، الأمر الذي يزيد من فرص انتشار الوكلاء وتوظيفهم في العديد من المهام. وهذا يعني زيادة من التعقيد في العلاقة بين الراعي والوكيل، وزيادة فرص تعدد الرعاة والوكلاء في نفس المهمة، خاصة في حالات التنافس بين القوى الكبرى التي تنتشر مصالحها في الأقاليم الاستراتيجية المختلفة عبر العالم كله.

مجمل القول، تعد نظرية الوكالة هي الأقرب لتفسير طبيعة عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مقارنة بالنظريات الأخرى التي تم استخدامها في الأدبيات التي تناولت الموضوع، ولكن مع الأخذ في الاعتبار أن تطبيق النظرية في العلاقات الدولية يختلف كثيراً عن تطبيقها في علم الاقتصاد؛ إذ إنه في سياق العلاقات والمؤسسات الاقتصادية يطبق داخل حدود الدولة، أي إن علاقة الوكالة تطبق عليها القوانين الملزمة لطرفي

العلاقة الراعي والوكيل. لكن في العلاقات الدولية لا يوجد مثل هذا الإلزام، لعدم وجود سلطة عليا، وفوضوية النظام الدولي، كما تؤكد النظريات الكبرى في العلاقات الدولية (الواقعية والليبرالية). وهذا يعني أن علاقة الوكيل بالراعي أكثر تعقيداً، لغياب ضمانات التزام طرفي العلاقة بالتعاقد بينهما، كما أنها ليست ثابتة، بل يمكن أن تتسم بالتغير، الأمر الذي يجعل من الصعب تصور نمط واحد للعلاقات بين الراعي والوكيل، فهذه العلاقة يغلب عليها النسبية وفقاً لطبيعة الوكيل وطبيعة الراعي أيضاً وطبيعة المهمة المطلوب من الوكيل تنفيذها.

ختامًا، إن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أصبحت واقعًا في العلاقات الدولية على مستوى التنظير وعلى مستوى الحركة أيضًا، لكن كل ما يرتبط بها تسوده الضبابية والجدال. وعدم وجود تعريف محدد لها، سواء على المستوى الأكاديمي أو المستوى القانوني، يزيد من عدم وضوحها، ويثير حولها الإشكاليات القانونية والسياسية التي تتسم به أنشطتها، ولا يحد هذا من وجودها، بل إنها في تزايد -كميًا ونوعيًا- بحكم العديد من العوامل الدافعة في هذا الاتجاه. ومن ناحية أخرى، فإن نظريات العلاقات الدولية التي استخدمت في الأدبيات لتفسير طبيعة عمل هذه الشركات، لا يمكنها تقديم شامل لهذه الطبيعة، الأمر الذي يفرض على المختصين والمنظرين محاولة البحث عن تفسير نظري لهذه الطبيعة، خاصة مع تواتر واستمرار عمل هذه الشركات، وضلوها في العلاقات الدولية، خاصة بين القوى الكبرى وبعض القوى الإقليمية.

واستيضاح ما قدمه هذا الفصل التأسيري للدراسة لا يكتمل دون استعراض بعض النماذج الكبرى للشركات العسكرية والأمنية الخاصة النشطة في الشرق الأوسط، بما يزيد من بلورة الموضوع وسبر أبعاده المختلفة، وهو ما تهتم به الفصول القادمة التي تستعرض نموذجًا لشركة أمريكية (بلاك ووتر)، ونموذجًا لشركة روسية (فاجنر)، ونموذجًا لشركة تركية (الصادات).

* مدير برنامج الأمن وقضايا الدفاع

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الهوامش

1. (تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها، الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الخامسة عشرة، 2010. https://www2.ohchr.org/english/issues/mercenaries/docs/A.HRC.15.25_ar.pdf)
2. الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 68، 2013. <https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/68/339>
3. P.W. Singer, "Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry", (Cornell Studies, 2003). <https://www.pwsinger.com/corporate-warriors/>
4. ماجدة عشاش، "الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل جديد في النزاعات المسلحة الدولية"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 155، ديسمبر 2020
5. Robert Y. Pelton, "Licensed to Kill", Crown Publishers, New York, 2006, p. 338
6. محمد بشندي محمد بشندي، تمدد "فاجنر": دوافع تصاعد تسليح الصراعات عبر الشركات الأمنية الخاصة"، موقع المستقبل، 19 أكتوبر، 2021. <https://2u.pw/uJkoB>
7. المرجع السابق.
8. للقانون الدولي الخاص ثلاثة موضوعات: توزيع الأفراد توزيعاً دولياً (الجنسية والموطن)، وتمتع الأجانب بالحقوق (مركز الأجانب) واستعمال الحقوق وحمايتها (أو تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدوليين)، وبالرغم من تمايز كل موضوع من هذه الموضوعات عن الآخر من حيث ما يعالجه، إلا أنها تشترك جميعها في هدف واحد هو تنظيم الحياة الدولية الخاصة. الأمر الذي يمكن من ضمهم معاً لتكون موضوعاً فرع من فروع القانون.
9. عبدالشافي عبدالدايم خليفة، "الشركات الأمنية الخاصة في ظل القانون الدولي الإنساني"، المجلة المصرية للقانون الدولي، القاهرة 2016.
10. ماجدة عشاش، مرجع سابق.
11. Singer, P. W, Corporate Warriors: The Privatized Military Industry, a Thesis for the Degree of Doctor of Philosophy in the Subject of International Relations from Harvard University, the Department of Government, Cambridge, Massachusetts, 2001. P38
12. اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، الوزارة الاتحادية للشئون الخارجية، الاتحاد السويسري، مديرية القانون الدولي، أغسطس 2009.
13. وثيقة مونترو بشأن الالتزامات القانونية والدولية والممارسات السلمية للدول ذات الصلة بعمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع المسلح، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/63/467-S/2008/636k بتاريخ 6 أكتوبر 2008، ص 7.
14. ماجدة عشاش، مرجع سابق.
15. مشروع الاتفاقية الممكنة بشأن تنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الملحق بتقرير الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير (2010)، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/15/25، بتاريخ 5 يوليو 2010، ص 29.
16. محمد بشندي محمد بشندي، مرجع سابق.
17. ولزيد حول هذه النقاط يمكن مراجعة دراسة والكر "نظرية الدور كمنظريّة تجريبية للعلاقات الدولية: من الاستعارة إلى النموذج الرسمي":

18. Stephen G. Walker, "Role Theory as an Empirical Theory of International Relations: From Metaphor to Formal Model." Oxford Research Encyclopedia of Politics. 2017. <https://bit.ly/2JglOrC>. Accessed 25-11-2020.
19. Marijke Breuning, "Role Theory Research in International Relations State of the Art and Blind Spots." In Sebastian Harnisch, Cornelia Frank, & Hanns W. Maull (Eds.), "Role theory in international relations" (pp. 16-35). London: Routledge. 2011.
20. Kal Holsti, "National role conceptions in the study of foreign policy." International Studies Quarterly, Vol 14, 1970. P. 233-309. <https://bit.ly/3l5HJPv>. Accessed 25-11-2020.
21. Sebastian Harnisch, "Role theory: Operationalization of key concepts." In Sebastian Harnisch, Cornelia Frank, & Hanns W. Maull (Eds.), "Role theory in international relations" (pp. 7-15). London: Routledge. 2011. الموسوعة السياسية، "Role Theory In International Relations" - مريم مخلوف، "نظرية الدور في العلاقات الدولية" (2011). اطلاع في 17-11-2020 <https://bit.ly/39jDDRj>.
22. Alexander Wendt, "Social Theory as Cartesian Science: An Auto-Critique from a Quantum Perspective." in Guzzini, S. and Leander, A. (eds.) Constructivism and International Relations: Alexander Wendt and His Critics, London: Routledge. 2006.
23. Christopher Hill, The Changing Politics of Foreign Policy, Palgrave Macmillan, 2003. p.3.
24. Op. Cit, pp. 138-154.
25. Alex Marshall, from civil war to proxy war :past and current dilemmas, small wars & Insurgencies, 2016, p 190
26. Andrew Mumford, Proxy warfare and the future of conflict, The Rusi Journal, 28 Apr, 2013.
27. رانيا خفاجة، "نظرية الوكالة.. المفاهيم والأبعاد والإشكاليات"، السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، العدد 218، أكتوبر 2019. ص 5.
28. المرجع السابق.
29. Gary Miller, "The Political Evaluation of Principle-Agent Models", Annual Review of Political Sciences, May 2005. Pp 205-208.
30. Fred Cottheil, "UNRWA and Moral Hazard", Middle Eastern Studies, Vol.42, No.3, 17 July 2006. <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/00263200500521263?journalCode=fmes20>

2

شركة بلاك ووتر الأمريكية ... فاعل رئيسي في العراق

*محمود مجدي

مقدمة

يعتبر الكثيرون الشركات العسكرية والأمنية الخاصة نمطًا جديدًا من الحروب بالوكالة، ويُعدُّ انتشارها بشكل متزايد في الفترة الأخيرة تحديًا بمثابة أداة استعمارية جديدة تُؤكِّد عجز المنظومة السياسية للدول المستهدفة لمجابهة آليات اختراق السيادة^(١).

ينتشر في العالم عددٌ كبير من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة العملاقة التي تتخذ من القارات الخمس بؤرة لنشاطها التدخلي المحموم، وتشكّل هذه الشركات نمطًا من التخصص، فبعد أن كانت الدولة تحتكر «القوة الخشنة» المتمثلة في القوة الأمنية والعسكرية، أصبحت هذه الشركات تُزاحم أجهزة الدولة في بعض من وظائفها، من خلال الرصد للمؤشرات المتوفرة التي تدل على أن هذه الشركات تُسهم في تشجيع الكفاءات على الهروب من المؤسسات العسكرية، حيث تعطي الموظفين أجورًا تتجاوز أضعاف ما تعطيه الحكومات، وهذا من أهم العوامل التي ساعدت في استقطاب قيادات سابقة وأفراد محترفين في مجالات مختلفة للعمل في هذه الشركات. كما تتنوع الأعمال التي تقوم بها هذه الشركات، من أعمال قانونية (تقديم خدمات

واستشارات أمنية وعسكرية، وتأمين شخصيات ومنشآت)، وأعمال أخرى مخالفة للقوانين والأعراف الدولية بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول واستخدام القوة وغيرها من الأعمال غير القانونية، ومن ذلك على سبيل المثال ما حدث في العراق من شركة البلاك ووتر الأمريكية. تقوم الشركات الأمنية الخاصة في الدول الأوروبية كبريطانيا وألمانيا وهولندا بالعديد من الأدوار، فهي تُسهم في تنظيم وحراسة المنشآت التجارية وحماية الشخصيات، وهي بذلك تعد إحدى المنظمات الأمنية الداعمة للقطاع الأمني الرسمي بما توفره من مقومات مهمّة في عملية حفظ الأمن والاستقرار⁽²⁾.

يقدم قطاع الشركات العسكرية الخاصة نطاقاً واسعاً من الخدمات، فنجد في العراق وأفغانستان أن الجيش الأمريكي اعتمد على شركات عسكرية وشركات أمن خاصة في أنشطة تتراوح من الدعم اللوجستي إلى مهام الحراسة والتدريب، ومن ذلك إنشاء القواعد العسكرية وإعداد الطعام للجيش وأمن القواعد العسكرية الأمريكية وإدارة الأسلحة والتدريب لقوات الجيش والشرطة العراقية الجديدة، كما أن هناك بعض المنظمات الإنسانية وكذلك المؤسسات الخاصة التي تستعين بها لتأمين عملياتها.

أما عن شركة بلاك ووتر الأمريكية فنجد أنه في أبريل من عام 2004، أدى مقتل أربعة موظفين بالشركة والتمثيل بجثثهم في العراق وما أعقب ذلك من هجوم للجيش الأمريكي على بلدة الفلوجة إلى التساؤل عن العلاقة بين الجيش الأمريكي وموظفي الشركة، وكذلك عن مدى دقة وصفهم بأنهم متعاقدون «مدنيون». كذلك أثار تورط متعاقدين مدنيين من شركة سي.إيه.سي. أي العسكرية الخاصة إلى جانب جنود أمريكيين في تعذيب معتقلين بمركز احتجاز أبو غريب (في العراق) الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة قضية إمكانية محاسبتهم عن الانتهاكات للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان⁽³⁾.

وعليه تسعى هذه الدراسة إلى التركيز على الشركات العسكرية والأمنية الأمريكية الخاصة من خلال دراسة شركة الأمن الخاصة بالبلاك ووتر، من حيث نشأتها ومراحل تطورها والأنشطة التي تقوم بها، ثم التركيز على دور الشركة في العراق، والمراحل التي مرت بها داخل العراق، مع التطرق إلى أسباب اعتماد الولايات المتحدة على هذه الشركة في تنفيذ سياستها في العراق، ومراحل تغيير أسلوبها خلال فترة تواجدها في العراق ومدى تأثيرها على استقرار النظام السياسي في بغداد.

• الإشكالية البحثية:

تتمحور المشكلة حول تفسير الدور الذي قامت به شركة من كبرى الشركات الدولية العسكرية والأمنية الخاصة كأداة (أقرب لطبيعة الوكيل) لصالح الدولة التي تنتمي لها، والمقصود هنا رصد الدور الذي لعبته شركة (بلاك ووتر) في العراق في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، ويمكن صياغة التساؤل الرئيسي كما يلي: ما هي حدود الدور الذي تمارسه شركة بلاك ووتر الأمريكية في العراق؟ وكيف يظهر الارتباط بين مهمتها في العراق والسياسة الأمريكية تجاهه؟.

ويرتبط بهذا السؤال عدد من الأسئلة، أهمها:

إلى أي مدى يُترك المجال على مصراعيه لهذه الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الدولية (البلاك ووتر) للعمل في العراق دون رقابة في ظلّ تنامي التهديدات الأمنية؟

ما هو الغرض الرئيسي من تواجد الشركة في العراق؟

ما هي مراحل تطور الدور التي لعبته الشركة في العراق؟

إلى أي مدى حققت شركة البلاك ووتر أهداف الولايات المتحدة في

العراق؟

• أهمية الدراسة:

نجد أن السنوات الخمس عشرة الماضية شهدت تعاقد الكثير من الحكومات على نحو متزايد مع شركات عسكرية وأمنية دولية خاصة للقيام بمهام كان من الطبيعي أن تؤديها الأجهزة الأمنية أو العسكرية للدول، وكان الجانب الأكبر من هذه العقود يتعلق في البداية بمهام الدعم اللوجستي أو الإداري، ولكن السنوات الأخيرة شهدت نموًا لا يستهان به في انخراط هذه الشركات في أداء مهام أمنية وعسكرية في حالات النزاع المسلح.

ونظرًا لزيادة دور شركة البلاك ووتر في العراق في الفترة الماضية، سرعان ما انتقل عمل هذه الشركة من الحماية الأمنية الخاصة إلى المشاركة في العمليات العسكرية، وقد اتسع نطاق هذه الشركة من خلال إقامة علاقات بأجهزة المخابرات ووزارة الدفاع الأمريكية، ولقد أصبح الجيش الأمريكي الزبون الأهم في العالم في الاستعانة بهذه الشركة.

وتكمن أهمية الدراسة في كونها تبحث في تحليل استخدام الشركة العسكرية والأمنية الخاصة (البلاك ووتر) كأداة من أدوات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، والتي يعتبرها بعض المتخصصين نمطًا جديدًا من الحروب بالوكالة في العلاقات الدولية، وأيضًا قياس حجم هذا الدور ومدى تأثيره على العراق، ومن ثم الوصول إلى تعميمات بشأن استخدام هذه الشركة كنمط جديد من الحروب بالوكالة والذي انتشر بشكل كبير في الآونة الأخيرة.

• منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج الاستقرائي وذلك لشح المصادر والمعلومات الخاصة بالشركات الأمنية بصفة عامة، وشركة البلاك ووتر بصفة خاصة، حيث إن الكثير من أعمالها يتسم بالسرية والتمويه، وتحاول تزييف الحقائق وإخفاءها للتوصل من المسؤولية الدولية، وكذلك أعدادها وأماكن انتشارها سواء داخل العراق أو خارجه.

فقد تم الاعتماد على المعلومات الصادرة عن مصادر موثوقة، سواء عربية أو أجنبية، ومحاولة الوصول لتعميمات بشأن الدور الذي قامت به شركة البلاك ووتر في العراق باعتبارها إحدى الأذرع الرئيسية التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة منذ دخولها العراق كأداة لتنفيذ سياستها الخارجية في الأخيرة.

• لماذا تعد بلاك ووتر وكيلا؟

وفقا لمفهوم الحرب بالوكالة، فإن الحروب هي صراع بين دولتين أو أكثر، عادة ما يكون الهدف منه هو تحقيق مكاسب، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو غير ذلك، ولكن تحاول بعض الدول الالتفاف على هذا الشكل من أشكال الصراع المسلح من خلال الاستعانة بقوى أخرى لخوض هذا النزاع بدلاً منها بشكل خفي أو معلن، وهو ما يعرف باسم الحرب بالوكالة. تعتمد حرب الوكالة - في غالب الأمر - على طرف ثالث يبتعد كل البعد عن الحرب الأصلية، غالباً ما يكون من الإرهابيين أو المتمردين الذين يتم تمويلهم بالأموال والأسلحة اللازمة من قبل القوى العظمى التي تتولى ذلك الأمر في معظم الأحيان لتحقيق مصالحها الشخصية، حيث إن تلك القوة العظمى تبحث في غالب الأمر عما يجلب النفع لها ولشعبها حتى وإن كان ذلك عن طريق التعدي على بعض حقوق الدول الأخرى بحرب الوكالة.

تلعب الدول العظمى دور الممول الذي يعمل على توفير الأسلحة والأموال التي تساعد القائمين على حرب الوكالة، لكنها لا تشارك بشكل فعلي في تلك الحرب وذلك حفاظاً على أبناء شعوبها، وكذا الاستعانة بمن لهم دراية كبيرة بتلك الدول التي تقام بها حروب الوكالة.

هناك الكثير من التباين حول تعريف الحرب بالوكالة، إذ يعرف «جيرانت هيزوز» Geraint Hughes الحرب بالوكالة في نطاق ضيق بالقول: «مجموعة شبه عسكرية غير حكومية تتلقى المساعدة المباشرة من قوة خارجية»⁽⁴⁾.

فيما يعرفها كل «هوفمان» Hoffman، و«بينيت» Bennett، و«فنمور» Finnemore، بأنها صورة من صور التدخل العسكري القائم على استخدام السلاح أو التهديد باستخدامه، والتي تقوم بها دولة ضد دولة أخرى كوسيلة من وسائل الضغط»⁽⁵⁾.

ويعرفها «ميتشل فراستنبرغ» Micheal Furstenberg تعريفاً وصفيًا بالقول: إن الوضع الشائع بين الدول المتنافسة وبدلاً من المواجهة المباشرة فيما بينها، تلجأ إلى دعم مجموعات متمردة في دولة أخرى لأجل نشوب نزاع حقيقي فيها⁽⁶⁾.

وأخيراً يعرفها «تيرون» Tyrone بأنها: تدخل عسكري هدفه التأثير في شئون دولة أخرى عن طريق استخدام السلاح أو التهديد بارتكاب أعمال عنف مسلح، تنفذها مجموعة مسلحة مدعومة من الدولة المتدخلة. ومن خلال ما تقدم من تعريفات، يمكن أن نصيغ مفهومًا للحرب بالوكالة بالقول: إنها صورة من صور تدخل دولة في شئون دولة أخرى عن طريق دعم مجموعات مسلحة متمردة لتأجيج نزاعات مسلحة غير دولية، أو لإدامة نزاع مسلح قائم بالأصل؛ لأجل التأثير على الواقع الداخلي لتلك الدولة، وجني مصالح بعيدة المدى دون أن تظهر بمظهر المتدخل المباشر في ذلك النزاع⁽⁷⁾.

أما مفهوم الشركات العسكرية والأمنية: على الرغم من الانتشار الملحوظ للشركات العسكرية الخاصة وتزايد الكتابات عنها على المستوى القانوني والعسكري والاستراتيجي وحتى الإعلامي، في السنوات الأخيرة؛ إلا أنه لم يتم اعتماد تعريف رسمي لها في المواثيق والمعاهدات الدولية، ولهذا يُعد من أصعب ما يواجهه الدراسين في هذا المجال هو الوصول لتعريف محدد. ويرجع البعض عدم وجود تعريف إلى ضعف الاهتمام الدولي بهذا الشأن، وعدم إرادة وضع نصوص إلزامية تحكم نشاط هذه الشركات، عدا بعض الوثائق التي لم ترق إلى درجة القواعد الدولية الملزمة⁽⁸⁾.

لذا تم الاستناد إلى التعريفات التي جاءت على يد بعض الأكاديميين الذين توغلوا في دراسة هذه الشركات، يأتي في مقدمتها تعريف P. Singer، صاحب أول دراسة مفصلة عن الشركات الخاصة، حيث جاء تعريف للشركات العسكرية الخاصة بأنها مؤسسات أو منظمات أعمال تحترف تقديم الخدمات المرتبطة بشكل معقد بالحرب⁽⁹⁾.

• الدراسات السابقة:

نجد العديد من الدراسات العربية التي تناولت دور شركة البلاك ووتر في العراق على النحو التالي:

يأتي هذا الكتاب ليحلل دور شركة من أكبر الشركات التي تلعب دورًا في الحروب بالوكالة في الشرق الأوسط، وهي البلاك ووتر، فالمؤلف هنا استعرض الجانب الخفي من الظاهرة بالرصد والتحليل والتفسير، وركز الأنظار على الخطر الذي تحمله هذه الشركة في طياتها، وحجم الأضرار التي تسببت فيها الشركة في العراق، فتناول «مجدي كامل» في كتاب بعنوان «بلاك ووتر جيوش الظلام - المرتزقة الجدد وفن خصخصة الحرب بزنس الموت على الطريقة الأمريكية» تأصيل ظاهرة بلاك ووتر وأحواتها، لتتعرف على السري في ظهور مثل هذه الشركات التي تستنزف ثروات العراق بتعاقدات فرضها عليها الأمريكان لحماية منشآتها، وتدريب قواتها الجديدة، بينما الواقع يقول إنها تنفذ مخططات شيطانية، منها إشعال الحرب الأهلية بين السنة والشيعة، كما استعرض سر العلاقة المقدسة التي تربط هذه الشركات بتيار المحافظين الجدد، وحلفائه في تيار اليمين المسيحي المتطرف، وإدارة الرئيس جورج بوش الابن، المتحدث الرسمي باسميهما. وفي هذا الكتاب تعرض المؤلف للعديد من المحاور التي أوضحت أن بلاك ووتر وأحواتها أكبر وأخطر من مجرد جيوش مرتزقة بالمعنى الذي كنا نعرفه، وإنما هي فكرة التف حولها واستمات من أجل تحقيقها سياسيون فاسدون، ورأس ماليون انتهازيون، وعسكريون سابقون منحرفون،

وجميعهم من اليمين المسيحي المتطرف في الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁰⁾ دراسة حسام الدين محمد سويلم «خصخصة الحروب ودور المرتزقة وتطبيقاتها في العراق»، الخلط بين المرتزقة والشركات الأمنية الخاصة، حيث عرضت الدراسة منظورًا مختلفًا، حيث يرى الباحث أن تعاون الشركات الأمنية الخاصة التي تستخدم المرتزقة المسلحين المأجورين مع القوات النظامية لا يشكل أمرًا جديدًا بالنسبة للإدارة الأمريكية، وأن هذا التعاون منذ حرب فيتنام في الستينيات لا سيما من قبل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA، وذلك ضمن برنامج سري عرف باسم (العمليات السوداء). فنجد في هذه الدراسة تركيزًا واضحًا وإيجابيًا من الباحث على استراتيجيات الولايات المتحدة في الفترة السابقة، وهو ما تحاول الدراسة الوصول إليه من خلال هذه الأطروحة، وهو أن المرتزقة يُرسلون لتنفيذ عمليات اغتيال وتخريب ضد مواقع معادية، ودول أخرى، والقيام بمساندة أنظمة سياسية وضد أنظمة أخرى وتحركات كثيرة لا تريد واشنطن التورط فيها بشكل مباشر، حيث لم تعترف الإدارة الأمريكية بأي من الأمريكيين المرتزقة التابعين لهذه الشركات الأمنية الخاصة ممن اعتقلوا أو قتلوا في هذه العمليات؛ إلا أن الوضع في أفغانستان والعراق اللتين تتورط فيهما القوات الأمريكية أخذ بعدًا آخر، لذلك أصبح الدور الذي تلعبه هذه الشركات الأمنية الخاصة في إطار شركات الخدمات العسكرية الخاصة بواسطة المرتزقة المستأجرين فيها في مجال تنفيذ السياسات الجيوبوليتيكية والاستراتيجية العسكرية للدول الكبرى دورًا فائق الأهمية، خاصة مع تطبيق سياسات خفض الميزانيات العسكرية للدول الكبرى وميزانية الدولة من جهة أخرى، وأيضًا التنصل من المسؤولية الدولية التي تقع على عاتقها إبان التدخل المباشر. هنا نجد الباحث ذكر العديد من الأمثلة الحقيقية التي يحاول من خلالها إثبات قيام الدول الكبرى باستخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الحروب كنمط جديد من الحروب بالوكالة وهو ما تسعى الدراسة لتفسيره⁽¹¹⁾.

وعلى الوتيرة نفسها، يرصد الباحث السيد مصطفى أحمد أبو الخيري في دراسته (الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة) تفسير أسباب بروز ظاهرة الشركات العسكرية والأمنية على الصعيد الدولي بسرعة، رغم وجودها منذ فترة، والتي تتخذ من القتل والحروب تجارة لها، وكانت مأساة العراق سبباً في ظهور هذه الشركات وما تثيره من مشاكل وأزمات، مما دعا الكثيرين لعرضها على قواعد ومبادئ وأحكام القانون الدولي للحكم عليها من ناحية مشروعية الوجود والأداء والمهام، وأيضاً من حيث المفهوم والمضمون والأهداف. ويتناول هذا الكتاب الدراسة القانونية والسياسية لظاهرة خطيرة باتت تهدد السلم والأمن الدوليين في كل أرجاء الكرة الأرضية، وتندربعواقب وخيمة على الصعيد العالمي، وهي ظاهرة الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة ويطلق عليها البعض (مرتزقة العولة). كما ألقى الكتاب الكثير من الضوء عليها من كافة النواحي القانونية والسياسية، فقد تتبع نشأتها وتطورها على مر الدهور وكر العصور، وأسباب نشأتها وتطورها على الصعيد العالمي، وأهم الشركات العاملة في هذا المجال، والمهام التي تقوم بها هذه الشركات وبينها ومدى خطورتها على النظام الدولي، كما بيّن الكتاب كذلك طرق وأساليب عمل تلك الشركات، وعرض كل ذلك على القانون الدولي، وكذلك عرض الكتاب نموذجين تطبيقيين من خلال عرضه التجربة الإفريقية والعراقية مع هذه الشركات، وانتهى إلى التالي: أن تلك الشركات غير شرعية، وتعد من المرتزقة المحرمة قانوناً، ولم يوجد اتفاق حتى الآن على مسؤوليتها الدولية، أو حتى تعريف موحد لها، فيطلق عليها البعض الشركات الخاصة والأمنية والعسكرية الدولية والمرتزقة وغيرها من التسميات المختلفة فلا يوجد تعريف محدد لهذه الشركات إلا أن هناك اتفاقاً بين العديد من الدول على استخدامها كنمط جديد من الحروب بالوكالة، تستخدمها الدول في الوصول لأهدافها وتحقيق مصالحها في الدول الأخرى⁽¹²⁾».

وأخيراً، نجد مجموعة من الباحثين هم: رافع خضر صالح، وجمال إبراهيم

لجديري، وآخرون، أعدوا دراسة مركزة تفيد الباحث في تكوين صورة محددة عن دور شركة البلاك ووتر في العراق، وكانت بعنوان «الشركات الأمنية في العراق.. وضعها القانوني وإجراءات مفاوضاتها (البلاك ووتر نموذجًا)»، وهنا تناولت الدراسة التنظيم القانوني الدولي للشركات الأمنية من خلال عرض اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية أثناء النزاعات المسلحة، والمحاولات التي قامت بها العديد من الدول بعمل إطار ينظم عمل هذه الشركات، أو الوصول لاتفاق يساعد في محاسبة أفرادها عن الجرائم التي ارتكبتها هذه الشركة أثناء عملها داخل العراق، وفي السياق نفسه تناولت الدراسة التنظيم الداخلي للشركات الأمنية، ثم تناول بداية الاحتياج لهذه الشركات كان في 2003 بعد تغير النظام السياسي وبدء تنظيم قانون لها في الداخل العراقي، وكانت هذه المرحلة نقطة فاصلة في الدور التي لعبته هذه الشركة في العراق وهو وضع صيغة قانونية لهذه الشركات تساعد على التواجد في الدولة، وأخيرًا تناولت المسؤولية الدولية لشركة البلاك ووتر الأمريكية، وتوصلت الدراسة إلى أن شركة البلاك ووتر الأمريكية قامت بالعديد من المخالفات والمذابح والجرائم داخل العراق، وأن القرار الصادر من القضاء الأمريكي بشأن براءة المتهمين من أفراد الشركة هو قرار غير عادل، وعلى إثره تم إصدار العديد من القوانين التي تمنع تواجده مثل هذه الشركات في العراق وتحد من تواجدها⁽¹³⁾.

تنامت الظاهرة في الفترة الأخيرة وهي إحلال الشركات العسكرية والأمنية الخاصة محل الجيوش النظامية في العديد من المهام المكلفة بها، في التعامل مع النزاعات المسلحة والحروب التي تحدث في مناطق كثيرة حول العالم، فالعراق هو واحد من أمثلة عديدة لدول تعمل فيها الجيوش الخاصة التي تنظمها وتديرها مئات الشركات الخاصة العاملة في مجال الخدمات الأمنية والعسكرية. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول اعتمادًا على هذه الشركات، لا سيما بعد أن قلصت إنفاقها العسكري إلى 30% عما كانت

عليه أثناء فترة الحرب الباردة، خاصة بعد حرص الولايات المتحدة على التواجد العسكري في مناطق مختلفة حول العالم في إطار ما يسمى بالحرب المعلنة على الإرهاب، حيث اتسمت تعاملات هذه الشركات في بداية تواجدها في العراق بالسرية التامة والحذر الشديد، فكان التواجد ضئيلاً ومحدوداً، ومع تدخل القوات الأمريكية في العراق وإعلان الحرب أخذ دور هذه الشركات في التضخم والتزايد، وازداد نفوذها⁽¹⁴⁾.

يعتبر العراق المحطة الثانية للحرب على الإرهاب بعد أفغانستان، لا سيما بعد أحداث 2001، وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية مجابهة الإرهاب. ادعت الولايات المتحدة الأمريكية أن سبب تلك الحرب هي انتهاك قرارات الشرعية الدولية، ومحاولة العراق امتلاك أسلحة الدمار الشامل، ورعاية الإرهاب وغيرها من الأعمال التي ادعت الولايات المتحدة تورط العراق فيها من علاقات مشبوهة مع تنظيمات إرهابية ومن بينها تنظيم القاعدة، وادعت أن ذلك يمثل خطورة على الولايات المتحدة، فضلاً عن انتهاك حقوق الإنسان في الداخل العراقي من قبل النظام، والذي ترتب عليه إسقاط النظام العراقي وذلك لنشر الديمقراطية وتطهير العراق من التطرف والإرهاب⁽¹⁵⁾.

أولاً- نشأة وتطور الشركات العسكرية الخاصة في الولايات المتحدة:

يرى بعض الباحثين أن بداية تأسيس الشركات الأمنية يعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد تأسيس شركة «داين كورب» DynCorp على أيدي جماعة من المحاربين القدامى في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1946. ويرى البعض الآخر أنها تعود لفترة منتصف الستينيات من القرن الماضي، حين أنشأ الكولونيل الإنجليزي الأسكتلندي السير ديفيد ستريتغ شركة «ووتش غارد إنترناشيونال Watch Guard

«International» والتي قدمت خدماتها لبعض دول الخليج. انتشرت ظاهرة الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة التي تكونت من مجموعة من العسكريين المتقاعدين، حيث اقتصر الأمر في بداية ظهورهم على تقديم خدمات للحكومات الضعيفة والهشة، سواء تأمين شخصيات هامة أو تنفيذ مصالح شخصية لرؤساء الدول وذوي النفوذ فيها. ومع عدم استقرار الدول النامية، وعجز الأمم المتحدة عن القيام بدورها في حفظ السلم والأمن الدوليين؛ نشأت أول شركة تقدم هذه الخدمات والتي نالت استحساناً وقبولاً من شخصيات سياسية وتجارية دولية، واقتصر دورها على الحراسة والحماية، وبعد فترة ليست بعيدة أصبحت هناك وفرة من هذا النوع من التجارة مما أدى إلى تنافس هذه الشركات، والذي ترتب عليه تنشيط هذه التجارة، وسرعان ما انتقل عمل هذه الشركات من الحماية الأمنية الخاصة إلى المشاركة في النزاعات والحروب كما حدث في أنجولا وزائير⁽¹⁶⁾.

انتقلت الفكرة إلى الولايات المتحدة وبدأوا في تأسيس شركات أمن خاصة وكان أهمها (كي بي آر) المملوكة من طرف هليبرتون من عام 1962م، ثم نوعت نشاطها من عام 1980م، وأدى هذا التغيير إلى تصاعد دورها مما وصل إلى حد التنسيق مع الأجهزة الأمنية في الدولة بل والمشاركة في تنفيذ السياسة الخارجية للدول بطريقة غير مباشرة.

تعد شركات بلاك ووتر، كي بي آر، دين كورب، من أبرز اللاعبين في مجال الشركات الأمنية والعسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعد الجيش الأمريكي هو الزبون الأهم في العالم لهذه الشركات. ففي حرب الخليج الثانية قامت شركات اللوجستيك بتحصيل مبالغ مالية كبيرة نظير توظيفها ما يعادل (1%) من القوة العسكرية الأمريكية، ويحصلون على ثلث موازنة الجيش الأمريكي في العراق، حيث يشغلون نسبة ليست قليلة من القوة العسكرية الأمريكية، وتعد شركة (كي بي آر) الأكثر أهمية من بين شركات اللوجستيك في العراق، حيث توظف أفراداً بعضهم للقتال،

لكن الأغلبية تعمل في الخدمات اللوجستية، ولديها عقد مع وزارة الدفاع الأمريكية⁽¹⁷⁾.

وقد تطورت هذه الشركات فنشأت شركات عسكرية (قطاع خاص) في الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا وإسرائيل وتركيا وجنوب إفريقيا وغيرهم من الدول، تقدم خدماتها لمن يطلبها نظير المال، مثل قلب نظام حكم ما (تكرر هذا السيناريو كثيراً في إفريقيا)، أو حماية رئيس دولة، أو القيام بحرب صغيرة من الباطن ضد دولة مجاورة، وربما حماية أبارتروية أو مناجم ماس أو غير ذلك.

وجود الشركات العسكرية الخاصة التي تنتج الأسلحة كما في الولايات المتحدة الأمريكية (المجمع الصناعي العالمي) وحسب أيديولوجيا هذه الشركات تعتبر الشركات العسكرية الدولية مكملة لغرض إنشائها لاستكمال منظومة الإنتاج والتوزيع مما يوفر لها منافذ للبيع، وقد ردد البعض بأن ما دفع الولايات المتحدة لحربها ضد كل من أفغانستان والعراق هو المجمع الصناعي العسكري⁽¹⁸⁾.

وأكثر ما يميز هذه الشركات أنها غير وطنية بالأساس، وهي آخذة في النمو بسرعة فائقة، خصوصاً منذ اندلاع النزاعات في أفغانستان والعراق، مع تقدير ما تبرمه من عقود بمبلغ يتراوح بين 20 و100 مليار دولار سنوياً. ورغم تطور هذه الصناعة في جميع أنحاء العالم، فإن الشركات التي تتمتع بمستوى عال من الاحتراف في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة مسئولة عن أكثر من 70% من الخدمات المقدمة في السوق العالمية⁽¹⁹⁾.

وبعض الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مدرجة في قائمة أسواق الأسهم والسندات، وتدر أرباحاً على مستثمريها، وتعهد معظم هذه الشركات بمهام היאكل مجالسها التنفيذية إلى موظفين عسكريين سابقين من ذوي الرتب العالية، أو إلى ضباط كبار في الأجهزة المدنية أو أجهزة المخابرات، وهي ظاهرة يصفها الكثير من العلماء بأنها «متلازمة الباب الدوّار».

كما أن معظم الدول غير المستقرة، والموعودة بانتشار الإرهاب وسطوة الجماعات المسلحة بها، وتعدُّ انتشار الانقلابات وازدهار أنشطة التهريب في العديد من الدول، يُعد بمثابة «المجال الحيوي» للشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

في الوقت الحالي، تسعى هذه الشركات إلى زيادة انتشارها، وتطالب المجتمع الدولي بأن يُنظر إليها على أنها مقدمة لخدمات أمنية ولوجستية من جهة، ومن جهة أخرى تنشر عناصرها حين يظهر الفشل على أحد أنظمة الدفاع في الدولة المستهدفة، وذلك على غرار ما حصل في عام 2013 حينما تدخلت شركة «أوبي إس» الفرنسية لحماية رئيس إفريقيا الوسطى السابق فرانسوا بوزيزي من هجوم قادته السيليك (تنظيم عسكري سياسي)، وتمكّنت من تهريبه إلى خارج البلاد⁽²⁰⁾.

وتأكيداً لما سبق نجد أن موقع Buzzfeed News نشر وثيقة صادرة عن وزارة التجارة العراقية تفيد بتسجيل الفرع المحلي لشركة (frontier service Group FSG)، والتي أسسها إيرك برنس عام 2014 وهو مؤسس شركه بلاك ووتر، ولكن هذه الشركة بتمويل صيني ولها مكتب في دبي، وأكدت الوثائق أنها تمارس أنشطة في جنوب العراق.

ثانياً- التعريف بالشركة (البلاك ووتر):

ولدت البلاك ووتر في الفترة التي اتسمت بتخصيص الجيش الأمريكي بعد تولي «ديك تشيني» وزارة الدفاع، والذي خفض الإنفاق العسكري بعشرة مليارات دولار، كما خفض عدد الجنود من 2.2 مليون إلى 1.6 مليون، ومن بعدها أخذت موازنة الجيش في التقلص.

هي شركة أمريكية أمنية وعسكرية خاصة يقع مقرها الرئيسي في ولاية كارولينا الشمالية بالولايات المتحدة. أسسها في عام 1997 ضابط البحرية الأمريكي السابق «إريك دين برنس»، حيث كان الجيش في أوائل التسعينيات يعتمد قليلاً على المقاولين المدنيين، وكان التفكير في ذلك محاولة لتفريغ الجنود للأعمال القتالية وترك الأعمال اللوجستية والدعم

الخلفي لهؤلاء المقاولين المدنيين. وبالفعل حظيت شركة هاليبرتون بعقد للقيام بكل أعمال الدعم للجيش، وفتح هذا العقد الباب أمام التخصيص السريع الذي بلغ أوجه في التعاقدات في العراق وأفغانستان وغيرها، والتي دعمتها فكرة الحرب على الإرهاب⁽²¹⁾.

نستطيع أن نقول إن خفض أعداد الجيش مهد أرضاً خصبة لنشأه البلاك ووتر والذي بدأ في عهد «ريغان» و«بوش» وتسارع في عهد «بيل كلينتون»، حيث تأسست الشركة عام 1997 وفق القوانين الأمريكية التي تسمح بإنشاء مصانع وشركات عسكرية خاصة، وكانت تعرف سابقاً تحت اسم أكاديمي Academi، وهي شركة تقدم خدمات أمنية وعسكرية ولوجيستية.

في التسعينيات شرع آل كلارك، وإريك برانس، وآخرون في التخطيط لتأسيس شركة البلاك ووتر، أما إريك برنس فبدأ الشركة بتجميع الأفراد من العسكريين السابقين والأفراد الذين لديهم الرغبة في الدخول في مثل هذه الشركات، حيث تمتلك الشركة أكبر موقع خاص للتدريب والرمائية في الولايات المتحدة، حيث يمتد فوق مساحة 28 كلم² في ولاية نورث كارولينا. وتحتوي وثيقة تأسيس الشركة على مهمتها التي تنص على «دعم الأمن العالمي، والعمل على إرساء قواعد الحرية والديمقراطية عن طريق دعم السياسات الوطنية الأمريكية والدولية للدفاع عن المصطهدين ومن لا صوت لهم، وبناء على ذلك يلتزم الرجال والنساء ببلاك ووتر بأن يكونوا من الصفوف الأمامية في الحرب على الإرهاب».

وقد فازت بأول عقودها الأمنية مع حكومة الولايات المتحدة في عام 2000 بعد تفجير المدمرة الأمريكية «كول» قرب السواحل اليمنية، وتلا ذلك العديد من العقود سواء مع الحكومة الأمريكية أو مع حكومات أخرى من خلال تقديم خدمات أمنية، وكتبت صحيفة «واشنطن بوست» في العام نفسه، ما مفاده أنّ حكومة الولايات المتحدة قد استأجرت فرقة عسكرية (مغاوير) من النخبة لحماية الموظفين والجنود وضباط الاستخبارات

في العراق، وقالت إن وصفهم بالمتعاقدين العسكريين مع الحكومة ليس دقيقًا، والوصف الصحيح هو «جنود مرتزقة»، وتحذرت عن إرسال الآلاف منهم إلى العراق⁽²²⁾.

هذه الشركة العسكرية الخاصة واحدة من أبرز الشركات في الولايات المتحدة، ولكن هذا لم يجنبها الكثير من الانتقادات، لاسيما بعد نشر كتاب «مرتزقة بلاك ووتر.. جيش بوش الخفي»، الذي ذكر أن الشركة تدير أعمال قتال، وتدعم الجيش الأمريكي في العراق، وأن جنودها يتمتعون بالحصانة التي تحميهم من الملاحقات القضائية. وتقدم هذه الشركة خدماتها من تدريب وعمليات خاصة للحكومات والأفراد، ويراوح معدل الدخل اليومي للعاملين فيها بين 300 و600 دولار⁽²³⁾.

تعتبر البلاك ووتر نموذجًا لهذا النوع من الشركات التي تُسند إليها مهام متعددة، فقد شاركت في الأعمال العسكرية في العراق وأفغانستان، وبرز اسمها أخيرًا كمشارك في حرب اليمن 2015 و2016 إلى جانب «القوات الحكومية والتحالف» ضد الحوثيين، وشاركت في سوريا وليبيا والكثير من الدول الأخرى، سواء في العلن من خلال عقود مع الدولة أو الحكومة فيها، أو في السر من خلال تنفيذ مهام من الدولة الراحية لها.

تملك الشركة قاعدة بيانات لنحو 21000 جندي سابق من القوات الخاصة تستطيع الاعتماد على خدماتهم، ولديها تجهيزات عسكرية متطورة لا تقل عما تمتلكه الجيوش النظامية. كذلك كشفت مصادر عراقية في 2015، عن تجدد دور الشركة وقيامها بمساعدة القوات العراقية في عملياتها العسكرية ضد تنظيم «داعش» بدعم من الولايات المتحدة، لأن لهذه الشركة قوات متخصصة في عمليات حروب العصابات، ومكافحة الإرهاب⁽²⁴⁾.

يكن خلف الواجهة الإنسانية للشركة هدف من أهدافها الرئيسية يبينه مؤسسها «إريك برينس» بأنه حصول قوته العسكرية الخاصة على حصة كبيرة من الميزانية التي تخصصها الأمم المتحدة حاليًا لحفظ السلام

والبالغة 6 إلى 10 مليارات من دولارات الولايات المتحدة، وتواصل بلاك ووتر مشاركتها في احتلال العراق منذ غزو الولايات المتحدة للعراق⁽²⁵⁾. وأخيراً يلتزم جميع موظفي الشركة بأداء قسم الولاء للدستور الأمريكي حتى مع اختلاف جنسياتهم، وذلك لضمان الاستمرار في تنفيذ مهام وأهداف الشركة، والتي تعتبر نفسها فيلقاً صليبيًا تقوم بحروب صليبية، ولها معتقدات وأفكار مستقلة والتي أرساها «إيرك برنس» مع بداية تأسيس الشركة، وحدد أن من ضمن مهامها التنكيل بالمسلمين والعرب، وأيضاً تهريب السلاح والذخيرة، واستخدامها لتحقيق أكبر قدر من الدمار والخراب، فضلاً عن العمليات غير القانونية، وكل ذلك في سرية تامة، وما ظهر من قتل مدنيين عراقيين وغيرها من الحوادث والتجاوزات التي ظهرت في العراق تؤكد على أن تلك الأعمال القذرة هي ضمن مهام هذه الشركة⁽²⁶⁾.

ثالثاً - علاقة الحكومة الأمريكية بشركة البلاك ووتر:

تحاول هذه الورقة البحثية من خلال رصد العلاقة بين شركة البلاك ووتر وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تصل إلى نتيجة مفادها، أن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي هي الاستمرار في تواجد الجيش الوطني الأمريكي في موضع الجيش الأقوى عالمياً، وذلك ليكون بالقدر الكافي لردع الخصوم المحتملين الذين يحاولون التوازي مع الجيش الأمريكي في القوة أو تجاوزه. وبما أن إرادة الدفاع عن الذات الأمريكية تحتاج إلى انتشار مكثف للقوات العسكرية بحجم يفوق إمكانياتها المتوفرة، لذلك تسعى الإدارة الأمريكية إلى استغلال نشاط الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة وعلى رأسها البلاك ووتر في خصخصة حروبها في العالم، والتواجد في أماكن النزاعات ومناطق النفوذ والمناطق الهامة والحيوية للمصالح الأمريكية، من خلال إحلال جنودها بعناصر من هذه الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة. وما يبرهن على هذا الاستنتاج هو شركة البلاك

ووترونشاطها الواضح في احتلال العراق وطرق عملها داخل الدولة العراقية⁽²⁷⁾. تقدم الشركة خدماتها الأمنية من تدريب وعمليات خاصة إلى الحكومة الأمريكية والأفراد من خلال إبرام عقود بينهم، حيث قدمت الشركة خدماتها لوكالة الاستخبارات المركزية منذ عام 2003، وحتى الآن ما زالت تقدم العديد من الخدمات المختلفة، سواء للجهات الأمنية أو للجيش الأمريكي أو حتى للأفراد بموجب عقود واتفاقيات بينهم.

مع بداية تدخل الولايات المتحدة في العراق، ركزت على تفعيل قوانين تجيز عمل الشركات الخاصة، والذي يسمح لشركة البلاك ووتر بالعمل داخل العراق بشكل قانوني، وهو ما فعله بول بريمر الحاكم العسكري للعراق 2004، وهو ما جعل هناك حصانة لأفراد هذه الشركات تماثل حصانة الدبلوماسيين الموجودين داخل العراق، وهذه الحصانة ساعدت هؤلاء الموظفين على عدم ملاحقتهم من قبل القانون العراقي، وهو ما سهل عليهم العمل داخل العراق والقيام بالمهام المكلفين بها دون خوف من المساءلة القانونية⁽²⁸⁾.

فمنذ بداية انتشار ظاهرة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة نجد أن الولايات المتحدة كانت من أكثر الدول التي اعتمدت على هذه الشركات؛ ففي العراق أبرمت الشركة عقوداً ضخمة مع وزارة الخارجية الأمريكية تمثل 82% من إجمالي تعاقدات الشركة في العراق وأفغانستان.

وعلى الرغم من قيام الحكومة العراقية فيما بعد بسن قوانين تحجم عمل الشركة في العراق، إلا أنها لم تقيد عملها بشكل كبير، غير أنها رفعت عن موظفي الشركة الحصانة والتي حدثت بموجب اتفاقية مع الولايات المتحدة 2008، والتي أعطت الحق للحكومة العراقية بالولاية القضائية في التعامل مع مرتكبي المخالفات من الشركة التي تقع خارج النطاق المتفق عليه طبقاً للمادة 12، الفقرة 1⁽²⁹⁾.

تعرضت بلاك ووتر لانتقادات حادة في ضوء اتهامها بانتهاك حقوق المدنيين العراقيين إبان الاحتلال الأمريكي للعراق، وتردد اسمها كثيراً في أكثر من حادث وعمل عسكري، مما أظهر تجاوز مهامها في توفير الأمن والحماية

للشخصيات والمنشآت إلى المشاركة الفعالة في العمليات العسكرية كقوة بديلة عن الجيش الأمريكي مع أنها تختص بتقديم الخدمات الأمنية. نجد أن إيرك برنس -مالك الشركة- يركز على استقطاب موظفيه من ذوي الاختصاصات ممن كانوا في الجيش لفترة طويلة، أو ممن كانوا أعضاء في النظم الديكتاتورية، سواء في الفلبين وجنوب إفريقيا والإكوادور وعناصر من الميليشيات الصربية ممن شاركوا في الإبادة الجماعية الذي تعرض لها المسلمون في البوسنة وكوسوفا، ويقدر أن حوالي 75% من موظفي الشركة يعملون في مجال الأمن، حيث يعد أعضاء الشركة والمنحدرون من خلفيات عسكرية وقيادات أمنية سابقة هم أساس العلاقة بين الشركة والجهات الأمنية في الولايات المتحدة، كالبنجابون ووكالة المخابرات المركزية وغيرها، حيث إنهم كانوا أعضاء سابقين فيها قبل تقاعدهم وانضمامهم للشركة، وهو ما ينعكس على الشركة ويميزها عن غيرها، حيث تتسم بطابع خاص في رسم السياسات العسكرية والأمنية⁽³⁰⁾.

رابعا- أسباب اعتماد الولايات المتحدة على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة⁽³¹⁾:

لا تزال الولايات المتحدة تعتمد بشكل كبير على الحرب بالوكالة، وأبرزها استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، إذ هي أقل تكلفة وأكثر شرعية من القيام بعمل عسكري مباشر تجاه دول أخرى تتقاطع مصالحها مع الولايات المتحدة، فضلاً عن أنها وسيلة مثلى للحفاظ على سمعتها من أي تهمة بالتدخل في شؤون دول أخرى بالاستناد إلى الفقرة (1) من المادة (2) من ميثاق الأمم المتحدة التي حظرت على الدول هذا التصرف⁽³²⁾.

على سبيل المثال، أقدمت الولايات المتحدة عام 1851 بدعم مجموعة مسلحة في غواتيمالا للإطاحة بنظام «جاكوبو أريينز» الشيوعي، منعاً لوجود أي موطن قدم قد يستفيد منه الاتحاد السوفيتي الأسبق في التأثير

على سياسة دول أمريكا اللاتينية، وهو ما تحقق بالفعل من خلال الإطاحة بنظام «جاكوبو أرينز» بأقل تكلفة وبدون أن توجه أصابع الاتهام للولايات المتحدة بدعم مجموعة مسلحة قاتلت الجيش النظامي في غواتيمالا⁽³³⁾. اعتمدت الولايات المتحدة تاريخياً على شركات الأمن الخاصة في عملياتها العسكرية المختلفة، ولم يكن الأمر وليد حرب العراق؛ بل اعتمدت واشنطن على هذه الشركات في الحرب العالمية الثانية، إلا أنه في الحرب على العراق ظهر الاعتماد شبه الكامل على هذه الشركات، وبرزتنام أكثر للظاهرة في ظل انتشارها، وتساعد العقود المبرمة مع شركة بلاك ووتر بصفة خاصة.

ذهب البعض إلى أن إشراك «الشركات العسكرية والأمنية الخاصة» بصفة عامة أقل عاقبة من الناحية السياسية، ويوفر للدول مسافة سياسية كبيرة. فقد عملت هذه الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وفروعها على تحفيز الطلب على الموظفين العسكريين وأفراد الشرطة السابقين من البلدان النامية عن طريق الإعلان عن دفع مرتبات مغرية للعمل في مناطق النزاع المسلح كالعراق وأفغانستان، وقد وجد هذا الطلب إقبالاً سهلاً في البلدان التي تعاني من البطالة والعمالة الناقصة، والسكان المهاجرين المستعدين لأداء الأعمال الأمنية في الخارج، والأنشطة غير الخاضعة للمراقبة إلى حد كبير التي تضطلع بها شركات أمنية خاصة، وقد قبل معظم رعايا البلدان الثالثة بالعمل «كأفراد في هذه الشركات لأسباب اجتماعية واقتصادية مثل البطالة أو الديون أو لتوفير تعليم أفضل لأطفالهم، وغيرها من الفرص».

وللخروج من مأزق المسؤولية الدولية وتبعاتها، لجأت الولايات المتحدة للاعتماد على الشركات الأمنية الخاصة والتي تعود بمنافع كثيرة عليها كما ذكرنا سالفًا، ونجد أن أهم أسباب الاعتماد على الشركات ما يلي:

تحاول الولايات المتحدة الاستعانة بهذه الشركات لتأمين مصالحها وتنفيذ سياستها الخارجية التي تعد مخالفة للقوانين والأعراف الدولية

دون أدنى مسئولية عليها، سواء كانت عمليات خارجة عن القانون أو أعمالاً تنافي القيم الأخلاقية ولا تريد التورط فيها بشكل مباشر. عادة ما يسمح النظام السياسي في الولايات المتحدة بالاعتماد على القطاع الخاص في تنفيذ بعض المهام، والذي من شأنه زيادة عدد هذه الشركات وتوسع نشاطها، ووصل الأمر إلى أن الولايات المتحدة باتت تنظر إليهم على أنهم شركاء في المخاطر وليس في العائد المادي فقط. تحاول التقليل من التكلفة المادية والخسائر البشرية قدر الإمكان من خلال الاعتماد على الشركات الخاصة في تنفيذ أعمال تتميز بدرجة عالية من الخطورة، ولا سيما الاعتماد على البلاك ووتر في مهاجمة أماكن خطيرة خلال تواجدها في العراق وأفغانستان، فالمرتزقة لا يهتمون بأعداد القتلى وذلك لعدم وجود عقيدة، وأن القتال معهم له مقابل مادي، والعناصر على دراية بالمخاطر والعواقب التي تترتب على هذه الأعمال.

محاولة تقليص أعداد الجيش كما ذكرنا مسبقاً، ولكن ظهور العديد من النزاعات الجديدة جعلت هناك ازدياد على القوة البشرية، ولا سيما الأشخاص من ذوي الخبرات السابقة، وهم متوفرون في هذه الشركات لما يقدمونه من مقابل مادي كبير، والذي جعل هناك ميلاً للخبراء العسكريين وخبراء التكنولوجيا والاتصالات للانضمام لهذه الشركات التي تدفع مبالغ مالية كبيرة مقارنة بما تدفعه الحكومات.

أيضاً، من أبرز المحددات التي تجعل الولايات المتحدة تعتمد على هذه الشركات، وعلى وجه الخصوص البلاك ووتر، هي علاقة تلك الشركات بالشركات التي تبيع الأسلحة والمعدات، وهو ما يساعد الولايات المتحدة على التوسع في منظومة الإنتاج وانتظام التوزيع وفتح منافذ بيع جديدة، وهو ما يساعد بشكل كبير في نمو الاقتصاد الأمريكي الذي يعتمد على الصناعات العسكرية بشكل كبير.

في الكثير من الأحيان يذهب البعض إلى أن البلاك ووتر قد ملأت فراغاً

في العراق، ويتبين ذلك من خلال تقليل إرسال قوات نظامية كافية، فتشكل هذه الشركة ثاني أكبر قوة في العراق بعد قوة جيش الولايات المتحدة، وفي معظم الأحيان تسعى إلى تحقيق أعلى الأرباح⁽³⁴⁾.

وتعتبر الخسائر البشرية التي تحدث في صفوف «أفراد هذه الشركات في العراق أكبر عددًا بعد خسائر الجيش الأمريكي، كما أن الأعداد المضبوطة للمتعاقدين الخاصين والمهام الموكلة إليهم تحديداً وعدد قتلاهم وجرحاهم بالضبط لا تزال مجهولة ولا يشمل عدد المتعاقدين الخاصين البالغ 100 000 متعاقد من العاملين في العراق بموجب عقود مبرمة مع الولايات المتحدة والمقدم من القيادة المركزية للولايات المتحدة، المتعاقدين من الباطن ولا المتعاقدين العاملين لحساب زبائن آخرين.

وهكذا، يمكن أن تكون نسبة المتعاقدين الخاصين في العراق، متعاقدًا واحدًا تقريبًا لكل فرد واحد من الأفراد العسكريين الأمريكيين، وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه نتيجة للحالة وزيادة الطلب على الحماية، فقد تخصص الجهات المتعاقدة في العراق نحو 25 في المائة من ميزانيتها للأمن الخاص، وتكون تدابير حماية موظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عرضة للإهمال في خضم تنافسها فيما بينها على تقديم الأسعار الأدنى للحصول على عقود في العراق⁽³⁵⁾.

خامسا- دوافع التدخل الأمريكي في العراق:

تنوعت المبررات التي قدمتها الولايات المتحدة من أجل التدخل وشن حرب على العراق، فكان الدفاع عن الطائرات المتحالفة وحمايتها ومجابهة العمليات العسكرية للنظام العراقي في عهد الرئيس صدام حسين مبررًا، وكان التدخل من أجل امتلاك العراق أسلحة دمار شامل مبررًا آخر، وغيرها من المبررات للتدخل، إلى أن أعلنوا عن تطهير العراق من الحكم المستبد والديكتاتوري للرئيس صدام حسين، ونشروا قيم الديمقراطية في العراق⁽³⁶⁾. وعلى الرغم من كل هذه المبررات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن القراءة السليمة

للأحداث أوضحت أن الأهداف الحقيقية مختلفة تمامًا عما أعلنته الأخيرة⁽³⁷⁾. أما الأهداف الحقيقية فيمكننا استعراضها على النحو التالي:

• النفط:

من خلال رصد سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط خلال القرن الماضي، نلاحظ التركيز على جانب النفط في معظم التعاملات بين الولايات المتحدة ودول الشرك الأوسط وتحركاتها أيضًا في اتجاه تحقيق أكبر استفادة من الصفقات والعقود البترولية، وذلك لكونها منطقتهم تضم الدول الخمس الكبرى في إنتاج النفط واحتياطياته⁽³⁸⁾.

• تأمين وحماية العراق من أي تواجد لقوى أخرى والتي يترتب عليها تهديد المصالح الأمريكية:

كان من ضمن أهداف الولايات المتحدة التي جعلتها تتدخل في العراق هي إبعاده عن الخضوع لتدخل أو سيطرة دول أخرى عليه مما يؤثر سلبيًا على المصالح الاستراتيجية الأمريكية ومصالح حلفائها مثل إسرائيل أو دول الخليج العربي، فسعت إلى استباق الأحداث والسيطرة عليه وجعله تابعًا لسياستها، وبالتالي تحول العراق من منافس لأمريكا إلى دولة تابعة لها⁽³⁹⁾.

• محاولة إيجاد ارتباط استراتيجي بين الخليج ووسط آسيا:

كلا المنطقتين تمتلك كميات هائلة من المواد البترولية الخام، والتي رأت الولايات المتحدة أنه لا بد من أن تتحكم هي في هذه الثروة وفرض سيطرتها عليها، مما يساعدها في تحسين اقتصادها، ومن ثم سيادة العالم والتحكم بالأسواق وغيرها من أهداف الولايات المتحدة، فترتب على ذلك تعزيز وزيادة تواجد العسكري في هذه المناطق ومحاولة إحكام السيطرة عليها.

• إنهاء حالة الاعتراض على تبعية العراق للولايات المتحدة الأمريكية: جاء ذلك بعد تقليص قدرة الولايات المتحدة على المراقبة على العراق ومنع المفتشين من الدخول إلى أراضيه، مما جعلهم يقولون إن هناك أسلحة دمار شامل، وفي حالة امتلاكه لهذه الأسلحة فإن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها في المنطقة سيكونون في خطر يهدد مصالحهم، ولن يرضخ العراق لأي قرارات دولية في حال امتلاكه هذه الأسلحة⁽⁴⁰⁾.

• استبعاد وجود منافس للهيمنة الإسرائيلية على المنطقة: حاولت الولايات المتحدة استرضاء حليفها الأقوى في المنطقة، ومحاولة تهيئة الطريق أمامها لكي تكون الأقوى في الشرق الأوسط دون منازع، فقد كان العراق يمتلك جيشًا قويًا، وكان نظام صدام حسين يتبع سياسة التنصل التدريجي من التبعية الأمريكية مما رأت إسرائيل أنه يشكل تهديدًا لها ولأمنها، مما أدى إلى التخطيط منذ 1998 للإطاحة بالنظام السياسي لصدام حسين⁽⁴¹⁾.

سادسا- الدور الذي تلعبه البلاك ووتر في العراق:

نجد أن طبيعة عمل البلاك ووتر تحولت من شركة تقدم خدمات أمنية ولوجستية إلى المشاركة الفعالة في الأعمال القتالية، والتي تتطلب معدات وآليات خاصة للتعامل مع هذه المخاطر، وذلك جعل الشركة تمتلك معدات قتالية ثقيلة من مدرعات وطائرات هليكوبتر، والتي تساعدها في تنفيذ مهامها الهجومية والدفاعية، وهو ما أثار الإشكاليات حول دور البلاك ووتر في العراق. ونجد تنامي دور الشركة في العراق. ومع مرور الوقت ازداد الاعتماد الأمريكي على البلاك ووتر في تنفيذ مهام أكثر في العراق؛ في بداية الغزو كانت مهامها تقديم الخدمات الأمنية واللوجيستية، ومع مرور الوقت وصل الأمر إلى التدخل العسكري في الصراعات، واستخدام المعدات الثقيلة والطائرات. وفيما يلي توضيح لتصاعد دورها في العراق.

• البلاك ووتر في مرحلة الإعداد لاحتلال العراق:

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية قرار الجمع بين استخدام الجيوش النظامية والشركات العسكرية والأمنية الخاصة في احتلال العراق، ورأت أنه من المناسب أن تجمع بين الاثنين معاً، وبضغط من هذه الشركات وعلى رأسها البلاك ووتر التي فازت بعقود وصفقات تقدر بملايين الدولارات، وحققت أرباحاً طائلة جراء هذه العقود، لا سيما منذ 2003، والتي رأت الولايات المتحدة أن الأفضل أن يتزامن مع حملتها الجوية هجوم بري تسانده وتدعمه الشركات الخاصة، وعلى وجه الخصوص البلاك ووتر، والذي ظهر جلياً في تواجد قيادة الشركة مع قيادات القوات النظامية أثناء الإعداد والتجهيز للاحتلال، وحُد لها مهام متعددة والتي لا تقل أهمية عن مهام الجيش النظامي⁽⁴²⁾.

كانت أبرز المهام التي تتطلب استخدام القوة التي وكلت إلى الشركة هي الدعم العسكري للقوات النظامية، سواء بدعم لوجيستي أو دعم بالأسلحة أو دعم إداري وتأمين تحرك القوافل الإدارية أو المشاركة في العمليات ذاتها، أو تنفيذ هجومات على أهداف نوعية محددة مسبقاً وفي حالات الضرورة، والقيام بعمليات تتسم بدرجة عالية من الخطورة وتحتاج لأفراد على قدر عالٍ من الكفاءة والتدريب، وأيضاً حماية المنشآت النفطية وحقول الغاز ومحطات كهرباء وغيرها من الأهداف الحيوية.

أما عن الخدمات التي لا تحتاج إلى قوة فتكمن في تقديم الاستشارات الأمنية والعسكرية، سواء في التخطيط للعمليات العسكرية أو تقديم معلومات أمنية للولايات المتحدة أو للمؤسسات العراقية المتعاونة مع الولايات المتحدة الأمريكية. ووكلت لها مهام التدريب والتنظيم لقوات الجيش العراقي والشرطة المدنية، وهو ما يساعد في إحكام السيطرة الأمنية داخل العراق مما لا تستطيع القوات الأمريكية فعله بشكل منفرد، والمشاركة سواء بالاستشارات أو تأمين ومساندة الشركات العاملة

في العراق في تنفيذ المشروعات المختلفة في مراحل إعادة الإعمار. كل هذه المهام التي تكلف بها الولايات المتحدة شركة البلاك ووتر ليست فقط تعود عليها بالنفع في تقليل القوات النظامية، ولكن أيضًا تساعدها في تخفيض التكلفة المادية، والتقليل من وقوع إصابات وخسائر في القوات النظامية، فتنصل الحكومة الأمريكية من أي خسائر تقع في صفوفها بأنها شركة خاصة لا تنتمي إلى أي مؤسسه عسكرية أو مدنية. فمن ناحية تنصل من أي مسئولية دولية أو قانونية في حال وقوع تجاوزات أو أعمال غير مشروعة، ومن ناحية أخرى لا تخضع للمراقبة البرلمانية التي تخضع لها الوكالات الحكومية العادية⁽⁴³⁾.

• البلاك ووتر في مرحلة احتلال العراق:

اتسم دور الشركة في العراق بالتغير، حيث مر بالعديد من المراحل المختلفة، فمنذ بداية الاحتلال كان دور شركة البلاك ووتر في بداية العراق هو تقديم بعض الخدمات الأمنية والاستشارات العسكرية، وتم إبرام العديد من العقود لحماية الشخصيات الهامة وحراسة وتأمين البعثات الدبلوماسية في العراق، فضلاً عن تأمين الإمدادات والتحركات داخل العراق، ثم تحول تدريجياً ليصل إلى المشاركة الفعالة في الأعمال القتالية واستخدام المعدات الثقيلة والطائرات وغيرها، ووصل إلى حد التأثير في القرارات العسكرية والأمنية في العراق⁽⁴⁴⁾.

بعد عدة سنوات من تواجد شركة البلاك ووتر في العراق أضيفت لها مهام أخرى بجانب المهام التي كلفت بها، أهمها تنفيذ التمشيط والتفتيش داخل الأحياء والمدن السكنية في العراق والذي يعد من الأعمال الخطرة التي تزيد من حجم الخسائر في الأرواح والمعدات، كما وقعت الشركة عقوداً مع الحكومة العراقية لقيامها بتدريب الجيش النظامي في العراق، بالإضافة إلى تأهيل قوات الشرطة وتدريبهم على القيام بمهام التأمين الداخلي للدولة العراقية، وهو ما ساعد القوات الأمريكية في إحكام السيطرة

على الدولة بطريقة غير مباشرة، بالإضافة إلى قيام الشركة بالسيطرة على مناطق حدودية في أماكن معينة مما يسهل عليهم الطريق لتهريب الأسلحة والذخائر وغيرها، بالإضافة إلى الأعمال التي انتشرت أخبارها مؤخراً وهي التعذيب والاستجواب بالطرق الوحشية ضد الأسرى والسجناء العراقيين، سواء في السجون كسجن أبو غريب أو خارج السجون، مما أدى إلى وفاه الكثير من المواطنين العراقيين، وهو ما أدى إلى المطالبة بمحاكمة موظفي الشركة وفتح التحقيق بشأن كل الجرائم والمخالفات التي تمت في العراق⁽⁴⁵⁾.

نجد أن عدم استقرار الأوضاع الأمنية في العراق، وتخبط الإدارة الأمريكية لم تزد من زيادة الطلب على شركة البلاك ووتر فحسب، وإنما زادت أرباحها بشكل كبير بسبب حجم العقود التي أبرمت بينها وبين الحكومة الأمريكية والحكومة العراقية، وأيضاً توسع نشاطها وتعدد مجالات عملها، فلم تعد تقتصر على التأمين والحماية للشخصيات السياسية وتأمين بعض المنشآت الداخلية، وإنما توسع نشاطها إلى حماية المؤسسات الدولية والشركات العالمية والسفارات وتأمين البعثات الدبلوماسية. وعلى جانب آخر مختلف تماماً عن تقديم الخدمات كما ذكرنا مسبقاً، نجد اتساع أعمالها للتدخل العسكري والقيام بعمليات نوعية داخل الأراضي العراقية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن ذلك -على سبيل المثال- مدهمة أحياء وقرى داخل العراق بالمشاركة مع القوات النظامية، ولكن أفراد الشركة هم من يتصدرون الهجوم والأعمال القتالية، ووصل الأمر إلى القصف الجوي بالطائرات، وقيام عناصر من شركة البلاك ووتر باستخدام الطائرات الخاصة بالشركة في قصف مدينة الفلوجة العراقية وإخلاء الجنود الأمريكيين المحتجزين بها، ومن ثم تأمين تحرك ودخول أفراد الجيش الأمريكي إليها⁽⁴⁶⁾.

ويذهب الكثيرون إلى القول بأن شركة البلاك ووتر احتلت المرتبة الثانية في العراق بعد الجيش الأمريكي، ويذهب آخرون إلى وصفها بأنها جيش مواز للقوات الأمريكية في العراق. وعلى الرغم من هذه المرتبة التي وصلت

إليها شركة البلاك ووتر في العراق، إلا أنها لم تَلَقَّ قبولاً من كل الجهات في الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد انتشار العديد من الأخبار عن عمليات التعذيب والقتل والجرائم المرتكبة بحق الشعب العراقي، وهو ما جعل الكثير من السياسيين والقيادات داخل الولايات المتحدة يطالبون بتحجيم دورها داخل العراق⁽⁴⁷⁾.

ورغم ما سبق ذكره، إلا أن ما حدث كان على عكس المتوقع لم يتم تحجيم دور الشركة ولا تقليص دورها، بل زاد الطلب على خدماتها وزادت استثماراتها، فبعد شهرين من أكثر الحوادث انتشاراً وانتقاداً من الجميع تسلمت شركة البلاك ووتر أحد أهم العقود الأمنية الدولية بقيمة 300 مليون دولار، والذي بيّن حجم التهميش والتجاهل لمطالب الحكومة العراقية بإيقاف عمل الشركة ومحاسبة المتورطين في الجرائم والحوادث بالعراق، والإجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة بعد الضغط المستمر في هذا الشأن هو إرسال لجنة تقصي الحقائق إلى العراق، والإعلان عن سحب رخصة الشركة، والذي تبين فيما بعد أنها لا تمتلك رخصة، وبذلك يكون قراراً بدون جدوى، وفي السياق نفسه جدد الجيش الأمريكي العقد مع الشركة بعد تغيير اسمها⁽⁴⁸⁾.

مجمل القول، يعد استخدام الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة نمطًا جديدًا من الحروب بالوكالة، فمن خلال قراءة الأحداث وتتبع عمل هذه الشركات نجد هناك تصاعدًا في الاعتماد على هذا النوع من الشركات في تنفيذ الدول سياستها الخارجية تجاه دولة أو نزاع لا تريد التدخل فيه بشكل مباشر، فتلجأ لهذه لشركات لما لها من مميزات، سواء التنصل من المسؤولية الدولية باعتبار الأعمال التي تقوم بها مخالفة للقانون الدولي كاستخدام القوة على سبيل المثال، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وغيرها؛ إلا أن الدول الراعية لهذه الشركات تنفي أي علاقة لها بتلك المخالفات، فهي تنفذ ما تريده بطرق غير مباشرة، وهو ما لقي قبولًا من الكثير من دول العالم.

بصفة عامة، لا توجد نية لوضع إطار قانوني لتنظيم عمل هذه الشركات، وذلك لما ذكرنا سابقًا من استخدامها في أعمال مخالفة للقانون الدولي، والذي من شأنه أن يزيد من الطلب على هذه الشركات. وبالفعل، هناك توسع في مجالاتها وانتشارها بشكل كبير، فضلًا عن تنافس الدول على إنشاء ودعم هذه الشركات في ظل غياب قانون يدين هذه الكيانات يتفق عليه المجتمع الدولي.

أما عن شركة البلاك ووتر، فنجد أن مهامها في العراق لم تعد مقتصرة على تقديم الخدمات الأمنية والعسكرية، بل تحولت إلى أداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في العراق مقابل المال دون رقابة أو إشراف على أعمالها في ظل غياب إطار قانوني ينظم عمل الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.

وقد مرّ دور شركة البلاك ووتر في العراق بالعديد من المراحل منذ تواجدها في العراق، كانت في بداية الأمر تقوم بمهام التأمين والحراسة وتقديم الاستشارات العسكرية والأمنية، وجاءت بعدها مرحلة المشاركة في التخطيط للعمليات العسكرية بالعراق وتأمين خطوط الإمدادات والاحتياجات الإدارية داخل العراق، ثم وصل إلى مرحلة المشاركة في عمليات

سرية لصالح الأجهزة الأمنية الأمريكية، وإشعال الفتن والخلافات بين الطوائف العراقية، حتى وصل الأمر إلى المشاركة في الأعمال القتالية والقيام بمعارك حربية وقصف جوي واجتياح مناطق داخل العراق، وتلا ذلك محاولات سلب ونهب للثروات العراقية واستغلال موارده.

قامت الشركة في العراق بأعمال غير قانونية، وارتكبت الكثير من المخالفات والمجازر بحق الشعب العراقي، وتجاهلت الإدارة الأمريكية مطالب الحكومة العراقية بمحاكمة المسؤولين بشأن هذه المخالفات، واكتفت بلجان تقصي حقائق وجلسات محاكمة غير مجدية، وانتهت بتغيير اسم الشركة واستمرار نفس الأفراد والمهام والمخالفات، بل وتزايد عملها وتوسع نشاطها وحظيت بالكثير من العقود، وأهم ما في الأمر هو تعاقد الحكومة العراقية نفسها مع هذه الشركات، سواء لتدريب الجيش العراقي أو لتقديم خدمات أخرى داخل العراق، وهو ما يشرك بعض القيادات في العراق في مسؤولية استمرار عمل هذه الشركات بالعراق.

الهوامش

1. Berndtsoon Joakim” The Privatisation of Security and State Control of Force” Changes, Challenges and the Case of Iraq, , University of gothenburg,2009,p6.
2. منصور مقعد العتيبي، دور شركات الأمن الخاصة في المجال الأمني من وجهة نظر المختصين، رسالة مقدّمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص -45 48.
3. حسام الدين سويلم «خصخصة الحروب ودور المرتزقة وتطبيقاتها في العراق» الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005، ص 4.
4. Geraint Hughes, My Enemy’s Enemy: Proxy Warfare in International Politics», Eastbourne: Sussex Academic Press, 2012,p. 11.
5. Tyrone L. Groh ,Forbes, Ian and Mark Hoffman. Political Theory, International Relations and the Ethics of Intervention», London: The MacMillan Press LTD.p.1984, and Bennett, Andrew». Condemned to Repetition? The Rise, Fall, and Reprise of Soviet- Russian Interventionism, 1973-1996.
6. Cambridge, MA: MIT Press.p. and Finnemore, Martha, «The Purpose of Intervention: Changing Beliefs about the Use of Force,»,Ithaca, NY: Cornell University Press,2003,p.13.
7. Micheal Furstenberg, «Conflict Beyond Borders: Conceptualizing Transitional Armed Conflicts «,Sept ,2010,p,3.
8. البعض يسميها Privatized Military Firms، واختصار PMF، وتسمى بالفرنسية، Entreprises Militaires Privées(EMP) Sociétés Militaires Privés(SMP).
9. جيلار، إيمانويلا كييارا، «الشركات تدخل الحرب، الشركات العسكرية/الأمنية الخاصة والقانون الدولي الإنساني»، المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 88، العدد 86، عام 2006 ص 114.
10. مجدي كامل «بلاك ووتر جيوش الظلام – المرتزقة الجدد وفن خصخصة الحرب بنس الموت على الطريقة الأمريكية»، القاهرة، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، يناير 2008.
11. حسام الدين محمد سويلم، «خصخصة الحروب ودور المرتزقة وتطبيقاتها في العراق»، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، يناير 2005.
12. السيد مصطفى أحمد أبو الخير، «الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة (دراسة قانونية سياسية)»، القاهرة، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، يناير 2008.
13. رافع خصر صالح وجمال إبراهيم لجديري وآخرون، «الشركات الأمنية في العراق وضعها القانوني وإجراءات مفاوضاتها (البلاك ووتر نموذجًا)»، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، الساق، ط 1، 2012.
14. حسام الدين سويلم، «خصخصة الحروب ودور المرتزقة وتطبيقاتها في العراق»، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005، ص 10.
15. جورج تينيت، «في قلب العاصفة: السنوات التي قضيتها في السي أي إيه»، ترجمة: عمر الأيوب، بيروت، دار الكتاب العربي، ط 1، 2007، ص 196.
16. انظر في تفاصيل ذلك: ألكسندر كوكبرن وجيفري سانت كلير، «التحالف الأسود وكالة الاستخبارات المركزية والمخدرات» والصحافة ترجمة أحمد محمود، المشروع القومي للترجمة، وزارة الثقافة، القاهرة، العدد (446)، الطبعة الأولى، 2002م. والنسخة الإنجليزية ALEXANDER COCKBURN and JEFFREY ST.CLAIR VERSO London, New York, 1999.

17. توفيق المديني، «دور المرتزقة في الحرب الأمريكية على العراق»، جريدة المستقبل العدد 2544 الصادر في 2007/3/1م، ص: 20. ترجمة كتاب: طريق الجحيم العراقي تأليف: جون جيدس.
18. نيبيري ميسان، «الخدیعة المرعبة»، ترجمة: داليا محمد وجيهان حسن، شركة كاسف القاهرة، باريس، الطبعة الأولى عام 2002م.
19. الأرقام مقدمة من البنتاغون، انظر S. Fairnau "Cutting Cost, Bending Rules and a Trail of Broken Lives"، صحيفة واشنطن بوست، 29 تموز/ يوليو 2007.
20. الفوضى تُرَوِّج لشركات الأمن الخاصة في إفريقيا، العربي الجديد، 18 نوفمبر/ تشرين الثاني تاريخ الدخول 2021/9/15 <http://www.alaraby.co.uk/economy/8a8ad96d-c0f9-4570-88d0-f818c08f3450>
21. جبريمي سكاويل، «بلاكوتر أخطر منظمة سرية على العالم»، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 3، 2010، ص 62.
22. الحامد راند «المرتزقة في العراق.. ميليشيات وفرق الموت.. جيوش غير نظامية تتولى انقلابات»، صحيفة الزمان اللندنية، 2007/3/11 الشبكة الدولية. <http://www.sundayherald.com/news/heraldnews/display.var.1724225.0.0.php> تاريخ الدخول 2021/9/12
23. المرجع السابق نفسه.
24. J. Scahill, Blackwater: The Rise of the World's Most Powerful Mercenary Army, Avalon, 2007.
25. برهان إبراهيم كريم، «شركة البلاك ووتر أو (الماسة السوداء) black water، الشبكة الدولية تاريخ الدخول 2021/9/29 <https://web.archive.org/web/20180613062545/https://www.npr.org/templates/story/story.php?storyId=14659780> تاريخ الدخول 2021/9/22
26. قانون بريمر يمنحها الحصانة وملاحقتها قضائياً مرهونة بقرار سياسي.. الشركات الأمنية الخاصة في العراق غموض قانوني، مرافي، تاريخ الدخول 2021/9/28 <http://www.marafea.org/paper.php>
27. نص الاتفاقية العراقية الأمريكية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، دراسات 2009، تاريخ الدخول 2020/9/28 <http://www.fcds.com/derasat/index/html.28/9/2020>
28. David Isenberg, A government in search of cover: PMCs in Iraq , Paper prepared for "Market Forces: Regulating Private Military Companies," March 23-24, 2006 conference, Institute for International Law and Justice, New York University School Of Law. Source : <http://price.house.gov/UploadedFiles/abu:20ghraib.doc>.
29. عبد الله يوسف سهر، «دوافع وتداعيات التدخل العسكري الأمريكي في العراق»، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 170، أكتوبر 2007، ص 24-26.
30. Duner, Bertil, «Proxy Intervention in Civil Wars», Journal of Peace Research, Vol. 18, no. 4, 1981, p.353
31. Tyrone L. Groh, «WAR ON THE CHEAP? ASSESSING THE COSTS AND BENEFITS OF PROXY WAR», op.cit p.1.
32. US Department of Labor; D. Ivanovitch, "Information incomplete on contractors in Iraq", Houston Chronicle, 8 August 2007; H. Witt, "770 civilian contractors among America's hidden dead", Chicago Tribune.
33. T. Engelhardt, "The devil's dictionary of war in Iraq", The Financial Express, 26 April 2007.
34. أحمد السيد تركي، «ندوة الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياتها على دول مجلس التعاون الخليجي»، السياسة الدولية، العدد 47 / سبتمبر 2002، ص 220.
35. نصرة عبدالله البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، ط3، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003، ص144.

36. محمد مصطفى كمال، أحداث 11 سبتمبر، الأمن القومي الأمريكي، مراجعة للأجهزة والسياسات، السياسة الدولية، عدد 147، 2003.
37. أسامة القرابي، هل استوعب الأمريكيون درس 11 سبتمبر 2001، مجلة السياسة الدولية، العدد 147 عام 2002، ص 54.
38. محمود خليل، «إعادة نشر القوات الأمريكية في الخليج بعد حرب العراق»، السياسة الدولية، مجلد 139، ع 2003، ص 153، 24.
39. جيف سيموز، «التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون الدولي والعدالة» بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط 1، أيلول 1998، ص 34.
40. David Isenberg, A government in search of cover: PMCs in Iraq , Paper prepared for “Market Forces: Regulating Private Military Companies,” March 23-24, 2006 conference, Institute for International Law and Justice, New York University School Of Law. Source: <http://price.house.gov/UploadedFiles/abu:20ghraib.doc>.
41. برهان إبراهيم كريم، «شركة البلاك ووتر» مرجع سبق ذكره.
42. Jennifer K.Elsea,Moshe Schwatz, Private Security Contractors in Iraq: Background, Legal Status,op,cit.
43. روزا بروكس، «المتعاقدون المدنيون، مرتزقة أم ضحايا؟»، في كتاب «الحجيم الأمريكي في العراق» هزيمة العسكرتاريا الأمريكية والفشل الاستراتيجي في الشرق الأوسط، ترجمة: مها سلمان سعود (النايا) للدراسات والنشر، ط 1، 2007، ص 155.
44. راند فوزي محمود، «الشركات الأمنية العاملة في العراق بين الإجراء الوقائي والعمل الهجومي»، صحيفة الحقائق الدولية، بتاريخ 3/7/2007.
45. Chairman Henary A. Waxman, Private Military Contractors in Iraq: an examination of Black waters actions in Fallujah, United State House OF Representatives Committee on oversight and Government Reform Majority Staff , September 2007.
46. Political Research Associates, Black water Worldwide (XE) , March 17, 2009. <http://www.publiceye.org> تاريخ الدخول 30/9/2021

3

شركة فاجنر الروسية.... آلية النفوذ الروسي في ليبيا

*سحر عبد الرحيم

أصبحت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة أحد الفواعل غير الرسمية المؤثرة على العلاقات الدولية. وقد بدأت هذه الشركات تظهر مؤخرًا في منطقة الشرق الأوسط كظاهرة تتنامى وسط موجات الاضطرابات والحروب والعنف؛ حيث ازداد تأثيرها في السنوات الأخيرة نتيجة الأدوار التي تؤديها في مناطق الصراعات، وخصوصًا في الدول العربية التي شهدت توترات وحروبًا أهلية عقب الثورات العربية. وتعد الأراضي الليبية من أهم هذه المناطق؛ حيث تشهد صراعًا بين الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر في شرق ليبيا، وحكومة الوفاق الوطني غربها.

ولعل العامل الأكثر دفعًا لتنامي دور هذه الشركات يتمثل في الاعتماد المتزايد للدول والقوى الفاعلة في المنطقة عليها لإنجاز أهدافها الاستراتيجية؛ نظرًا إلى كلفتها المادية المنخفضة مقارنة بالجيوش النظامية، وتوفيرها الوقاية من التبعات السياسية والقانونية للدولة التي تستخدمها عند دخولها في العنف المنفلت في هذه الصراعات.

ويعتبر الحضور العسكري الروسي غير المباشر في العديد من الدول من خلال مجموعة (فاجنر) العسكرية، استراتيجية خاصة بالرئيس بوتين؛ حيث أسهمت هذه الشركة في ضم القرم، والانخراط مع الانفصاليين في أوكرانيا، والوجود في سوريا، قبل حضورها الواضح في ليبيا. وقد تمكنت

مجموعة فاجنر- باعتبارها أحد الفواعل من غير الدول - من تقديم العديد من المزايا لروسيا على ساحة الصراع الإقليمي والدولي في ليبيا؛ لعل أهمها إمكانية تقديم روسيا نفسها وسيطاً في الحرب أو رعاية أي اتفاقية قادمة، دون التخلي عن هذه المجموعة، وبإمكانها كذلك التصعيد من خلال «فاجنر» لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إليها⁽¹⁾. وربما تنصدر هذه الأهداف استراتيجية روسيا لدبلوماسية الطاقة، ورغبتها في إحياء عقود ما قبل انهيار نظام القذافي في مجال الأسلحة والبنية التحتية. ومن المرتقب أن تلعب «فاجنر» دوراً في تأمين هذه العقود المستقبلية، سواء كان ذلك بتأمين حقول النفط أو خطوط الأنابيب أو إنشاء السكك الحديدية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لروسيا السيطرة على طريق اللاجئين المأمن عبر ليبيا، وبذلك تملك روسيا عصا على صعيد سياسة الهجرة تجاه أوروبا.

خلفية تاريخية:

أسفرت فك الاتحاد السوفييتي عن تسريح عدد كبير من العسكريين والأمنيين الروس الذين أقاموا علاقات مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الدولية؛ حيث خدموا كحراس شخصيين وطياريين ومدربين. وفي ظل تدهور المؤسسات الأمنية الروسية وانتشار عصابات الجريمة المنظمة التي تبتز رجال الأعمال والمواطنين لدفع إتاوات؛ أخذت الشركات الأمنية الخاصة في روسيا تتزايد وصولاً إلى تقنين عملها من خلال قانون الحماية الخاصة في عام 1992. وبحلول عام 1998 أصبحت نسبة عناصر الأمن الخاص إلى الشرطة في روسيا ثلاثة إلى واحد؛ ما عكس وجود سوق محلية كبيرة للأمن الخاص. ولكن الأمر لم يتسع ليشمل تقنين الشركات العسكرية الخاصة⁽²⁾.

لم يؤدّ تقليص حجم الجيش السوفييتي إلى تسريح العديد من أفراده فقط، بل شمل أيضاً تسريح وحدات عسكرية كاملة. فأعدت بعض الوحدات المُسرَّحة تشكيل نفسها على شكل شركات عسكرية وأمنية

خاصة مثل شركة (ألفا جروب) التي تشكلت من مجموعة قوات خاصة تابعة لجهاز أمن الدولة الروسي (FSB)، كما برزت شركات ساهمت في تنظيم عمليات إرسال المتطوعين إلى الحروب مثل شركة (Rubikon) التي أشرفت على تنظيم سفر المتطوعين للقتال بجانب الصرب أثناء الحرب الأهلية في يوغسلافيا السابقة في تسعينيات القرن العشرين، ثم توالى ظهور وتأسيس الشركات العسكرية الروسية، ووصولاً إلى بروز اسم شركة فاجنر لأول مرة في عام 2014 أثناء القتال في شرق أوكرانيا، ثم ذاع صيتها مع مشاركة عناصرها في أعمال القتال والتدريب والحراسة في عدة دول مثل سوريا وليبيا وإفريقيا الوسطى والسودان.

في حقبة الحرب الباردة، أرسل الاتحاد السوفييتي آلاف المتخصصين العسكريين تحت غطاء «مستشارين» إلى العديد من النزاعات في جميع أنحاء العالم، وفي الشرق الأوسط بنسبة أساسية. لعب المستشارون السوفييت دوراً مهماً في تحديث القوات المسلحة لسوريا ومصر وليبيا وعدد من الدول الأخرى. وفي التسعينيات، شارك «المتطوعون» الروس في الصراعات الانفصالية في مولدوفا وجورجيا، بينما نفت الدولة الروسية رسمياً تورطها في الصراعات ووصفتها بالحروب الأهلية. وفي الآونة الأخيرة، درس العلماء العسكريون الروس عن كثب كيف استخدمت الولايات المتحدة وحلفاؤها الشركات الأمنية الخاصة والشركات العسكرية الخاصة في أفغانستان والعراق⁽³⁾.

أما تاريخ العلاقات الروسية بليبيا فترجع بدايتها إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حينما حاول القائد الثاني للاتحاد السوفييتي ستالين، الاتفاق على انتداب روسي على طرابلس لكنه لم ينجح في ذلك، وقد أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين موسكو وطرابلس في 4 سبتمبر 1955، وبدأت العلاقات الثنائية تتطور بنشاط بعد أن تولى معمر القذافي السلطة في عام 1969، الذي أجرى ثلاث زيارات رسمية إلى موسكو: 1976 و1981 و1985. وفي مطلع التسعينيات شهدت العلاقات الثنائية فترة ركود.

وفي ديسمبر عام 1991، أعلنت ليبيا اعترافها الرسمي بروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. وفي مارس 1992، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 748 بشأن فرض العقوبات الاقتصادية على الجماهيرية الليبية؛ ما وجه ضربة شديدة إلى التعاون الروسي- الليبي في المجالين العسكري والتقني. ومع بداية الألفية الجديدة، نشطت الاتصالات السياسية بين البلدين، وزار روسيا الاتحادية في عامي 2000 و2001 عبد الرحمن شلقم أمين اللجنة الشعبية العليا للاتصال الخارجي والتعاون الدولي. وفي مايو 2001 أجرى إيجور إيفانوف وزير الخارجية الروسي آنذاك زيارة عمل إلى ليبيا لأول مرة في تاريخ العلاقات الثنائية. وفي إبريل 2004 ويونيو 2005 زار سيف القذافي نجل معمر القذافي موسكو في زيارتي عمل؛ حيث كان يرأس منظمة القذافي الخيرية.

وكان قد أعلن عن التحضير لزيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى ليبيا أثناء وجود سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي في طرابلس في ديسمبر 2007. وفي عام 2008 أجريت أول زيارة لزعيم روسي إلى ليبيا في تاريخ العلاقات الثنائية⁽⁴⁾.

حيث تم توقيع عدد من الاتفاقيات، كان منها اتفاقية صفقة السلاح التي سُمح بموجبها للسفن التابعة لسلاح البحرية الروسي باستخدام ميناء بنغازي، وبعدها ألغت موسكو معظم ديون ليبيا مقابل عقود مرتبطة بالنفط والغاز والأسلحة والسكك الحديدية، ثم أضعف حلف الناتو- الذي دخل على خط الأزمة بعد الثورة الليبية في 2011- التدخل الروسي في ليبيا⁽⁵⁾.

وخلال أحداث 2011 لم تكن ليبيا ذات أولوية بالنسبة إلى موسكو مقارنة بسوريا؛ إذ تعاملت معها على أن حالة الحراك بين النظام والثوار هي شأن داخلي. وعليه، رفضت التدخل؛ لأن الوضع كان لا يزال غامضاً⁽⁶⁾. ومع انقسام الفرقاء الليبيين بعد سقوط نظام القذافي، بدأت موسكو تغيير موقفها من الأوضاع الليبية، عبر توسيع قدراتها البحرية بوجه عام في 2012،

وإعلانها في مايو 2013 إقامة قوة عمل روسية دائمة في المتوسط، كما أيدت مخرجات اتفاق الصخيرات المبرم في ديسمبر 2015 برعاية أممية⁽⁷⁾.

إشكالية الدراسة:

تتناول المشكلة البحثية الدور الذي تلعبه مجموعة فاجنر العسكرية في ليبيا باعتبارها أحد الفواعل من غير الدول non state actors. وانطلاقاً من تنامي هذا الدور، برزت المشكلة البحثية التي يمكن صياغتها في التساؤل البحثي الرئيسي الآتي: ما طبيعة الدور الذي تقوم به مجموعة «فاجنر» في التدخل العسكري الروسي في ليبيا؟ وكيف تمكنت روسيا من الاستفادة من هذا الدور لزيادة نفوذها في ليبيا؟

ومن هذا التساؤل البحثي، تنبثق عدة تساؤلات فرعية تتمثل في:

ما دوافع التدخل العسكري الروسي في ليبيا؟

ما هي مجموعة «فاجنر»؟ وما علاقتها بالحكومة الروسية؟

ما الدور الذي تلعبه فاجنر- كأحد الفواعل من غير الدول- في

ليبيا؟ وما مدى تأثير هذا الدور على زيادة النفوذ الروسي في ليبيا؟

أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من ندرة البحوث والدراسات العربية التي تتناول الدور الخفي الذي تلعبه «مجموعة فاجنر» العسكرية، ويلقى الضوء على أبعاد هذا الدور على الأبعاد العسكرية والاقتصادية والإعلامية، باعتباره دوراً جديداً نسبياً على منطقة الشرق الأوسط تشكّل حديثاً ضمن أدوار المجموعات العسكرية الروسية التي ظهرت عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، والتي يمكن تصنيفها ضمن الفاعلين من غير الدول؛ حيث استطاعت أن تثبت قدرتها على تحقيق أهداف سياسية واستراتيجية لروسيا على الساحة الليبية.

الارتباط النظري:

تم استخدام المنهج الاستقرائي بسبب عدم توافر الكثير من المعلومات عن مجموعة فاجنر العسكرية الروسية وطبيعة دورها وكيفية استغلال روسيا هذا الدور لسيط نفوذها على العديد من مناطق الصراعات حول العالم، وخاصةً في ليبيا. وقد تم تجميع المعلومات كالسيفساء الصغيرة من العديد من المصادر العربية والأجنبية، ووضع بعضها بجوار بعض؛ بهدف تكوين صورة متكاملة عن هذه الظاهرة، وتحليل هذه المعلومات وتفسيرها لاستخلاص دلالات ونتائج مفيدة بشأنها. وقد اعتمدت الدراسة -في الإجابة على التساؤلات الرئيسية- على الدور الذي تقوم به «مجموعة فاجنر العسكرية» في ليبيا باعتبارها إحدى الشركات العسكرية الروسية التي تقوم بدور الفواعل من غير الدول non state actors، وتؤثر على التدخل الروسي في ليبيا، وقدرة روسيا على بسط نفوذها في حالة اندلاع الحرب، وفرض شروطها في حالة توقف الصراع والبدء في عملية المفاوضات.

الإطار المفاهيمي:

تم خلال البحث استخدام عدد من المفاهيم؛ أهمها: الفواعل من غير الدول: يعد مفهوم الفواعل من غير الدول non state actors من المفاهيم التي تتسم بالغموض في مجال العلاقات الدولية (طبقاً لتعريف أ. د. جهاد عبد الملك عودة)؛ حيث لا يتضح تعريفه وتحديدته من قبل المنظمات الحكومية؛ فهو يعبر بوجه عام عن عناصر فاعلة منفردة ذات هياكل وموارد وطرق مختلفة -في التأثير السياسي- عن الكيان المؤسسي للدولة. ومن التعريفات التي تتسم بالغموض تعريفها بأنها «فرد أو منظمة لها تأثير سياسي كبير، ولكنها ليست متحالفة مع أي دولة أو دولة معينة» (قاموس أكسفورد)، وكذلك تعريفها بأنها «بعض الكيانات التي اصطلح على تسميتها: الفاعلين أو الفواعل من غير

الدول، والتي بدأت تشارك الدول دورها في التأثير على العلاقات الدولية. وتشمل الجهات الفاعلة غير الحكومية، المنظمات والأفراد الذين لا ينتمون إلى الحكومة أو يديرونها أو يمولون من خلالها. وتشمل هذه الشركات والمؤسسات المالية الخاصة والمنظمات غير الحكومية، وكذلك الجماعات شبه العسكرية والمقاومة المسلحة»⁽⁸⁾.

الشركات العسكرية الروسية: اتبعت روسيا في مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي اتجاه خصخصة عنف الدولة، متمثلاً في الشركات العسكرية. وقد اكتسبت هذه الشركات اهتماماً عالمياً منذ عام 2010؛ نتيجة لمشاركتها في الحروب في أوكرانيا وسوريا⁽⁹⁾. ويمكن تعريف الشركات العسكرية الخاصة بأنها كيانات تجارية خاصة، تقدّم خدمات عسكرية أو أمنية، بصرف النظر عن الطريقة التي تصف نفسها بها، مثل توفير الحراسة والحماية المسلّحتين للأشخاص والممتلكات، وصيانة نظم الأسلحة وتشغيلها، واحتجاز السجناء، وتقديم المشورة والتدريب للقوات المحلية ولموظفي الأمن⁽¹⁰⁾. وقد اختارت الدراسة مجموعة «فاجنر» في ليبيا نموذجاً لدراسة دور الشركات العسكرية الروسية في مد النفوذ الروسي على العديد من مناطق الصراع في العالم.

الأدبيات السابقة:

ثمة مجموعة من الدراسات السابقة تناولت بالرصد والتحليل دور مجموعة فاجنر كإحدى الشركات العسكرية الروسية التي كان لها تأثير مباشر في بسط النفوذ الروسي على العديد من مناطق الصراع في العالم، خاصةً في أوكرانيا وجزيرة القرم وسوريا وعدد من الدول الإفريقية.

مظهر الصفاري، (مجموعة فاجنر وروسيا: متلازمتا الإنكار والتوظيف)، دراسة تم نشرها في مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، بتاريخ 18 مارس 2021:

تناولت هذه الدراسة الشركات الأمنية الخاصة باعتبارها أحد

الفواعل الدولية غير الرسمية، وزيادة تأثيرها في العلاقات الدولية نتيجة الأدوار التي تؤديها في مناطق الصراعات، كما نقلت الدراسة تجربة استخدام الشركات الأمنية الخاصة في المنطقة العربية، وخاصةً العراق، من خلال شركة بلاك ووتر الأمريكية، وتجربة الإمارات العربية المتحدة في استخدام الشركات الأمنية الخاصة والمرتزقة، كما ألفت الضوء على مجموعة فاجنر والدور الذي قامت به في العديد من الدول مثل أوكرانيا وجزيرة القرم وسوريا وليبيا وفنزويلا ودول إفريقيا. وأخيراً استشرفت مستقبل مجموعة فاجنر بمحدد علاقتها بالحكومة الروسية⁽¹¹⁾. جدير بالذكر أن مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات هو مركز تركي ينشر دراسات وتقارير باللغة العربية.

أحمد فريد مولانا، (شركة فاجنر الروسية: النشأة والدور والتأثير)، ورقة بحثية منشورة في المعهد المصري للأبحاث بتاريخ 3 فبراير 2021: تتناول الخبرة الروسية في توظيف جهات فاعلة غير حكومية، والدوافع الروسية لتطوير صناعة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وجذور نشأة شركة فاجنر، وأنشطتها الخارجية، وعلاقة فاجنر بالأجهزة الأمنية الروسية، وحدود تأثير فاجنر على المستوى الميداني، وأنشطتها في بعض الدول العربية والإفريقية.

كما تشير الورقة البحثية إلى المخاطر التي يواجهها الصحفيون الاستقصائيون الروس الذين يغطون نشاط الشركات العسكرية الخاصة، كالصحفي مكسيم بورودين الذي كتب عن أنشطة مجموعة فاجنر في سوريا، توفي عقب سقوطه من شرفة منزله في أبريل 2018. وفي يوليو 2018، قُتل ثلاثة صحفيين استقصائيين روس بالرصاص أثناء محاولتهم إنتاج فيلم وثائقي عن نشاط فاجنر في دولة إفريقيا الوسطى، كما تعرض المعارض الروسي بيتر فيزييلوف للتسمم (تعافى في مستشفى ألماني) بعد محاولته التحقيق فيما حدث لهؤلاء الصحفيين الروس⁽¹²⁾.

مقال تحليلي بعنوان (Brothers: The Wagner Group and the Russian)، منشور في State، Center for Strategic & International Studies Search بتاريخ 21 سبتمبر 2020:

ويتناول المقال -الذي يعتبر جزءاً من برنامج التعليم التنفيذي CSIS Understanding the Russian Military Today- الخلفية التاريخية والقانونية للشركات العسكرية الخاصة في روسيا، واستخدام هذه الشركات كأدوات للتأثير في الخارج، يمكن من خلالها تحقيق المصالح الوطنية دون التدخل المباشر للدولة، مثل توفير الحماية لمنشآت مهمة، فضلاً عن تدريب العسكريين الأجانب في الخارج، كما يتناول المقال مجموعة فاجنر وعلاقتها بالدولة الروسية، ويركز على الروابط المباشرة بينهما⁽¹³⁾.

وقد لوحظ أن جميع الأدبيات التي تناولت، بالدراسة والتحليل، مجموعة «فاجنر»، لم تقدم حتى الآن دراسة تتناول بالتفصيل الدور الوظيفي لمجموعة فاجنر في ليبيا، وتأثير هذا الدور على تمدد النفوذ الروسي في الأراضي الليبية.

يلقي البحث الضوء أولاً على أسباب التدخل العسكري الروسي في ليبيا، سواء الأسباب الاقتصادية أو الأسباب السياسية والاستراتيجية، ثم يتناول ثانياً مجموعة فاجنر وتعريفها وطبيعة عملها والفرق بينها وبين المرتزقة وعلاقتها بالحكومة الروسية، كما يوضح الدور الذي تلعبه تلك الشركة التي تقوم بدور المكمل البديل الذي يسمح لموسكو بالمشاركة في العمليات العسكرية في ليبيا بلا حاجة إلى النزج بقواتها العسكرية النظامية فتضطر إلى تبرير تورطها في الصراع الليبي. ويستخدمها الكرملين كأداة لتحقيق أهدافه الجيوسياسية.

أولاً- دوافع التدخل الروسي في ليبيا:

انتهجت روسيا سياسة الارتباط الانتقائي مع ليبيا، وفقاً لما تقتضيه مصالحها الوطنية في منطقة الشرق الأوسط التي ساهمت في استعادة مكانتها في النظام العالمي؛ وذلك بعد تدخلها في سوريا في 2015 لحسم الأزمة السورية لصالح نظام الأسد، وساعدت في بقائه حتى الآن؛ ففي البداية كانت موسكو تميل نحو دعم تحالفات الشرق الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، إلا أنها أصبحت تراهن مؤخراً، على الصعيد الإقليمي، على نجاحها المحتمل في مصالحة مختلف الجماعات المتنازعة على السلطة بما يتيح لها تجاوز الإطار الليبي لتجسيد تأثيرها بشكل أكبر في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط ككل⁽¹⁴⁾. وهناك العديد من الأسباب التي تدفع ليبيا إلى الدخول على خط الصراع الإقليمي والدولي الليبي، خاصةً بعد إحرازها العديد من الأهداف من تدخلها في سوريا:

• أسباب اقتصادية:

تعد الأسباب الاقتصادية أهم دوافع التدخل الروسي في ليبيا، وتتمثل في المساعي الروسية الحثيثة لبناء شركات اقتصادية وتجارية خاصة في قطاع الطاقة، بجانب المشاركة في عمليات البحث والتنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، وحماية استثمارات الشركات الروسية، مثل شركة «غازبروم»، علاوة على تأمين خطوط نقل الغاز وتطويرها وفقاً للاتفاقيات الجديدة، كما أن السيطرة والتحكم في إنتاج النفط والغاز الليبي سيؤثر بدرجة كبيرة على الأسعار العالمية التي تضررت في الآونة الأخيرة بسبب أزمة كوفيد-19، كما سينعكس مباشرةً على الاقتصاد الروسي⁽¹⁵⁾.

وفي أبريل 2008، زار الرئيس الروسي بوتين طرابلس، وتم الاتفاق على شطب الديون الليبية البالغة 4.6 مليار دولار مقابل توقيع عقود جديدة مع روسيا كان أكبرها العقد الخاص بمشروع مد السكك الحديدية سرت-بنغازي بكلفة 2.2 مليار دولار. ووقعت شركة «غازبروم» مذكرتين

إطارتين مع شركة النفط الوطنية الليبية وصندوق الاستثمار الإفريقي بشأن تأسيس شركة مختلطة للإشراف على تنفيذ المشاريع في ليبيا وغيرها من البلدان الإفريقية، كما تم الاتفاق على احتمال توقيع اتفاقيات لتوريد أسلحة لها بقيمة ملياري دولار⁽¹⁶⁾. كما تم توقيع صفقات أسلحة في عام 2010 شكلت 12٪ من إجمالي صادرات الأسلحة الروسية التي بلغت قيمتها الإجمالية 10 مليارات دولار. ويضاف إلى ذلك، عقدُ ابن روسيا المفضل غاز بروم، صفقاتٍ مع شركة النفط الوطنية الليبية (NOC) لتشكيل مشروع مشترك لاستكشاف الهيدروكربونات في المنطقة. وتمتلك غاز بروم أيضًا حصصًا في حقل الفيل بعد إبرام صفقة مع شركة إيني الإيطالية. وتم توقيع جميع الصفقات في وقت طفرة البناء في ليبيا في عام 2008 عندما كان القذافي يستثمر 52 مليار دولار في مشاريع البنية التحتية، وهي المشاريع التي كان لروسيا اهتمام كبير بها. إلا أنه بدلًا من أن تصبح ليبيا مركزًا ماليًا دوليًا للمنطقة؛ حيث ترتفع ناظحات السحاب في السماء؛ تم إطلاق النار عليها ودخلت في دوامة من العنف.

ومع اقتراب دوامة العنف في ليبيا من نهايتها، بدأت روسيا تعيد الاستثمار وتنشط العقود المجمدة. وكما نعلم الآن، فإنه حيث وُجد صراع وموارد طبيعية في القارة الإفريقية، وجدت فاجنر⁽¹⁷⁾.

- ترى روسيا في خليفة حفتر حليفًا مناسبًا للمحافظة على مصالحها في ليبيا، وجاء تدخلها في ليبيا مقابل سماحه لها بالاستفادة من مصادر الطاقة الليبية، إضافة إلى تقديمه طلبًا إلى روسيا بفتح قاعدة عسكرية في ليبيا، وفق ما صرح به رئيس لجنة الاتصال الروسية المعنية بتسوية الأزمة الليبية ليف دينغوف حسب وكالة سبوتنيك الروسية⁽¹⁸⁾.

- يرى بعض المراقبين أن المصالح الاقتصادية - حتى مشاريع الطاقة - ليست هي الباعث الرئيس خلف التدخل الروسي في الصراع الليبي عبر دعم خليفة حفتر وقواته في عملياته العسكرية المختلفة؛ فقد ذهب الخبير الروسي ميخائيل كروتنيك «Mikhail Krutikhin» إلى أن غاية بوتين

ليس التنقيب عن البترول الليبي، بل منع الأوروبيين من فعل ذلك، كما أشارت صحيفة The Sun البريطانية إلى معنى قريب بالقول إن معلومات مصدرها المخابرات البريطانية تظهر أن موسكو أرادت اللعب بورقة الهجرة غير الشرعية في ليبيا للضغط على أوروبا أو أهم عواصمها؛ ما يعني أن لتدخل روسيا في ليبيا بُعداً يتجاوز المكاسب الاقتصادية وينحوي آخر في إطار الصدام مع الغرب في ملفات عدة. وعليه، فإن الصفقات التجارية ومشاريع الطاقة تتعدى الحاجة الاعتيادية في تقدير المصالح لتتحول - بالنسبة إلى الروس - إلى أداة استراتيجية للضغط، وورقة سياسية للتفاوض مع الأطراف النافذة على الخريطة الدولية⁽¹⁹⁾.

• أسباب سياسية واستراتيجية:

تحرص روسيا على التمدد في الفراغات المتاحة والاستفادة من الأزمات المشتعلة في المنطقة لتقوية نفوذها، وزيادة سيطرتها؛ ولهذا تسعى إلى تأمين عدد من الأهداف السياسية والاستراتيجية في ليبيا على النحو التالي:

- تسعى موسكو من سياساتها تجاه ليبيا إلى تحقيق مجموعة من المكاسب السياسية، من خلال المزج بين آليات القوة الناعمة والصلبة المتمثلة في المساعدات العسكرية وتقديم الدعم اللوجستي والسياسي لطرفي الصراع الليبي، لتكون فاعلاً ومنافساً للقوى الغربية والولايات المتحدة في الملف الليبي. وقد تتمكن - من خلال التوافق مع تركيا في سوريا - من أن تجعل لمكانتها ثقلاً في ليبيا على المدى الطويل، بل في المنطقة عامةً.

- تعمل روسيا على تأسيس وجود مستدام في المتوسط الذي أصبح من أهم المعابر البحرية ذات الثقل الاستراتيجي في معادلة توازن القوى في المنطقة؛ وذلك من خلال التمرکز في ميناءي طبرق ودرنة، بالتوازي مع وجودها بميناءي طرطوس وحميميم في سوريا المُطلَّين على المياه الدافئة في المتوسط، علاوة على تطويق النفوذ الأوروبي بالسيطرة على معابر الهجرة واللجوء المنبثقة من ليبيا ودول الجوار المحيطة بها، خاصةً في ظل توتر العلاقات بين الجانبين،

بالإضافة إلى كسر حالة العزلة التي تفرضها عليها القوى الأوروبية⁽²⁰⁾.
 - تقوم موسكو بتأمين أكثر من مركز للوحدات البحرية التابعة لها،
 ومحطة إمداد للسفن الروسية في البحر المتوسط؛ لهذا تدرك أهمية ليبيا
 في البحر الأبيض المتوسط.. وتمكّنها من تحقيق نفوذ في ليبيا يُكسبها نفوذًا
 في أوروبا وإفريقيا عامةً. وتشكل الموانئ البحرية الليبية - وخصوصًا طبرق
 ودرنة - مركزًا لوجستيًا وجيوستراتيجيًا للقوة البحرية الروسية، يربطها
 بطرطوس السورية.

ثانياً - ما هي مجموعة فاجنر؟ وما علاقتها بالحكومة الروسية؟

• مجموعة فاجنر Russia's Wagner Group:

بعد سنوات من ظهور مجموعة «فاجنر» وتقويتها على الأرض السورية
 والليبية، لا يزال تعريف هذا الكيان محل إشكال بين الباحثين والمحللين
 السياسيين.

ف هناك من يعتبر مجموعة فاجنر منظمة روسية شبه عسكرية، أو
 شركة عسكرية خاصة (أو وكالة خاصة للتعاقد العسكري) قيل إن
 مقاوليها شاركوا في صراعات مختلفة، بما في ذلك العمليات في الحرب
 الأهلية السورية بجانب الحكومة السورية، وكذلك في الفترة من 2014 إلى
 2015، في الحرب في دونباس بأوكرانيا؛ لمساعدة القوات الانفصالية التابعة
 للجمهوريات الشعبية دونيتسك ولوهانسك المعلن عنها ذاتياً⁽²¹⁾.

وهناك من يرى أن اعتبار المجموعة مجرد شركة عسكرية خاصة يعد
 اختزالاً لدورها، ولكن تصنيفها - في المقابل - كأداة جديدة بين يد الكرملين
 مضلل أيضاً؛ لأن ذلك يوحي بأن «فاجنر» هيكل منظم ومستديم تكون
 للسلطة التنفيذية اليد الكاملة عليه؛ وذلك ليس صحيحاً. تتميز «فاجنر»
 بتشابك المصالح الخاصة لبريجوجين (مالك المجموعة)، وأحياناً مع
 الأهداف العملية أو الدبلوماسية لموسكو، ولكن يجب اعتبارها وسيلة

تسهل بعض الفرص في ميدان ما، وليست أداة جديدة لاستراتيجية كبيرة⁽²²⁾.

أغلب المعلومات حول الشركة ونشاطها وتمويلها ومؤسسيها ليست على درجة عالية من الوضوح.. هل هي جناح المخابرات الروسية السري للمهام الخاصة التي لا يمكن لموسكو أن تتدخل فيها مباشرة أو كما يُطلق عليها «جيش الظل الروسي»؟ أم أنها - كما يشير محللون - خرجت عن السيطرة الحكومية الروسية وأضحت تعمل لحسابها الخاص، بعد أن أصبح السيطرة عليها شيئاً مستحيلاً؟ هل حقاً حصلت الشركة على حصة من منشآت نفط سورية في مدينة دير الزور مقابل مجموعة من المهمات الداعمة لجيش النظام السوري؟ هل حقاً كان لها دور في فض تظاهرات السودان إبان حكم الرئيس السابق عمر البشير؟ ما قصة الصحفيين الثلاثة الذين قُتلوا في ظروف غامضة بعدما كانوا يتبعون عمل الشركة وتحركاتها في جمهورية إفريقيا الوسطى؟ وأخيراً ما علاقاتها بالقوات التابعة لخليفة حفتر في ليبيا؟.. أسئلة عديدة، لكن الشيء الوحيد الأكيد أنها ليست مجرد شركة أمن خاصة عادية، بل إن هناك العديد من الشبهات تدور حول دورها الخارجي وطبيعة عملها وعلاقتها بالمؤسسات الرسمية في روسيا⁽²³⁾.

يرى تقرير بعنوان (The Wagner Group Paradox) أن فاجنر لا تندرج تحت فئة المرتزقة، ولا تحت فئة شركة عسكرية خاصّة، كما يذهب أغلب الصحفيين، إلى أنها على النقيض من ذلك كلياً؛ إذ من الواضح أن المجموعة أقرب ما تكون إلى أداة جيوسياسية يستخدمها الكرملين في تحقيق أهدافه. وتُقدّم مجموعة فاجنر خدماتها لكلّ من وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع الروسيّتين، وتتحرك في أماكن ترى روسيا أن مصالحها الاستراتيجية عُرضة للتهديد فيها، أو في أماكن يرغب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في توسعة نطاق التأثير الروسي فيها، وتدعيم الموقف الروسي على الساحة الدولية من خلالها⁽²⁴⁾.

يرى آخرون - بما في ذلك التقارير الواردة في صحيفة نيويورك تايمز - أن

فاجنر هي حقًا وحدةٌ تتمتع بالاستقلالية تابعةً لوزارة الدفاع الروسية و/ أو مديرية المخابرات الرئيسية متخفيةً، وتستخدمها الحكومة الروسية في النزاعات التي تتطلب الإنكار؛ حيث يتم تدريب قواتها في منشآت وزارة الدفاع⁽²⁵⁾.

وتقوم «فاجنر» بدور المكمل البديل الذي يسمح لموسكو بالمشاركة في العمليات العسكرية في ليبيا بدون الحاجة إلى الزج بقواتها العسكرية النظامية، فلا تضطر إلى تبرير تورطها في الصراع الليبي. هذه هي طريقة العمل المسماة «بالإنكار المقبول» (plausible deniability) وقد استعملتها روسيا بصفة متكررة في مختلف العمليات المسلحة التي دخلت فيها.

تأسست مجموعة فاجنر في عام 2014 في أوكرانيا، وتشارك بكثافة في العديد من النزاعات في جميع أنحاء العالم، من الشرق الأوسط إلى أمريكا اللاتينية. ومع ذلك، فإن الوجود الأكثر شهرةً للجماعة حدث في سوريا وليبيا؛ حيث شاركت روسيا بنشاط في الحرب الأهلية. وحسب ما ورد، استخدمت مجموعة فاجنر كوكيل لها في المنطقة. وعلى الرغم من أن روسيا لا تعترف رسميًا بأي تعاون مع مجموعة فاجنر، فإن التقارير الواردة من الميدان تثبت خلاف ذلك⁽²⁶⁾.

وتعود ملكية الشركة الأمنية الروسية الأشهر «فاجنر» إلى رجل الأعمال «يفجيني بريجوجين» المقرب من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ويلقب بـ «طبّاح بوتين»؛ نظرًا إلى أنه يدير شركة «كونكورد» التي كانت تنظم حفلات الاستقبال بالكرملين، لكنها تخضع لعقوبات أمريكية منذ نهاية 2016. وتتولى فاجنر تنفيذ المهام الخارجية التي لا ترغب موسكو في تبنيها رسميًا، وقد برز اسم الشركة في الآونة الأخيرة، مع احتدام الصراع في ليبيا، وقتالها في صفوف قوات المشير حفتر أثناء محاولته السيطرة على العاصمة طرابلس⁽²⁷⁾. ولا تكتفي «فاجنر» بإمداد حفتر بالمرتزقة، بل تسعى إلى خدمة الأجنحة الروسية، من خلال

«خدماتها الاستشارية» الإعلامية والسياسية والمالية⁽²⁸⁾.

بعد التأسيس الأوّلي للمجموعة، أفيد بأن المجموعة كان لديها 1000 موظف، وبلغت ذروتها بسرعة إلى 6000 في عام 2017. ويقال إن المجموعة لديها مكاتب في الأرجنتين وسانت بطرسبرج وهونج كونج. وعلى الرغم من أنه لا يُسمح لموظفي الشركة بالتقاط ونشر أي صور أو تسجيلات فيديو أو مشاركة مواقعهم، فإن هناك العديد من التقارير حول وجود المجموعة في مختلف البلدان، التي غالبًا ما تشهد جدلاً. وفي الآونة الأخيرة، تم توسيع المواقع التي تم الإبلاغ عن وجود فاجنر فيها من ليبيا إلى القارة الإفريقية بأكملها (تقريبًا)؛ حيث ورد أن المجموعة تشارك في النزاعات من خلال تدريب الجيوش، بل تدير شركات التعدين والأمن السيبراني أيضًا⁽²⁹⁾.

وتتباين أغلب التقديرات بخصوص أعداد قوات فاجنر؛ فهناك من يشير إلى أنها 1000-5000 عنصر، في حين قدّرت مصادر أخرى أعدادها بنحو 7000-10000 عنصر. وتبلغ ميزانية فاجنر -بما في ذلك تعويض القتلى في العمليات العسكرية- نحو 100 مليون دولار سنويًا⁽³⁰⁾.

وفي إطار البحث عن ماهية مجموعة فاجنر، كان من الضروري أن نعرف الفرق بين الشركات العسكرية الخاصة والمرتزة.

فالمرتزة أفراد يشاركون في صراع أجنبي مقابل المال أو أي ربح مادي من نوع آخر، كما أنهم لا يتحركون بدوافع من قبيل الإثنية أو الأيديولوجية أو الديانة أو التوجهات السياسية، ولا يربطهم بالطرف الذي يحاربون نيابةً عنه أكثر من الربح، ولا تجمعهم علاقة مواطنة بالدولة المشاركة على المسرح العملي. إن الارتزاق -بتعريف الأمم المتحدة والعديد من الدول- نشاط غير قانوني، يحق للدول التي يتم على أراضيها ملاحقة المشاركين فيه بالاستناد إلى قوانينها الداخلية. وعلاوة على ذلك، فالمرتزة مقاتلون غير شرعيين ولا يُمنحون -بالتبعية- حقوق أسرى الحرب إذا تم أسرهم أثناء صراع دائر.

أما الشركات العسكرية الخاصة فهي كيانات ربحية قانونية تُوفّر

خدمات يمكن أن تُوكَل في العادة إلى القوات المسلحة الرسمية لبلد ما. ويتراوح عمل هذه الشركات بين تحليل المعلومات الاستخباراتية وتوفير الاستشارات والتكتيكات والخدمات الوقائية والحمايية. لكن ثمة العديد من الأمثلة لحالات صراع مُسلَّح تدخلت فيها الشركات العسكرية الخاصة تدخلًا مباشرًا بالنيابة عن سلطة شرعية لدولة من الدول، بشروط وبنود يُحدِّدها عقد بين الطرفين. وجاءت فكرة تقنين الاستعانة بقوات خارجية من القطاع الخاص على يد إيدن بارلو، وهو عقيد في قوات دفاع جنوب إفريقيا كان قد أسَّس «الشركة العسكرية الخاصة إكزيكتيف أوت كامز» في أواخر الثمانينيات، لِيُعيِّرَ جوهريًا مفاهيم الشركات العسكرية الخاصة والارتزاق. وحتى الآن، لا يزال من غير المعروف تصنيف شركة فاجنر هل هي شركات عسكرية أم مرتزقة؛ فالشركات العسكرية الخاصة هي كيانات تجارية تسعى خلف الربح. ومن ثم، لا بد من شرطين جوهريين لكي يُطلق هذا الاسم على كيان ما؛ أولًا- أن يكون هذا الكيان مسجلًا تحت علامة تجارية، يستخدمها في أنشطته التجارية. وثانيًا- أن يكون هدفه الأساسي جذب زبائن جدد وإبرام عقود تدرُّ الربح، من خلال استراتيجيات تسويقية نزيهة تحد من مخاطر تُطلِّخ سمعته. وفي حالة فاجنر، فهي لا تستوفي أيًا من هذين المعيارين. وعلى العكس من ذلك، يبدو أن المجموعة كيان خفي، خاصةً أن التقارير حول المكاتب المسجلة للشركة تُثير تساؤلات بشأن طبيعة وجودها، على الأقل، في القالب المضلل والمُتداول إعلاميًا على نطاق واسع⁽³¹⁾.

وترى كاتبة هذا البحث أن فاجنر تجمع في مفهومها ودورها كل ما سبق في شركة عسكرية خاصة تسعى إلى الربح وتتحايل على القوانين الروسية، وجنودها مجموعات من المرتزقة يشاركون في أي صراع أجنبي مقابل المال أو أي ربح مادي من أي نوع، وأنها تقوم بدور المكمل البديل الذي يسمح لموسكو بالمشاركة في العمليات العسكرية في ليبيا بدون الحاجة إلى الزج بقواتها العسكرية النظامية، وهي أقرب ما تكون إلى أداة جيوسياسية يستخدمها الكرملين في تحقيق أهدافه.

• علاقة الحكومة الروسية بـ«فاجنر»:

طوّر الكرملين وجهة نظره الخاصة تجاه الشركات العسكرية الخاصة، وبدلاً من تناول السؤال من منظور الميزانية - أي أن الشركات العسكرية الخاصة أكثر مرونة وأرخص من الجيش النظامي - تعتبرها روسيا أساساً أدوات سياسية عسكرية لزيادة نفوذ الدولة، يمكن توظيفها تحت غطاء الإنكار المعقول.

في عام 2009، تم إخضاع العديد من وحدات العمليات الخاصة التابعة لمديرية المخابرات الرئيسية (GRU) مباشرةً لرئيس الأركان نيكولاي ماكاروف. وبعد مرور عام، تحدث ماكاروف علناً عن الحاجة إلى استخدام الشركات العسكرية الخاصة «للقيام بمهام حساسة في الخارج». وفي أبريل 2012 عندما سُئل رئيس الوزراء آنذاك فلاديمير بوتين في مجلس الدوما الروسي عما إذا كان يؤيد فكرة إنشاء شبكة من الشركات العسكرية الروسية الخاصة؛ أجاب بالإيجاب، وشدد على أن هذه الشركات يمكن أن تكون أدوات للتأثير في الخارج؛ حيث تسمح بتحقيق المصالح الوطنية دون التدخل المباشر للدولة. وكأمثلة على ذلك، أشار إلى أن مثل هذه الشركات يمكن أن توفر الحماية لمنشآت مهمة، فضلاً عن تدريب العسكريين الأجانب في الخارج.

الدافع الآخر لاستخدام الشركات العسكرية الخاصة هو أنه يسمح للدولة الروسية بإخفاء الخسائر البشرية عن الجمهور الروسي؛ نظراً إلى أن هذه التشكيلات هي -رسمياً- شركات خاصة، فإن خسائرها لا تُحسب في تقارير وزارة الدفاع الروسية الرسمية حول عدد الجنود الذين لقوا حتفهم أو أصيبوا. ويسمح المنطق نفسه لروسيا بإنكار تورط وكلائها في النزاعات؛ لأن مقاوي الشركات العسكرية الخاصة لا يعتبرون مسألة فقدان الجنود أمراً مهماً؛ لأن عملاء هذه الشركات غالباً ما يقاتلون في الخطوط الأمامية، ويهاجمون المواقع الصعبة. ومن ثم فإن خسائهم أعلى بكثير من خسائر الجيش النظامي⁽³²⁾. إجمالاً، هناك أربعة محركات رئيسية لتطوير استخدام الشركات

العسكرية والأمنية الخاصة في روسيا، تتمثل في: جني الأرباح، والمحاكاة العسكرية للغرب، وتوظيف تلك الشركات لتحقيق مصالح روسيا دون الانخراط رسمياً في الصراعات، وتجنب انزعاج الرأي العام من حدوث خسائر بشرية مثلما حدث في تجربة الغزو الروسي لأفغانستان⁽³³⁾.

ثالثاً - الدور الذي تلعبه فاجنر في ليبيا:

• كيف تسللت فاجنر إلى ليبيا؟:

استخدمت روسيا مجموعة فاجنر لتحقيق أهدافها السياسية في العديد من المناطق في العالم، وتمكنت من خلالها من بسط نفوذها، خصوصاً في العديد من الدول الإفريقية، مثل السودان، وجمهورية إفريقيا الوسطى، ومدغشقر، وليبيا؛ حيث تعقد حكومات هذه الدول مناقشات رسمية رفيعة المستوى مع موسكو، وتتفق على إجراءات مبسطة بعد عدد من الزيارات المتبادلة، ثم توفر الدولة لروسيا إمكانية الوصول إلى الميناء أو المطار. وبعد ذلك، يتفق الاثنان على أن موسكو ستقدم شكلاً من أشكال المساعدة المحلية؛ ما يخلق سبباً مشروعاً لـ«فاجنر» للقدوم إلى إحدى المناطق، مثل المساعدة على استخراج الموارد الطبيعية أو توفير الأمن. هذه هي الثغرة التي تستخدمها موسكو لتتيح لفاجنر التسلل إلى مناطق الصراع المستهدفة. ومن الناحية الفنية، لا شيء يمنع موسكو من اتخاذ مثل هذه الترتيبات. والخطوة المنطقية التالية هي زيارة القوات البحرية أو الجوية الروسية؛ ما يعزز الوجود الروسي الرسمي.

وظهر هذا النمط في ليبيا بحلول عام 2016، وكانت موسكو قد أقامت بالفعل علاقات مع حكومة الوفاق الوطني المدعومة من الأمم المتحدة في طرابلس وخليفة حفتر وجيشه الوطني الليبي في طبرق؛ حيث اعتمدت موسكو بقدر أكبر على حفتر الذي جاء إلى موسكو في يوليو 2016 والتقى كبار المسؤولين الروس، بما في ذلك وزير الدفاع سيرجي شويجو، ثم عرض

حضر على موسكو استئناف صفقات عهد القذافي، واقترح أنه يمكن أن يوفر منفذاً رئيسياً في الشرق. وفي منتصف عام 2017 وأوائل 2018، عندما قام تنظيم الدولة الإسلامية بالعديد من الهجمات في ليبيا، بدأت القوات الخاصة الروسية و«فاجنر» في مساعدة حفتر كما ذكرت وكالة رويترز في مارس 2017.

وقد زعمت «فاجنر» أن لديها ترتيباً تجارياً لإزالة الألغام من منطقة كان حفتر قد حررها من داعش، وواصلت إزالة الألغام وحراسة منشآت النفط في الموائى وسط شكوك حول الطبيعة الحقيقية لأنشطتها. وبحلول أواخر عام 2019، برزت ليبيا كساحة معركة مفتوحة بالوكالة؛ حيث أكدت موسكو سيطرتها بدرجة متزايدة من خلال عمليات النشر الكبيرة للشركات العسكرية الخاصة وتوفير الأسلحة المتقدمة، بل من خلال توفير التدريب لمقاتلي حفتر أيضاً. في هذا السياق، بدأت موسكو تناقش خطط إنشاء قاعدة بحرية في ليبيا علناً⁽³⁴⁾.

وبذلك يتضح لنا الطريقة التي تتسلل بها روسيا عسكرياً إلى الدول من خلال استخدام الشركات العسكرية الخاصة متمثلة في «فاجنر».

• العمليات العسكرية:

تلقى قائد الجيش الليبي المشير حفتر دعماً عسكرياً من روسيا منذ فبراير 2017 عندما تعرضت موائى النفط في شرق ليبيا للهجوم. وهبطت القوات الروسية، التي يُفترض أنها من أفراد النخبة تحت قيادة فاجنر، ودربوا أفراد الجيش الوطني الليبي على استخدام المعدات وصيانتها⁽³⁵⁾. واستفاد حفتر من الدعم العسكري الروسي ممثلاً في مرتزقة مجموعة «فاجنر» في صراعه مع حكومة الوفاق، وقد بدأت التدخلات الروسية لدعم جيش حفتر في ليبيا ضد حكومة السراج بعد عام 2017؛ حينما قامت روسيا بمعالجة عدد من جرحى قوات حفتر. وفي العام الذي تلاه، أرسلت عدداً من المجموعات المسلحة للمقاتلة بجوار قوات خليفة حفتر، بواسطة شركات عسكرية خاصة، أشهرها مرتزقة «فاجنر»⁽³⁶⁾.

وحاولت روسيا دعم الجنرال خليفة حفتر في معركته للاستيلاء على السلطة من حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل الأمم المتحدة في طرابلس. وقد بدأ الحديث عن وجود لفاجنر في ليبيا خلال عام 2018، وهو العام الذي شهد حضور بريجوجين - «مالك فاجنر» والرجل الذي يقف وراء النفوذ الروسي في إفريقيا - اجتماعاً في موسكو بين قيادة الجيش الروسي وحفتر، ثم أخذ ظهور «فاجنر» يتزايد مع هجوم حفتر على طرابلس في أبريل 2019؛ حين شاركوا في القتال فضلاً عن قيامهم بأعمال الحراسة لحقول النفط الواقعة ضمن مناطق سيطرة حفتر. ونص تقرير للأمم المتحدة في عام 2020 على (أن الدعم اللوجستي العسكري الروسي المباشر المقدم إلى فاجنر زاد كثيراً؛ حيث رُصدت نحو 338 رحلة جوية بواسطة طائرات عسكرية روسية أقلعت من سوريا إلى ليبيا بين 1 نوفمبر 2019 و31 يوليو 2020). وفي تقرير سري أممي صدر في مايو 2020؛ قال مراقبو العقوبات إن مجموعة فاجنر الروسية لديها ما يصل إلى 1200 مقاتل في ليبيا.

في أكتوبر 2018، نقلت صحيفة «ذا صن» البريطانية عن مسئولين في المخابرات البريطانية أنه تم إنشاء قاعدتين عسكريتين روسيتين في بنغازي وطبرق شرق ليبيا، لدعم المشير خليفة حفتر الذي يقود الجيش الوطني الليبي في الحرب الأهلية في ذلك البلد. وقيل إن القواعد أقيمت تحت غطاء مجموعة فاجنر، وإن «العشرات» من كبار عملاء مديرية المخابرات وأفراد القوات الخاصة، كانوا يعملون مدربين ومنسقين في المنطقة، كما يعتقد أن صواريخ كاليبر الروسية وأنظمة إس 300 سام، ستوضع في ليبيا⁽³⁷⁾.

ووفقاً لمصدر حكومي بريطاني، كان نحو 300 من مقاولي فاجنر العسكريين في بنغازي لدعم حفتر. وفي هذا الوقت، حقق الجيش الوطني الليبي تقدماً كبيراً في جنوب البلاد الذي يغيب فيه القانون، واستولى على عدد من المدن على التوالي، منها مدينة سبها، وأكبر حقل بتروني في ليبيا. وبحلول 3 مارس 2018، كان معظم الجنوب، بما في ذلك المناطق الحدودية، تحت

سيطرة الجيش الوطني. وعقب الحملة الجنوبية، شن الجيش الوطني هجومًا على العاصمة طرابلس التي تسيطر عليها حكومة الوفاق الوطني، ولكن الهجوم تعثر في غضون أسبوعين في ضواحي المدينة بسبب المقاومة الشديدة. وفي نهاية سبتمبر 2018، وفي أعقاب تقارير عن ضربات جوية قامت بها حكومة الوفاق الوطني قتلت مرتزقة روسًا خلال الشهر جنوب طرابلس، بما في ذلك غارة أسفرت عن مقتل العشرات وإصابة قائد فاجنر «ألكسندر كوزنيتسوف»⁽³⁸⁾.

ونشرت فاجنر في سبتمبر 2019 800-1200 عنصر من مقاتليها بهدف ترجيح كفة الصراع لصالح الجيش الوطني الليبي، وتعزيز النفوذ الروسي في المنطقة، وضمان لعب روسيا دورًا في أي تسوية مقبلة⁽³⁹⁾، بينما قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في فبراير 2020، إن أعدادهم وصلت إلى 2500 مرتزق بلجيا⁽⁴⁰⁾.

وقد كشف عنصر سابق في «فاجنر» خدم في صفوفها طوال 4 سنوات يدعى «مارات جايدولين»؛ أن مليشياتها شاركت في اشتباكات مسلحة بمناطق مختلفة في سوريا وليبيا. وجاء ذلك في حوار أجراه موقع «ميدوزا» (Meduza) الإخباري -ومقره لاتفيا- وتطرق «جايدولين» في حوارهِ إلى الكتاب الذي أصدره مؤخرًا، حول أنشطة الشركة الأمنية الروسية، وذكر أنه انضم إلى صفوفها عقب مقابلة أجريت معه، مبينًا أنه تم تحذيره منذ البداية بأنه «متجه للحرب والدفاع عن المصالح الحيوية لروسيا في بعض الأماكن الخطرة»، وأن عليه أن يتوقع مواجهة الموت في أية لحظة، وقيل له آنذاك: «سنشارك في حروب بمناطق توجد فيها مصالح لبلدنا، ومن ثم سنفقد أرواحنا نتيجة ذلك»، وفق تعبيره. وأفاد جايدولين بأن «فاجنر» باتت تستخدم مقاتلين «غير مهرة» خلال الفترة الأخيرة، كاشفًا أن أغلبهم لم يسبق أن انخرطوا في اشتباكات مسلحة، وأوضح أن قادة «فاجنر» باتوا يتصرفون كرجال أعمال أكثر من كونهم قادة عسكريين، مرجعًا ذلك إلى الخسائر الكبيرة التي لحقت بهم في ليبيا. وأوضح أن قادة الشركة الروسية

لم يجروا دراسة صحيحة للمستجدات على أرض الواقع في ليبيا، وأضاف: «لم يضعوا في الحسبان حتى مشاركة تركيا في الاشتباكات»⁽⁴¹⁾.

استخدام فاجنر أداة تخدم الفرص:

لا تزال روسيا تراهن على حضور عسكري غير مباشر في ليبيا من خلال مجموعة «فاجنر» العسكرية. وهذا يُعتبر علامة رئيسية على استراتيجية بوتين في كثير من المجالات. وحتى تغيير طلاء المقاتلات الروسية في سوريا يتناسب مع هذه الصورة. هذا الخليط المعقد من الشركات العسكرية الخاصة يجعل من الصعب تحديد مسؤوليات القوى المتدخلة. وهذه القوى العسكرية الخاصة تضم قناصة وفنيين خبراء باستعمال الطائرات الموجهة. وعلى هذا النحو، نجحت تلك القوى في الشهور الماضية في إسقاط طائرة أمريكية موجهة وأخرى إيطالية، في ليبيا. وهذا يتطلب معرفة عسكرية لا يملكها جيش حفرتر⁽⁴²⁾.

وهذه الاستراتيجية في الحرب لها فوائد بالنسبة إلى روسيا؛ فبهذا يمكن للبلاد أن تقدم نفسها كوسيط دون التخلي عن التزامها العسكري، وفي آن واحد بإمكانها شحن النزاع إلى حين التوصل إلى اتفاق مرحّب به في المفاوضات، كما يمكن لروسيا أن تضمن بجانب أجزاء من سوق الطاقة، السيطرة على طريق اللاجئين المارين عبر ليبيا، وبذلك ستملك روسيا عصا سحرية على صعيد سياسة الهجرة تجاه أوروبا⁽⁴³⁾.

ويمكن تقديم عدة تفسيرات في هذا الموضوع؛ فمن الممكن أن تكون موسكو قد سهّلت وصول المرتزقة إلى ليبيا - مع العلم بأن هذا الوجود لن يكون حاسماً بتاتاً على الأرض - حتى تكون قادرة على رفع المزايدات على الجبهة الدبلوماسية والمطالبة بلعب دور أكبر في الملف الليبي. وقد حصل ذلك؛ ففي بداية يناير 2020، أطلقت موسكو وأنقرة مبادرة مشتركة من أجل وقف إطلاق النار في ليبيا، وبعد ذلك نُظمت قمة شارك فيها كل من السراج وحفرتر بموسكو، كما شارك فلاديمير بوتين في المؤتمر الدولي حول ليبيا الذي نُظّم في برلين يوم 20 يناير 2020⁽⁴⁴⁾.

من الممكن أيضًا -وهذان التفسيران متكاملان- أن يكون الكرملين قد سمح لبريجوجين ببيع خدماته إلى المشير حفتر ما دام ذلك لا يغير، بصفة أساسية، موازين القوى على الأرض؛ إذ توجد الحقول النفطية الليبية أساسًا في المناطق التي يسيطر عليها حفتر. وهناك فرضية محتملة بوجود اتفاق صادق عليه الكرملين بين حكومة طبرق وبريجوجين ينص على أن رجل الأعمال الروسي سيتمكن مقابل تقديمه دعمًا بالمقاتلين في الهجوم على طرابلس، من الوصول إلى صفقة تأمين مواقع المحرقات، وهو النموذج الذي تركز عليه نشاطات بريجوجين في سوريا⁽⁴⁵⁾.

أدوار أخرى لفاجنر في ليبيا:

تشير بعض التقارير إلى أدوار إعلامية تقوم بها فاجنر في ليبيا؛ حيث سعت إلى تشكيل رأي عام مؤيد لـ «سيف الإسلام القذافي» نجل الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، ولحفتر؛ وذلك وفق دراسة نشرها «مركز السياسات السيبرانية» في جامعة «ستانفورد» الأمريكية. كما أظهر تقرير أعدته مؤسسة «دوسير» للأبحاث -ومقرها لندن- أن شركة «فاجنر» أقدمت على أنشطة من قبيل «الدخول في شراكة بقناة (الجماهيرية) التلفزيونية التي تعود إلى نظام معمر القذافي السابق، وبث برامج لصالح «سيف الإسلام» نجل معمر القذافي، ولصالح حفتر، كما أصدرت فاجنر صحيفة موالية لحفتر، وقدمت خدمات استشارية لقناة تلفزيونية مؤيدة له، وقامت بإدارة حسابات تلك الوسائل الإعلامية على مواقع التواصل الاجتماعي. واستندت المؤسسة في تقريرها إلى مراسلات حصلت عليها بشأن أنشطة «فاجنر» في مجال الإعلام بليبيا⁽⁴⁶⁾.

دور آخر سلبي يتمثل في زرع مجموعة فاجنر الألغام الأرضية في منطقة سرت-الجفرة، التي لا تزال تحصد أرواح المدنيين على نحو متكرر، كما يتمثل في اتهامات وزير الداخلية الليبي فتحي باشا باستخدام أسلحة كيميائية من قبل قوات مجموعة فاجنر التي شوهدت صورة روسيا؛ الأمر

الذي يدعم التصور القائل بأن روسيا تدعم الاستبداد في ليبيا، الذي تبلور في يوليو 2019 باعتقال اثنين من عملاء فابريكا تروللي المتحالفين مع يفجين بريجوجين بتهمة التدخل السياسي؛ ما زاد من تلطخ سمعة موسكو في غرب ليبيا⁽⁴⁷⁾.

رابعًا - مستقبل فاجنر في ليبيا:

هناك عدة محددات يمكنها التأثير على مستقبل وجود مجموعة فاجنر في ليبيا والدور الذي يمكن أن تلعبه بعد أن أصبحت الأوضاع شبه مستقرة، بعد تكليف حكومة الديببة بقيادة البلاد خلال مرحلة انتقالية، وصولاً إلى انتخابات عامة في ديسمبر 2021. ولعل أبرز هذه المحددات هو التضييق الأمريكي على أي دور روسي محتمل في ليبيا، بالإضافة إلى رفض مجموعة فاجنر مغادرة ليبيا، وأخيراً التحول الاستراتيجي للموقف الروسي من الفرقاء في ليبيا.

• قلق أمريكي من دور «فاجنر» في ليبيا:

شكّل الوجود الروسي المتزايد في ليبيا، عبر شركة «فاجنر»، مصدر قلق للولايات المتحدة؛ فهي تعمل كأداة مفيدة للتغلب على النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة، والذي لا تتمكن فيه موسكو من مواجهة الولايات المتحدة بشكل مباشر؛ لذلك سعت إلى استخدام الشركات العسكرية الخاصة كأحد الفواعل من غير الدول لتوسيع دائرة نفوذها بصورة غير مباشرة.

في السادس والعشرين من مايو 2020 أعلن رئيس القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا ستيفن تونسيند، أن روسيا أرسلت مقاتلات إلى ليبيا لدعم قوات خليفة حفتر. وأورد الإعلان أن المقاتلات غادرت روسيا إلى سوريا أولاً، وهناك أعيد طلاؤها لتمويه أصلها الروسي، ثم توجهت إلى ليبيا. وزارة الدفاع الأمريكية قالت -على لسان المتحدث باسمها جوناثان هوفمان- إن هذه القوات «تمركزت في قاعدة الجفرة وسط البلاد، وعددها 14 مقاتلة، وهي مزيج من سوخوي 24 وميج 29».

إلا أن الدعم الروسي لقوات حفتر تُنكره روسيا باستمرار، رغم الدلائل التي قدمتها الولايات المتحدة على هذا التدخل، والتي رفضتها روسيا؛ حيث أعلن فلاديمير دزاباروف النائب الأول لرئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الاتحاد الروسي؛ أن «موسكو لم ترسل عسكريين إلى ليبيا، وأن مجلس الاتحاد الروسي لم يتلقَ طلباً بالموافقة على إرسال قوات إلى هناك». وقد حذرت التصريحات الأمريكية في هذا الصدد من تكرار التجربة السورية في ليبيا.

ويأتي الاستهداف الأمريكي للتضييق على أي دور روسي محتمل في ليبيا ليفسر الدعم غير المباشر الذي حصلت عليه التحركات العسكرية لقوات الغرب الليبي، التي سرعان ما أعقبها إعلان بعض المصادر التابعة لحكومة الوفاق عن انسحاب عناصر روسية مقاتلة نظامية وأخرى تابعة لشركة فاجنر التي توفر الخدمات الأمنية في مناطق عديدة حول العالم، وهو الانسحاب الذي أعقبه تراجع لقوات الجيش الوطني الليبي من بعض المواقع المتقدمة في جبهة غرب ليبيا، كما أبدت الولايات المتحدة حساسية شديدة تجاه الدور المحتمل للطيران الحربي الروسي في ليبيا، بعدما أعلنت أفريكوم في نهاية مايو الماضي عن معارضتها الخطوة الروسية بنشر 14 مقاتلة حربية في القواعد الجوية الخاضعة لسيطرة الجيش الوطني الليبي، معتبرةً هذا الإجراء تهديداً مباشراً لأمن دول حلف شمال الأطلسي؛ نتيجة القرب الجغرافي بين ليبيا وجنوب أوروبا⁽⁴⁸⁾.

واتهمت القيادة الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم)، في 24 يوليو 2020، روسيا «بلعب دور غير مفيد في ليبيا من خلال تسليم الإمدادات والمعدات لمجموعة فاجنر. وحسب هذا الاتهام، فإن مجموعة فاجنر لديها 2000 فرد في ليبيا وقواعد في مدينتي سرت والجفرة.

وقد أكدت الولايات المتحدة، من خلال بيان صحفي صادر عن القيادة الأمريكية في إفريقيا، أن لديها أدلة متزايدة على أن روسيا -من خلال مجموعة فاجنر- تواصل نشر معدات عسكرية في ليبيا قادرة على القيام

بعمليات حركية هناك، ورصدت -من خلال صور بالأقمار الصناعية- قوات فاجنر ومعداتها على الخطوط الأمامية للصراع الليبي في سرت. وقال الميجور جنرال برادفورد جيرينج مدير العمليات في أفريكوم، إن «روسيا تواصل لعب دور غير مفيد في ليبيا من خلال تسليم الإمدادات والمعدات لمجموعة فاجنر».

كما وثقت أفريكوم -في سلسلة من البيانات الإعلامية- تقديرًا أمريكيًا بأن روسيا زودت قوات فاجنر العاملة في ليبيا بطائرات مقاتلة ومركبات مدرعة عسكرية وأنظمة دفاع جوي وإمدادات؛ ما زاد تعقيد الموقف وزاد خطر سوء التقدير؛ ما أدى إلى استمرار العنف الذي لا داعي له في ليبيا. وقال العميد بالجيش: «الصور تعكس النطاق الواسع للتدخل الروسي». وأضاف الجنرال جريجوري هادفيلد نائب مدير المخابرات في أفريكوم: «إنهم يواصلون السعي للحصول على موطئ قدم في ليبيا».

- توضح أحدث الصور حجم المعدات التي يتم توفيرها لشركة فاجنر، ومواصلة طائرات الشحن العسكرية الروسية -بما في ذلك IL-76s- تزويد مقاتلات فاجنر، ومعدات الدفاع الجوي الروسية، بما في ذلك SA-22s، موجودة في ليبيا وتديرها روسيا أو مجموعة فاجنر أو وكلاهما. وتُظهر الصور أيضًا شاحنات فاجنر المتعددة الأغراض، ومركبات مصفحة روسية مقاومة للألغام ومحمية من الكائنات موجودة أيضًا في ليبيا.

- وقال جيرينج: «إن نوع المعدات وحجمها يدلان على وجود نية تجاه العمل القتالي الهجومي المستمر، وليس الإغاثة الإنسانية، ويشيران إلى أن وزارة الدفاع الروسية تدعم هذه العمليات».

- في مايو، أفادت القيادة الأمريكية في إفريقيا بأن ما لا يقل عن 14 طائرة من طراز ميج-29 وسو-24 قد تم نقلها من روسيا إلى سوريا؛ حيث تم طمس علاماتها الروسية لتمويه أصلها، ثم تم نقل الطائرات جواً إلى ليبيا، في انتهاك لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة. وتقدر القيادة الأمريكية في إفريقيا بأن الطائرات الحربية تطلق بنشاط في المجال الجوي الليبي.

- قدمت القيادة الأمريكية في إفريقيا، في السابق، أدلة فوتوغرافية على أن فاجنر قد زرع ألغاماً أرضية وأجهزة متفجرة مرتجلة في مناطق مدنية في طرابلس وحولها دون اعتبار لسلامة المدنيين.

- واصلت القيادة الأمريكية في إفريقيا توثيق كيفية استخدام روسيا مجموعة فاجنر كوكيل لها في ليبيا لتأسيس وجود طويل الأمد على البحر الأبيض المتوسط.

- تدعم الولايات المتحدة الحل السياسي في ليبيا وتشجع جميع الأطراف على الالتزام بحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة.

وقد فرضت الولايات المتحدة العام الماضي عقوبات على ثلاثة أفراد وخمسة كيانات مرتبطة بمجموعة فاجنر بعد اتهام مجموعة المرتزقة بزرع ألغام أرضية في طرابلس وحولها خلال عملية الصراع، وهي المجموعات التي تدفقت مع أسلحتها على البلاد منذ أن شن حفتر هجومه على العاصمة طرابلس⁽⁴⁹⁾.

• عناصر «فاجنر» يرفضون مغادرة ليبيا⁽⁵⁰⁾:

ورغم أنه كان من المتوقع أن يغادروا ليبيا في فبراير 2021، فإن عناصر «فاجنر» واصلوا العمل في شرق وجنوب ليبيا مدعومين بطائرات مقاتلة أرسلتها روسيا. وحتى الآن، فإن موسكو غير مستعدة للنظر في انسحاب القوات التي تدعم الجنرال خليفة حفتر، ولا في إمكانية مغادرة دولة لديها أكبر احتياطات نفطية يمكن إثباتها في إفريقيا. ويشير وصول وفد من مراقبي الأمم المتحدة إلى مدينة سرت الليبية إلى احتمال إرسال قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة إلى منطقة وقف إطلاق النار بين سرت والجفرة. ويعتقد أن وجود قوات حفظ سلام دولية في سرت والجفرة سيدفع مرتزقة فاجنر إلى الانسحاب الكامل من المنطقة ما لم تلجأ روسيا إلى عرقلة إرسال هذه القوات عبر مجلس الأمن الدولي.

وكانت فاجنر قد سحبت بعض قواتها من سرت والجفرة إلى المناطق المتاخمة إثر ضغوط داخلية ومحلية لتظهر كأنها انسحبت من المنطقة،

قبل أن يتضح أن هؤلاء المرتزقة لا يزالون يحكمون سيطرتهم على المنطقة.

• التحول الاستراتيجي للموقف الروسي في ليبيا:

أصبحت الأوضاع شبه مستقرة بعد أن نالت حكومة عبد الحميد الدبيبة ثقة البرلمان الليبي في فبراير 2015؛ حيث تم تكليفها بقيادة البلاد خلال مرحلة انتقالية وصولاً إلى انتخابات عامة في ديسمبر 2021؛ الأمر الذي انعكس على الاستراتيجية الليبية تجاه روسيا.

ترحيب روسي بحكومة الدبيبة: في 15 أبريل، سافر رئيس الوزراء الليبي عبد الحميد الدبيبة إلى موسكو لأول مرة، وأجرى محادثات مع كبار المسؤولين الروس حول الحوار الليبي الداخلي واستثمارات قطاع الطاقة. وبعد لقائه الدبيبة، أشاد وزير الدفاع الروسي شويجو بالشعب الليبي ووصفه بأنه «صديق لروسيا»، ودعا إلى استئناف «التعاون الشامل» بين وزارتي الدفاع الليبية والروسية. وتعهد الدبيبة بـ«بناء جسور جديدة» مع روسيا، وشدد على قدرة موسكو على لعب «دور رئيسي» في الاقتصاد الليبي.

هذا التحول الكبير في الاستراتيجية الروسية تجاه ليبيا كان مثيراً للدهشة، خاصةً أن روسيا قدمت دعمًا ماديًا واسعًا لهجوم قائد الجيش الوطني الليبي خليفة حفتر ضد حكومة الوفاق الوطني التي تتخذ من طرابلس مقراً لها، والتي كانت سلف حكومة الوحدة الوطنية بقيادة الدبيبة. وفي 12 مارس، وصف الدبيبة المرتزقة الأجانب -ومن بينهم متعاقدون عسكريون خاصون من مجموعة «فاجنر» الروسية- بأنهم «طعنة في ظهرنا وتهديد للسيادة الليبية».

وأكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف دعم روسيا الانتخابات البرلمانية الليبية في ديسمبر 2021، ورغبتها في تعزيز الشمولية السياسية في ليبيا. وتعززت هذه المبادرات الدبلوماسية بشحن 100 ألف جرعة من لقاح سبوتنيك V إلى ليبيا في 4 أبريل. وكانت هذه اللقاحات هي أول ما وصل إلى ليبيا. وأبدى الدبيبة تقديره لروسيا من خلال وصف الشحنة بأنها «أول قطرة مطر»⁽⁵¹⁾.

موقف متوازن من الفرقاء الليبيين: بدأت روسيا مؤخراً تُبدي موقفاً متوازناً من الفرقاء في ليبيا بعد أن كانت تميل إلى جانب المشير حفتر؛ حيث تحتفظ أيضاً بصلات متبقية مع الجهات الفاعلة المناهضة للنظام، مثل خليفة حفتر وسيف الإسلام القذافي. وفي حال ضعف سلطة حكومة الوحدة الوطنية، قد تسمح استراتيجية الموازنة هذه بنفوذ روسيا في ليبيا ليظل منيعاً أمام التغييرات السياسية على الأرض⁽⁵²⁾.

وفي هذا الصدد، نشر موقع بلومبرج «Bloomberg» تقريراً حول الدور الروسي في ليبيا، اعتمد في مضمونه على معلومات وتحليلات خبراء روس ودبلوماسيين غربيين وغيرهم، يشير إلى أن موسكو لم تحسم أمرها فيما يتعلق بحليفها الرئيسي، ولم تقطع في رهانها من يكون النافذ في القرار السياسي الليبي، وكيف، بمعنى أن حفتر البالغ من العمر 77 عاماً هو خيار للرهان في المدى القصير، لا في المدى الطويل، وأن سيف الإسلام الذي يمثل النظام السابق، الصديق القديم لروسيا، والدائرة الأهم لاختيار الحليف بالنسبة إلى موسكو، يواجه ملاحقة قضائية من المحكمة الجنائية الدولية تحول دون وصوله إلى الحكم سلمياً عبر انتخابات، ولا يملك قوة عسكرية ضاربة تمكنه من أن يكون بديلاً فاعلاً على الأرض. هذه العوائق دفعت الروس إلى أن يتبنوا موقفاً سياسياً يصفه البعض بالمتوازن، لكنه في حقيقته يعكس حالة من عدم اليقين حيال الخيار الأمثل⁽⁵³⁾.

وقامت روسيا بفتح فتح قناة اتصال وتفاهم مع المجلس الرئاسي ورئيسه فايز السراج، ومحاولة التواصل مع «مصراته»؛ الأمر الذي يعكس ما وُصف بالتوازن الذي يفتح المجال لكل الخيارات للتماهي مع الاتجاه الذي تفرضه الظروف المحلية والدولية، وهو موقف مؤقت يمكن أن يتغير بسرعة إذا ما تطور الوضع واحتدم الصراع دولياً حول ليبيا⁽⁵⁴⁾. ويتعدى الاهتمام الروسي المتنامي للملف الليبي الإطار المحلي البحت، بل له بعد إقليمي؛ فهناك أطراف في شمال إفريقيا (الجزائر ومصر) والشرق الأوسط (الإمارات العربية المتحدة، وقطر، وتركيا) والغرب

(فرنسا، وإيطاليا، والولايات المتحدة الأمريكية) ناشطة حاليًا في الساحة الليبية. ويستفيد الجنرال حفر من دعم عدد منها (مصر والإمارات العربية المتحدة، وبشكل أكثر سريةً إيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية)، وهو يشكل بذلك نقطة التقاء لهذه البلدان مع روسيا⁽⁵⁵⁾.

ختامًا، يمكن القول إن فاجنر هي مجموعات عسكرية أشبه بالمرتزقة، تعمل لحساب الحكومة الروسية على أكثر من ساحة دولية، ومنها ليبيا؛ بهدف خدمة المصالح الروسية وتوسيع رقعة النفوذ الروسي؛ الأمر الذي يضمن لها العديد من المكاسب الاستراتيجية؛ حيث بإمكانها أن تقدم نفسها كوسيط بين الفرقاء في ليبيا دون التخلي عن التزامها العسكري، كما يمكنها شحن النزاع إلى حين التوصل إلى اتفاق يخدم مصالحها في المفاوضات، بالإضافة إلى ضمان أجزاء من سوق الطاقة، والسيطرة على طريق اللاجئين المارين عبر ليبيا، الذي يمثل ورقة ضغط على دول الاتحاد الأوروبي على صعيد سياسة الهجرة تجاه أوروبا.

ولا يقتصر دور شركة «فاجنر» العسكرية الروسية، على الجانبين العسكري والأمني فقط في ليبيا، بل يمتد دورها إلى نواح اقتصادية وأخرى إعلامية طبقًا لبعض التقارير التي تشير إلى تدخلها في الإعلام من أجل توجيه الرأي العالم بالبلاد.

وتنظر موسكو إلى الساحل الليبي كموقع استراتيجي مهم، منذ عرض القذافي على روسيا إقامة قاعدة بحرية في بنغازي في نوفمبر 2008؛ لذا يرجح المراقبون أن تتمكن روسيا من الاستفادة من علاقاتها بالمشير حفر في شرق ليبيا لإنشاء قاعدة جوية في طبرق أو قاعدة بحرية في بنغازي؛ وذلك لإضفاء الشرعية على وجودها العسكري وتقييد النفوذ الغربي في ليبيا.

ومن المتوقع أن تستمر روسيا في دعم الفرقاء الليبيين، والتواصل مع الأطراف الدولية الفاعلة في الصراع الليبي؛ وذلك بعد إدراكها أن مصر تدعم التسوية السياسية لتوحيد الأراضي الليبية تحت قيادة وطنية. ومن

المحتمل أن يحدث تقارب تركي روسي في الملف الليبي لتحقيق مصالحهما المشتركة، وأن يتم استخدام مجموعة «فاجنر» لتأمين وحماية هذه المصالح.

الهوامش

1. مطهر الصفاري، أوراق سياسية.. مجموعة فاجنر وروسيا: متلازمتا الإنكار والتوظيف، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 18 مارس 2021 <https://eipss-eg.org/%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%81%D8%A7%D8%BA%D9%86%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%8A%D8%A9>
2. التدخلات الروسية في ليبيا والتحديات الأمريكية.. الدوافع وحدود التأثير- مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 10 يونيو 2020 متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/Xhbt0>
3. Center for for Strategic & International Studies Search- Band of Brothers: The Wagner Group and the Russian State- September 21, 2020 <https://www.csis.org/blogs/post-soviet-post/band-brothers-wagner-group-and-russian-state>
4. أول زيارة لزعيم روسي إلى ليبيا في تاريخ العلاقات الثنائية، موقع روسيا اليوم - 16 أبريل 2008. على الرابط التالي: <https://cutt.us/RHzEC>
5. Fredrik Hellem -Non-State Actors Wagner: Russia's 'Non-State State Actor' Part I- Gery dynamics - March 17, 2021 <https://www.greydynamics.com/russias-non-state-state-actor-part-iv/>
6. عبد الناصر العايد؛ رشيد حوراني، الشركات الأمنية والعسكرية تتنامى بصمت في الشرق الأوسط، صحيفة جسر الإلكترونية، 20 أبريل 2020. على الرابط التالي: <https://cutt.us/mWFu6>
7. أبعاد المصالح المتشابهة للدور الروسي في ليبيا، تقديرات مصرية - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، العدد السادس، يوليو 2020. على الرابط التالي: [file:///C:/Users/NEW%20TOP/Down-loads/6-1%20\(2\).pdf](file:///C:/Users/NEW%20TOP/Down-loads/6-1%20(2).pdf)
8. 8Non-state actors - International Network for Economic, Social & Cultural- (ESCR.NET) <https://www.escr-net.org/resources/non-state-actors>
9. Brothers: The Wagner Group and the Russian State- September, Ibid.
10. عبد الناصر العايد؛ رشيد حوراني، الشركات الأمنية والعسكرية تتنامى بصمت في الشرق الأوسط، صحيفة جسر الإلكترونية، 20 أبريل 2020. <https://cutt.us/xxvIx>
11. مطهر الصفاري، مرجع سابق. <https://eipss-eg.org/%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%81%D8%A7%D8%BA%D9%86%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9>
12. أحمد فريد مولانا، شركة فاجنر الروسية: النشأة والدور والتأثير، المعهد المصري للدراسات، 3 فبراير 2021 على الرابط التالي: <https://eipss-eg.org/%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%81%D8%A7%D8%BA%D9%86%D8%B1-%D9%81%D8%A7%D8%BA%D9%86%D8%B1>
13. Band of Brothers: The Wagner Group and the Russian State- Center for Strategic & International Studies Search 21/9/2021 <https://www.csis.org/blogs/post-soviet-post/band-brothers-wagner-group-and-russian-state>
14. أبعاد المصالح المتشابهة للدور الروسي في ليبيا، مصدر سابق.
15. Anna Borshchevskaia - The role of Russian private military contractors in Africa- Foreign Policy Research Institute- August 21-2020. https://www.fpri.org/article/2020/08/the-role-of-russian-private-military-contractors-in-africa/?fbclid=IwAR3_PMFjFXNeFr7eOB3MCY_glWthZp6DbNcdKT-fVHHaMQmZutG6peMhFP8

16. زيارة القذافي إلى موسكو.. هل ستعقد صفقات عسكرية بمبلغ ملياري دولار؟- موقع روسيا اليوم -
20/10/2008 على الرابط التالي: <https://cutt.us/XlaJy>.
17. Non-state actors – International Network for Economic, Social & Cultural, ibid.
18. Fredrik Hellem –Non-State Actors Wagner: Russia's 'Non-State State Actor' Part I- Gery dynamics –
March 17, 2021 <https://www.greydynamics.com/russias-non-state-state-actor-part-iv/>
19. التدخلات الروسية في ليبيا والتحذيرات الأمريكية، مصدر سابق.
20. أبعاد المصالح المتشابكة للدور الروسي في ليبيا، مصدر سابق.
21. أنس جانلي، «فاجنر» الروسية.. أخطبوط المرتزقة في ليبيا، موقع وكالة الأناضول، 20/4/2020 متاح على
الرابط التالي: <https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%B1/%D9%81%D8%A7%D8%BA%D9%86%D8%B1-22>
22. عبد الناصر العايد، رشيد حوراني، مصدر سابق.
23. عمرو متولي الخياط، شركة فاجنر الروسية المال مقابل الخراب، موقع إضاءات، 20 مارس 2020 على الرابط
التالي: <https://www.ida2at.com/russian-wagner-money-for-ruin/>
24. Russian Wagner mercenaries refuse to leave Libya- Middle East Monitor- March 10, 2021: <https://www.middleeastmonitor.com/20210310-russian-wagner-mercenaries-refuse-to-leave-libya/>
25. مجموعة فاجنر، وكيبديا الموسوعة الحرة، على الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A9_%D9%81%D8%A7%D8%BA%D9%86%D8%B1%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9_%D9%81%D8%A7%D8%BA%D9%86%D8%B1
26. Russia's Wagner Group's presence in Africa goes beyond Libya- 4 march 2021- <https://www.dailysabah.com/world/africa/russias-wagner-groups-presence-in-africa-goes-beyond-libya>
27. أنس جانلي، مصدر سابق.
28. Russia's Wagner Group's presence in Africa goes beyond Libya, ibid.
29. المصدر السابق.
30. تنامي وجود ودور الشركات الأمنية الخاصة في إفريقيا: شركة فاجنر الروسية نموذجاً - مركز الإمارات
للسياسات - 7 يونيو 2020. <https://epc.ae/ar/topic/the-increasing-presence-and-role-of-private-security-firms-in-africa-the-russian-company-wagner-as-a-model>
31. Russian Wagner mercenaries refuse to leave Libya- Middle East Monitor- March 10, 2021: <https://www.middleeastmonitor.com/20210310-russian-wagner-mercenaries-refuse-to-leave-libya/>
32. Brothers: The Wagner Group and the Russian State, ibid.
33. أحمد فريد مولانا، مصدر سابق.
34. روسيا ترفع وتيرة تدخلها العسكري المموه في ليبيا، موقع قناة DW الألمانية، 30 مايو 2020 - اقتباس: <https://cutt.us/MVYmW>
35. Non-state actors, ibid.
36. Fredrik Hellem –Non-State Actors, ibid.
37. السنوسي بيسكري، التدخل الروسي في ليبيا محدداته واتجاهاته، صحيفة الراية القطرية - 19 مارس 2019،
[/https://cutt.us/vu8tb](https://cutt.us/vu8tb)

38. Russia, Wagner Group Continue Military Involvement in Libya, 24/7/2020 - موقع وزارة الدفاع الأمريكي - https://www.defense.gov/Explore/News/Article/Article/2287821/russia-wagner-group-continue-military-involvement-in-libya/fbclid/IwAR2DnQsBLtwmTT9gcBYnV_bFkOqP_-t5XjbSQAabm-FyUO-oiQAV9RKMJ1bc
39. أحمد عسكري، تنامي وجود ودور الشركات الأمنية الخاصة في إفريقيا: شركة "فاجنر" الروسية نموذجاً - مركز الإمارات للسياسات | 07 يونيو 2020 <https://epc.ae/ar/topic/the-increasing-presence-and-role-of-private-security-firms-in-africa-the-russian-company-wagner-as-a-model>
40. المرجع السابق
41. عنصر سابق من "فاجنر" يكشف خفايا شركة الأمن الروسية - موقع الجزيرة مباشر - 18/12/2020 [.https://cutt.us/jlN3R](https://cutt.us/jlN3R)
42. ليبيا: الورقة الروسية الجديدة، المجلة المرجعية حول العالم العربي والإسلامي - 23 فبراير 2017 <https://ori-entxxi.info/magazine/article1731>
43. روسيا ترفع وتيرة تدخلها العسكري الموه في ليبيا، مصدر سابق، اقتباس.
44. عبد الناصر العايد؛ رشيد حوراني، مصدر سابق.
45. المصدر السابق.
46. Russia, Wagner Group Continue Military Involvement in Libya, *ibid*.
47. Samuel Ramani- Russia's Strategic Transformation in Libya: A Winning Gambit?- RUSI.org- 28 April 2021 <https://rusi.org/commentary/russias-strategic-transformation-libya-winning-gambit>
48. السياسة الأمريكية تجاه أزمة ليبيا.. حسابات حذرة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية - تقديرات مصرية، العدد السادس، يولييه 2020 اقتباس <https://www.ecsstudies.com/wp-content/uploads/2020/09/6-1.pdf>
49. Foreign Policy - Pentagon Says UAE Possibly Funding Russia's Shadowy Mercenaries in Libya - 30/11/2020 <https://foreignpolicy.com/2020/11/30/pentagon-trump-russia-libya-uae/>
50. Alex Kassidiaris - inside over - The Wagner Group Paradox- 27 DECEMBER 2019 <https://www.insideover.com/war/the-wagner-group-paradox-and-the-mainstream-media-fallacy.html>
51. Ramani, *ibid*.
52. المصدر السابق.
53. السنوسي بيسكري - مصدر سابق 15.
54. التدخلات الروسية في ليبيا والتحذيرات الأمريكية، مصدر سابق.
55. أبعاد المصالح المتشابكة للدور الروسي في ليبيا مصدر سابق

4

شركة الصادات التركية ... ذراع تركيا في الإقليم

*ماري ماهر

مقدمة

تاريخياً، يُنظر إلى الهياكل العسكرية والأمنية والاستخباراتية التقليدية التركية باعتبارها المكونات الرئيسية للدولة العميقة التي تستند إلى أسس رسمية وشرعية ودستورية في لعب أدوار حامية للقيم والمبادئ العلمانية والكمالية الحاكمة لتركيا، منذ أن وضع كمال الدين أتاتورك لَبِنَتِهَا الأولى عام 1923. وربما يعود ذلك إلى الطبيعة الارتباطية بين مؤسس الدولة القومية التركية الحديثة والقوات المسلحة؛ فقد عمل أتاتورك قائدًا أعلى للقوات المسلحة خلال حرب الاستقلال عام 1922، ولم تؤدَّ استقالته من الجيش وتوليهِ منصب رئيس مدني إلى تقليص دور المؤسسة العسكرية، بل نشأت علاقة تكافلية بينها وبين حزب الشعب الجمهوري الذي كان آنذاك الحزب الوحيد ونُظر إليه باعتباره ذراعًا سياسية للجيش.

وعقب تبني نظام التعددية الحزبية عام 1945، وخسارة حزب الشعب الجمهوري السلطة لأول مرة عام 1950 لصالح الحزب الديمقراطي المعارض بقيادة عدنان مندريس؛ انتهى الانسجام بين الجيش والدولة المدنية، وانسحب الجيش من الحياة السياسية إلى هيكل الدولة العميقة، وتعاهد كبار الضباط على التواصل السري والولاء لمصالح الدولة العليا. ومن هنا، شرعت القوات المسلحة في سلسلة من الانقلابات العسكرية استهدفت الحكومات ذات

الصبغة الدينية، استُهلّت عام 1960 بالانقلاب على رئيس الوزراء عدنان مندريس وإعدامه بعد 10 سنين من الحكم، ثم انقلاب عام 1993 على الرئيس تورغوت أوزال، وانقلاب عام 1977 على رئيس الوزراء نجم الدين أربكان.

وبحلول بدايات القرن الحادي والعشرين جاء حزب العدالة والتنمية ذا الأيديولوجية الدينية - بقيادة رجب طيب أردوغان الذي يحكم البلاد منذ 20 عامًا - إلى السلطة محملاً بمشاعر توجس ومعاداة تجاه الهياكل العسكرية والاستخباراتية، ناجمة عن قراءة أيديولوجية للإرث التاريخي تزعم أن الأمة التركية هي في جوهرها نظام حكم إسلامي متدين، وأن النخبة العلمانية - التي غالبًا ما يمثلها الجيش - سعت إلى تقييد أو إنكار طابعها الإسلامي الأساسي، ممزوجة بخبرة شخصية تتعلق بسجن أردوغان نفسه 4 أشهر عام 1999.

لكن في الوقت نفسه، ورث الحزب ورئيسه منهجية عمل الدولة العميقة، فاتجه إلى إنشاء هياكل شبه عسكرية ذات صبغة أيديولوجية راديكالية موازية لمثيلتها الرسمية، وربما تتجاوزها من حيث المهام الموكلة إليها والصلاحيات المخولة إليها؛ للعمل ضد خصومه الداخليين والخارجيين.

وعليه، تكوّن هيكل نظام أردوغان شبه العسكري من ثلاثة مستويات؛ يشكل أولها المجموعات العسكرية التي تعمل كمتعاقدين أمنيين، ويُعهد إليهم بتنفيذ عمليات سرية لا تستطيع مؤسسات الدولة الرسمية تحمل تبعاتها القانونية أو السياسية، بينما يتشكل المستوى الثاني من مجموعات العصابات والمافيا وقادتها الذين يستخدمهم أردوغان كرادع لخصومه والأعداء المتصورين داخل البلاد، وللتوغل داخل البلدان المستضيفة للجاليات التركية، فيما يضم المستوى الثالث المنظمات الشبابية التابعة لحزب العدالة والتنمية المسئولة عن تجنيد الشباب بهدف ضمان ولائهم إلى النظام.

وتركز هذه الدراسة، في الأساس، على المستوى الأول المتعلق بالشركات الأمنية الخاصة، وتحديدًا شركة صادرات للاستشارات الدفاعية والصناعية والبناء والتجارة، التي تتولى إدارة التصعيد بعيداً عن السياسة الرسمية للدولة على المستويات الأمنية والعسكرية وفقاً للأنماط الهجومية والدفاعية،

بينما تتولى الهياكل الأمنية والاستخباراتية إدارة ومعالجة الملفات السياسية والإقليمية بمفهوم مؤسساتي.

أولاً- التعريف بالشركة واختصاصها:

صادات هي شركة شبه عسكرية خاصة مسجلة تتبنى أيديولوجية سلفية جهادية، تُعد الأولى في تركيا التي تقدم خدمات التدريب والاستشارات الأمنية والعسكرية في قطاع الدفاع والأمن الداخلي الدولي، وهي مستوحاة من مفهوم الشركات العسكرية والدفاعية الخاصة التي ازدهرت في الدول الغربية على مدى العقود الماضية. وقد تأسست الشركة في 23 فبراير 2012، من قبل 23 ضابطًا وضابط صف من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة التركية الذين فصلوا من الخدمة لتوجهاتهم الدينية المتطرفة، ويرأسهم العميد السابق عدنان تانريفيردي. وجاء تأسيسها بأمر من أردوغان؛ لاستخدامها جنبًا إلى جنب مع المنظمات شبه العسكرية الأخرى، لخدمة أجنده الخاصة داخل البلاد وخارجها. ومن ثم، فإنها تندرج ضمن فئة «الجيش غير النظامية الثورية» التي يُعهد إليها مهام دعم الاضطرابات والصراعات الدينية، والأنشطة التخريبية، والاعتيالات السياسية، وتغذية الأفكار الثورية الراديكالية في مناطق النزاعات⁽¹⁾.

وعند التأسيس، كان رأسمالها الأول المدفوع 643 ألف ليرة تركية (367 ألف دولار)، وهو رقم متواضع -على ما يبدو- لشركة منخرطة في سوق الصناعات العسكرية والدفاعية. وبعد شهرين، قامت صادات بتعديل عقد التأسيس ليكون لها مطلق الحرية في أنشطتها. وفي 28 يونيو 2016 زاد رأسمالها التشغيلي إلى 880 ألف ليرة تركية، ثم تمت زيادة رأس المال مرة أخرى إلى مليون و584 ألف ليرة تركية في نوفمبر 2020، ونقلت الشركة مكتبها إلى موقعها الحالي في منطقة بيليك دوزو بإسطنبول في مايو 2019⁽²⁾.

ويتألف مجلس الإدارة من «عدنان تانريفيردي» وابنه الذي يعمل رئيسًا تنفيذيًا للشركة «علي كامل مليح تانريفيردي»، و«محمد زلكا»، و«محمد

ناسي إيفي»، و«هالوك يلدريم»، بحيث يمتلك تانريفيردي وابنه حصة الأغلبية في الشركة. واعتباراً من نوفمبر 2020 تم إدراج 47 مساهماً آخرين منهم: علي أوزدن، ومحمد دميرطاش، ومصطفى نجات جوفينش، ومصطفى بوزجيك، ومحمد أمين كوجاك، وكمال شاهين، ورشات فيدان، ومصطفى باشاران، وإرسان إرجور، وخلوصي جولن، وحياتي أتالي، وعلي كوزار، وأحمد جنكيزون تانجورين، وعلي كوزار، ويعقوب إيفرجين، ويحيى أوزتورك، ونور الدين يافوز، ومحمد إلهان، ومصطفى حاجي ومصطفى أوغلاري، وأيوب إسماعيل كلينك، ومحمد عبد الله كابلان، وعثمان قاشماز، وظافر شاهين، وجيتين تشانك، وأورهان أديمان، ومصطفى يارولكس، وميهيلان أديمان، ومصطفى إيرولكس، وكوهان أديمان، وأومير نيسي، وصلاح الدين أرسلان، ويافوز سولومشي، وأحمد تركان، وفتحي كيران، وجوركان أونات، وعرفان كاليكان، ومحمد إنكايا، وصادق باكسوي، ويافوز أوغلو، وخير الدين كوكوز أوغلو، وسعيد جيهان⁽³⁾.

مساهمو صادرات اعتباراً من 2020

وحسب موقعها الإلكتروني، تعمل صادرات مع فروع الحكومة التركية والحكومات الصديقة التي ترتبط بعلاقات ودية مع أنقرة، وتتمثل مهمتها في «خلق بيئة للتعاون بين البلاد الإسلامية في مجالي الدفاع وصناعة أدوات الدفاع، وخلق جيش مكثف ذاتياً للعالم الإسلامي من خلال تقديم الخدمات في مجالات تنظيم القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي، وتقديم الاستشارات الاستراتيجية في مجالات الأمن الداخلي والدفاع والتدريب والمعدات العسكرية، بما يؤهله لأخذ المكانة التي يستحقها بين القوى العظمى في العالم».

وتمتلك الشركة عددًا غير معلوم من معسكرات التدريب داخل تركيا؛ لكن أهمها وأبرزها على الإطلاق المعسكر الرئيسي بباكور كردستان المنشأ

في منطقة ريفية على طريق آمد ديار بكر، وشهد تدريب عدد كبير من عناصر تنظيم داعش، ومرتزة حزب الله التركي، بجانب عناصر جماعات مسلحة ومنتشدة أخرى؛ إذ تلقوا تدريبات في مجالات فنون القتال والحرب غير النظامية، ويضم ثلاثة مخازن سلاح في مناطق الحدائق والغابات القريبة⁽⁴⁾. علاوة على معسكرات أخرى بمناطق بطمان وأروفه ووان وتوكات وكونيا، ومركز للتدريبات الأولية في يايلاداغ منشأ على أراضٍ تابعة للقوات البحرية، وتتلقى عناصره تدريبات عسكرية واستخباراتية وتقنية ومهارات استخدام المعدات الحربية، فضلاً عن معسكرات فرعية في مناطق نشاطها بسوريا وليبيا.

وتعتبر صادات الذراع العسكرية لحزب العدالة والتنمية الحاكم، ويتبعها مركز الدراسات الاستراتيجية للمدافعين عن العدالة (ASSAM) التابع لمنظمة جمعية المدافعين عن العدالة، الذي أسسه تانريفيردي أيضاً، وكلاهما جزء من منظومة أردوغان السرية والعقل المدبر لأطماعه التوسعية.

أدوار الشركة:

على غرار مثيلتيها الروسية والأمريكية، تختص الشركة بتنفيذ العمليات المشبوهة وغير المشروعة «القدرة» داخلياً وخارجياً بما يتيح لأنقرة قدرة أكبر من المرونة والفاعلية لتحقيق أهداف استراتيجية أوسع، وتنفيذ عمليات استخباراتية وعسكرية وأمنية دقيقة، وأحياناً العمل كوسيط بين الفاعلين غير الدوليين والهياكل المؤسسية الرسمية، مع القدرة على التملص من المسؤوليات القانونية والأخلاقية والكلفة السياسية لأنشطتها، وهو ما جعلها مشهورة بمسميات عدة؛ منها «بلاك ووتر تركيا»، و«ميليشيات أردوغان»، و«الحرس الثوري التركي» و«الجيش السري لأردوغان»⁽⁵⁾. وفي هذا السياق، تختص الشركة بمجموعة من الوظائف؛ منها:

• التدريب:

تشير صادات إلى نمط تدريبي مزدوج يستهدف الجيوش النظامية للدول، بجانب تقديم التدريب والتسلح والدعم اللوجستي للمجموعات المسلحة غير النظامية النشطة في مناطق الصراعات المختلفة تحت إشراف الاستخبارات التركية، وتندرج ضمن نمط تكتيكات حرب العصابات والحرب الهجينة، وتشمل «الحرب غير النظامية» و«الرمية بالقنص»، و«العمليات الأرضية»، و«إطلاق النار بالقنص»، و«الحماية»، و«الدمار»، و«الحرب غير المشروعة»، و«القتال الفردي المتقدم»، و«المراقبة الأمامية للمدفعية والهاون»، و«صيد الدبابات والمركبات المدرعة»؛ وذلك في نطاق البرنامج التدريبي «الحرب غير المشروعة»⁽⁶⁾. وتقدم الشركة تدريبات على تنظيم الحرب غير النظامية وعناصرها في الكمان والغارات وقطع الطرق والتدمير والتخريب وعمليات الإنقاذ والاختطاف، وأنشطة لمواجهة هذه العمليات. ومن بين الدورات التي قدمتها الشركة في نطاق هذه الدورة «المخابرات» و«عمليات حرب العصابات» و«عمليات الإنقاذ والاختطاف» و«عمليات القوات الخاصة» و«الحرب النفسية». وتحدد تلك الدورة مجموعة من المهارات مطلوبًا اكتسابها تشمل: الحرب النفسية والعمليات والتخريب والمداهمة والكمائن والتدمير والاعتقال والإنقاذ والخطف والإرهاب وحركات الشوارع والسرية⁽⁷⁾.

ويتم توفير الأسلحة والذخيرة المطلوبة للتدريب في الغالب من المخزون غير المسجل للقوات التركية، كما يتم تجاهل قوانين الحرب في هذه التدريبات التي تُعقد دون أي سند قانوني.

• تجنيد المرتزقة:

كان أحد دوافع تأسيس الصادات العمل كمنظمة تخرج منها الميليشيات والمرتزقة؛ إذ تتولى استقدامهم والاتفاق معهم وتحديد أجورهم ومصادر تمويلهم والمهام الموكلة إليهم. ويأتي معظم المرتزقة الأجانب

الذين تجلبهم الشركة وتدريبهم وتنظيمهم وتستخدمهم في العمليات الدولية من عصابات القوقاز (في الشيشان وطاجاكستان وكازاخستان وأذربيجان وروسيا) بجانب عناصر القاعدة وداعش، ثم ترسلهم إلى بؤر الصراع في سوريا والعراق عبر تركيا؛ إذ تتعاون صادرات مع العديد من المنظمات الإرهابية؛ فعلى سبيل المثال، لديها علاقات عميقة مع تنظيم العصابات المعروف بإمارة القوقاز الإسلامية بحيث تدرب عناصرهم وترسلها إلى سوريا مقابل توفير الأسلحة والمساعدات المالية للتنظيم، وبينما تسلم الأسلحة لفرع التنظيم في جمهورية داغستان الروسية المتمتعة بالحكم الذاتي، تُسلم الأموال إلى القائد الحالي للتنظيم أبو محمد قداري⁽⁸⁾.

كما أنها تلجأ إلى تجنيد عناصر من جماعة خراسان وإرسالهم إلى سوريا وهو التعاون الذي انقلب على تركيا بتورط الجماعة في الهجوم بالقنابل على مطار أتاتورك بإسطنبول في 28 يونيو 2016، مخلفًا 36 قتيلًا و147 مصابًا. وقد أظهر تحقيق روسي أجراه الضباط المتقاعد ليوردانوف عام 2015 مع 889 شخصًا لمشاركتهم في الحرب بالعراق وسوريا؛ أن 25% منهم على صلة بصادات، ومعظمهم من أصل قوقازي، سافروا بجوازات سفر تركية قدمتها لهم صادرات والقنصليات التركية في روسيا. وعليه، قدمت موسكو ملفًا كبيرًا إلى مجلس الأمن تناول الأنشطة الدولية غير القانونية لصادات وكيفية استخدامها كألية ابتزاز للضغط على روسيا والصين ودول الاتحاد الأوروبي⁽⁹⁾.

• الترويج للصناعات العسكرية التركية:

تسوق الشركة المنظومات التسليحية التركية، وتزود عملاءها -خاصةً في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا- بكافة أنواع الأسلحة والعربات العسكرية وقطع الغيار والمواد المتفجرة وغيرها من المعدات العسكرية، ابتداءً من التسليح الفردي الخفيف وصولًا إلى الطائرات والمدرعات الخفيفة وقطع

الغيار والذخائر، فضلاً عن توفير احتياجات القوات الشرطة من معدات مكافحة الشغب وأنظمة المراقبة والتتبع اللازمة لحماية الشخصيات الهامة والأمن الداخلي لمختلف المؤسسات والشركات، عبر سلسلة تعاقدات تجعلها واجهة للصناعات العسكرية التركية كبائع ووسيط، بما يساعد على تعزيز صناعة الدفاع التي تخضع، إلى حد كبير، لسيطرة عائلة أردوغان وشركائها.

• المهام الأمنية والاستخباراتية:

تستغل صادرات اتفاقيات التعاون العسكري والتدريب الموقعة بين تركيا والحكومات الصديقة، مدخلاً للانخراط في مهام أمنية غير مشروعة تخدم أهداف أنقرة، كدعم بعض الأطراف في النزاعات المسلحة، والتأثير في عملية صنع القرار، وتوجيه نتائج الانتخابات الداخلية، وخلق حكومات موالية، وتغذية الصراع الهوياتي. ويضاف إلى ذلك، أن انتشار وكلائها على امتدادات جغرافية واسعة يتيح توفير معلومات استخباراتية لصالح المخابرات التركية⁽¹⁰⁾.

• توظيف المرتزقة:

يتبنى صناع القرار الاستراتيجي الأتراك توجهاً بتغيير أنماط الصراعات العسكرية أو المسلحة، بحيث لا يرجح اندلاع حروب كبرى بين الجيوش، بل يقتصر مفهوم الحرب على مناطق الصراع الخارجة عن سيطرة الدولة، والصراعات العنيفة بين الميليشيات والمرتزقة والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية. وعليه، يكون توظيف المرتزقة نقطة محورية مهمة لخدمة مصالح الدولة⁽¹¹⁾.

• تقديم الاستشارات العسكرية:

تقدم صادرات خدمات استشارية فنية وعسكرية ودفاعية أو شراء أسلحة وذخيرة، وتقديرات عسكرية وأمنية، لكل من الدول والجماعات المسلحة على السواء، من قبل الضباط وضباط الصف المتقاعدين خريجي الأكاديميات

الحربية وأكاديميات القوات المسلحة، والقادة السابقين الذين خدموا في الألوية والفيالق والجيش وما يعادلها من تسميات في القوات الأخرى، والذين خدموا في قيادة القوات ومقرات قيادة الأركان العامة وفي الملحقات العسكرية ومقرات حلف الناتو، فضلاً عن الذين خدموا في مقرات وقيادات قوات الأمن الداخلي التي تحارب الإرهاب، والذين خدموا مدرسين ضمن كوادرات التدريس للمؤسسات التعليمية⁽¹²⁾.

الروابط مع الحكومة التركية:

تبرز جملة من المؤشرات الكاشفة عن ارتباط صادرات بأجهزة الدولة وقادتها الحاليين، نستعرضها تاليًا:

• الطابع العلني والقانوني:

بعكس مجموعة فاجنرالروسية التي لا تمتلك شركة مسجلة بهذا الاسم، لا داخل روسيا ولا خارجها، والتي لا يوجد لها سجل رسمي ولا يتم الإعلان عن نشاطها عبر الإنترنت؛ فإن صادرات شركة مساهمة متعددة الشركاء، مشهورة ومدرجة ضمن جريدة السجل التجاري التركي في الصفحة 825 من العدد 8015 بتاريخ 28 فبراير 2012، برقم 809300، وتحت اسم «SADAT International Defense Consulting Construction Industry and Trade Joint Stock Company» أي «شركة صادرات الدولية للاستشارات الدفاعية وصناعة البناء والتجارة»، باعتبارها شركة خاصة هادفة إلى الربح، ويقع مقرها الرئيسي المُعلن في إسطنبول. وفي 28 فبراير 2018، مُنحت شهادة «الشركة الأمنية الخاصة» من قبل ولاية إسطنبول وفقًا للقانون رقم 5188 ولائحته التنفيذية⁽¹³⁾.

علاوة على أنها تُقدم تعريفًا بأهدافها وأنشطتها ورؤيتها لأحداث ما سُمي الربيع العربي، وسبل حل القضايا الإقليمية المركزية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، ضمن كُتيب منشور على موقعها الإلكتروني، فضلاً عن علنية هيكلها التنظيمي بقيادة عدنان تانريفيردي، ووجود تقدير تقريبي لعدد الأفراد

الذين يعملون مستشارين، والذين يقدرون بما بين 50 و200 ضابط متقاعد من مختلف فروع وتخصصات القوات المسلحة سبق فصلهم من الجيش لانتماءاتهم الدينية المتطرفة⁽¹⁴⁾.

• صلات مؤسسيها بأجهزة الدولة:

تأسست الشركة على يد 23 ضابطًا سابقًا في القوات المسلحة، في مقدمتهم رئيسها العميد المتقاعد عدنان تانريفيري، الذي يتمتع بخبرات عسكرية واسعة؛ إذ تخرَّج في الأكاديمية العسكرية عام 1964، وعمل ضابط مدفعية عام 1966، وتمت ترقيته إلى رتبة رائد في 30 أغسطس 1980، وفي العام نفسه أصبح ضابط أركان، وحصل على دورة الحرب غير التقليدية، ثم رُقيَّ إلى رتبة مقدم في 30 أغسطس 1984، فرتبة عقيد في 30 أغسطس 1987. وفي عام 1990، تم تعيينه في قيادة فوج مدفعية الفيلق الثامن، وأثناء توليه هذا المنصب، أصبح عميدًا في 30 أغسطس 1992، وشغل منصب رئيس دائرة صحة القوات البرية بعد قيادة اللواء الثاني المدرع في إسطنبول قبل أن يتقاعد عام 1996 على خلفية «قيامه بأنشطة رجعية داخل القوات المسلحة». وكان قد شغل أيضًا منصب رئاسة هيئة الأركان العامة للحرب الخاصة، ورئاسة منظمة الدفاع المدني في جمهورية شمال قبرص التركية⁽¹⁵⁾.

ولعل تعيين تانريفيري مستشارًا أولًا لأردوغان وعضوًا بلجنة الأمن والسياسة الخارجية في أغسطس 2016 بعد وقت قصير من محاولة الانقلاب الفاشلة، ومشاركته في اجتماعات الأمن القومي؛ دلالة إضافية على صلاته بالنظام التركي. ولا يتورع مسئولو الشركة عن الإفصاح علنًا بشأن صلاتهم الحكومية؛ فقد اعتبر مؤسسها تانريفيري أن «نشاط الشركة يتم في إطار السياسة الخارجية للدولة»، فيما أكد ابنه علي كامل مليح تانريفيري الرئيس التنفيذي للشركة، خلال مقابلة إذاعية في 22 يناير 2021، أنهم يعرضون على وزارة الخارجية وجهاز المخابرات الوطنية ووزارة الدفاع طلبات الكيانات الأجنبية للحصول على المساعدة العسكرية أو الدفاعية أو الفنية من الشركة لاستجلاء آرائهم⁽¹⁶⁾.

• المشاركة في صياغة وتنفيذ القرارات الحكومية:

تتميز شركة «صادات» عن مثيلاتها الدولية العاملة في منطقة الشرق الأوسط، بتجاوز أدوارها المهمات التي لا تستطيع المؤسسات الأمنية والاستخباراتية والعسكرية القيام به لاعتبارات سياسية وقانونية، إلى تقديم خدمات أمنية واستخباراتية استشارية لصناع القرار الاستراتيجي، والمشاركة في رسم وصياغة سياسات الدولة الخارجية، باعتبارها جزءاً من منظومتها الأمنية والسياسية؛ حيث لا يزال تانريفيردي يلعب دوراً حاسمة في استراتيجية الحكومة الدفاعية والعسكرية رغم تركه منصبه الرسمي مستشاراً عسكرياً لأردوغان في يناير 2020، على خلفية تصريح مثير للجدل قال فيه إن صادات تمهد الطريق لظهور «المهدي المنتظر»⁽¹⁷⁾.

إذاً تعتبر تانريفيردي، في أحد مقاطع الفيديو غير المؤرخة، أن حكومة حزب العدالة والتنمية تبنت الرؤية التي طرحها لشكل السياسات العسكرية الواجب صياغتها، وفي مقدمتها قرار نشر القوات التركية في ليبيا، وسياسة تسليح وتدريب قوات حكومة الوفاق الوطني السابقة، ونشر طائرات مسلحة بدون طيار شمال قبرص، وتنفيذ العمليات العسكرية الثلاث شمال سوريا التي كان آخرها في أكتوبر 2019، وإقامة قاعدة عسكرية تركية في قطر، وإنشاء أكبر قاعدة عسكرية أجنبية لتركيا في الصومال، وإرسال شحنات أسلحة سرية محتملة إلى نيجيريا، والتعاون العسكري مع باكستان بما في ذلك التدريبات المشتركة والمنح العسكرية وتوريد قطع غيار المعدات العسكرية إليها، وتوسيع صناعة الأسلحة المحلية التركية وصادرات الأسلحة، وتوظيف الجالية التركية في الخارج لأغراض التجسس، وبناء أكثر من 100 مسجد في الخارج، والتعاون العسكري لخلق علاقات قوية بين تركيا والدول المتحدثة باللغة التركية، وتقوية العلاقات فيما بينهم، والمناورات السياسية لقيادة العالم الإسلامي، مثل قمة ديسمبر 2019 في كوالالمبور بين الرئيس أردوغان والرئيس الإيراني السابق حسن روحاني وأمير قطر تميم بن حمد آل ثاني ورئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد⁽¹⁸⁾.

كذلك تعتبر الشركة نفسها مكتملاً للأدوار الاستشارية والدفاعية والتدريبية التي تقدمها وزارة الدفاع للدول الصديقة، وتلك التي تفوق قدراتها وإمكاناتها؛ ففي تعريفه لمهام الشركة، قال تانريفيردي: «توفر القوات المسلحة التركية خدمات التدريب والاستشارات والمعدات لـ 22 دولة تركية وإسلامية. لكن لا يمكنها الاستجابة لجميع احتياجات 61 دولة إسلامية في مجال الدفاع، ومن ثم ستبلي الشركة هذه الحاجة بدعم 64 ضابطاً وضباط صف يحترمون خصوصيات الدول الإسلامية».

ولعل رد الشركة على سؤال برلماني قدمه النائب عن حزب الشعب الجمهوري مرسين فكري ساغلار في أول يوليو 2016، وجهه إلى رئيس الوزراء السابق بن علي يلدريم، بشأن تقديم «صادات» تدريبات حرب غير تقليدية لجماعات إرهابية متطرفة تقاتل في سوريا بما يخلق بديلاً للقوات المسلحة التركية.. لعل هذا الرد يكشف حجم ومستويات التنسيق مع الهياكل العسكرية والأمنية الرسمية؛ إذ جاء في بيان الشركة أنها تعمل في نطاق القانون التجاري، وأنه قد تم إخطار وزارتي التجارة والدفاع الوطني بإنشائها، كاشفةً أنها اتخذت مبادرات لشراء وبيع منتجات الصناعة الدفاعية المحلية والدولية، وهي منتجات لا يمكن شحنها إلا بإذن من وزارتي الدفاع والخارجية.

• المرجعية الدينية:

كجزء من عملية التحول الاستبدادي للنظام التركي، اتجه حزب العدالة والتنمية إلى محو الهوية العلمانية الحاكمة منذ إعلان الجمهورية التركية الكمالية على يد مصطفى كمال أتاتورك عام 1923، التي عملت كضامن لقيم الديمقراطية، وإلى أن تستبدل مكانها أيديولوجية إسلامية. ولما كانت الهياكل الأمنية والاستخباراتية التقليدية -التي يُنظر إليها باعتبارها جزءاً من الدولة العميقة- العائق الأكبر أمام طموحات أردوغان السياسية؛ اتجه إلى تطوير شبكة من الهياكل الأمنية الموازية غير الرسمية ذات الطابع الميليشياوي، تتمتع بغطاء قانوني شرعي، وتضطلع بمهمة عزل أردوغان عن التهديدات والمخاطر المهددة لبقائه.

وضمن هذا السياق، جاء تأسيس «صادات» التي تلتزم بالمبادئ الدينية والبرامجية لحزب العدالة والتنمية، وتحمل عداءً للمبادئ التأسيسية للجمهورية الكمالية، خاصة الآراء التي تركز على حماية الدولة العلمانية والبنية الاجتماعية، معتبرةً أن اليسار والكماليين أعداء الدين.

وقد عبرت الشركة عن هويتها ومرجعيتها الدينية الإسلامية غير مرة؛ فموقعها الإلكتروني عرّف مهمتها بـ«مساعدة العالم الإسلامي ليكون من القوى العظمى، بخلق بيئة تعاونية في مجالات الدفاع وصناعات الدفاع»، كما أن شعارها المتضمن خريطة للدول الإسلامية ملونة بالأخضر وفي قلبها تركيا المتزعمة لهذه الجغرافيا ملونة بالأحمر؛ لا يُخفي أهدافها في تأسيس «اتحاد كونفيدرالي للدول الإسلامية»، تضم 61 دولة ذات أغلبية مسلمة؛ منها 27 في آسيا، و28 في إفريقيا، و4 في أوروبا، و2 في أمريكا اللاتينية. وتُبين الوثيقة ذات الصبغة الدينية التي صاغها مركز الدراسات الاستراتيجية للمدافعين عن العدالة (ASSAM) الذراع السياسية للشركة، تحت عنوان «دستور اتحاد الدول الإسلامية»، بجلاء شديد، وبما لا يدع مجالاً للشك؛ اضطلاعها بتنفيذ المشروع الاستعماري التركي المستند إلى أسس أيديولوجية دينية راديكالية⁽¹⁹⁾.

إذ نص ديباجة الدستور على أنه يقوم على الشريعة؛ فقد جاء فيها: «تأكيداً للوجود الأبدي للبلدان الإسلامية ووحدة دولة الجمهورية الكونفيدرالية السامية غير القابلة للتجزئة؛ فإن هذا الدستور، يتماشى مع مفهوم الأمة الذي أدخله القرآن وسنة نبينا». وتنص المادة 8 على أن «السيادة للشريعة، وتمارسها من خلال الأجهزة المخولة، على النحو المنصوص عليه في المبادئ المنصوص عليها في الدستور. ولا تكون السيادة إلا بأحكام الشريعة»، فيما تُشير المادة 9 إلى «السلطة التشريعية المتوافقة مع أحكام الشريعة»⁽²⁰⁾.

وعلاوةً على ذلك، تنص المادة 11 على أنه «تُمارس السلطة القضائية محاكم مستقلة ومحايده وفق أحكام الشريعة الإسلامية». وكذلك تنص المادة 12 على أنه «يستفيد المواطنون المسلمون وغير المسلمين في اتحاد الدول

الإسلامية والاتحادات الإقليمية والدول الوطنية من الشريعة الإسلامية. ويمارس غير المسلمين أنشطتهم الدينية، ويصلون بالقدر الذي تسمح به أحكام الشريعة». وتنص المادة 13 على أن «أحكام الدستور المنصوص عليها في أحكام الشريعة الإسلامية، هي قواعد قانونية أساسية ملزمة للأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية والسلطات الإدارية وغيرها من المؤسسات والأفراد لاتحاد الدول الإسلامية والاتحادات الإقليمية والدول الوطنية. ولا يجوز أن تتعارض القوانين مع أحكام الشريعة والدستور»⁽²¹⁾.

بينما تنص المادة 14 على أن «الحقوق والواجبات الفردية، والحقوق والواجبات الاجتماعية والاقتصادية، والحقوق والواجبات السياسية؛ ينظمها اتحاد الدول الإسلامية والاتحادات الإقليمية والدول الوطنية وفقاً للقرآن الكريم، وسنة نبينا والقوانين العالمية. ولا يجوز تطبيق أي لأحة تتعارض مع هذه القواعد». أما المادة 69، فجاء نصها كالتالي: «لا يجوز أن تتعارض الأنظمة والبرامج وأنشطة الأحزاب السياسية مع أحكام الشريعة الإسلامية»⁽²²⁾.

وتتطلب عدة مواد في الدستور من المسؤولين الحكوميين أداء يمين تستند إلى القرآن الكريم؛ إذ تنص المادة 82 على ما يلي: «يؤدي رؤساء وأعضاء مجلس الدولة عند توليهم مناصبهم اليمين التالية: أقسم بشرف ونزاهة أمام القرآن الكريم أن أحافظ على الوحدة الإسلامية، وأن أظل مخلصاً للقرآن والسنة، لضمان العدالة الإلهية واستمرارها في الجغرافيا الإسلامية على حساب حياتي»، بينما تنص المادة 105 على أنه «تنشئ الجمهورية الكونفيدرالية مجلساً للشئون الدينية في الجمهوريات الاتحادية الدينية والولايات القومية لكل منهما». وتُضيف المادة 108 أنه «يقوم المجلس الأعلى للشئون الدينية ومجلس الشئون الدينية بتقييم مدى توافق مشاريع القوانين، والقوانين التي أدخلتها الجلسة العامة للمجلس، وقرارات رؤساء الجمهوريات والولايات مع مبادئ الأدلة الشرعية. ويجب عليهم إخطار رئاسة الجمهورية ورئاسة الدولة فيما يتعلق بتقييماتهم»⁽²³⁾.

وأخيراً تشرح المادة 26 نظام التعليم الديني والثقافي على النحو التالي: «يجب أن تتم التربية والتعليم الديني والأخلاقي تحت إشراف الدولة ورقابتها. ويكون تعليم الثقافة والأخلاق الدينية أحد الدروس الإلزامية في المناهج الدراسية من المدارس الابتدائية إلى الثانوية»⁽²⁴⁾.

وعلى صعيد آخر، فإن إسناد مهمة تأسيس الشركة إلى العميد المتقاعد عدنان تانريفيردي، يكشف الطابع الأيديولوجي الديني للشركة؛ لكونه فصل من القوات المسلحة لتوجهاته الدينية، وقال عنه الفريق المتقاعد إسماعيل حقي بيكين رئيس الأركان العامة السابق لهيئة الأركان العامة: «كان هذا الرجل يمارس الدين لأغراضه الخاصة خلال وجوده في القوات المسلحة التركية»، فيما وصفه اللواء المتقاعد أحمد يافوز تانريفيردي بأنه عدو لأتاتورك، وأدلى ببيان قال فيه: «أولئك الذين يواصلون طريقهم مع رجل عدو لأتاتورك، وعدو للجمهورية؛ لا يمكنهم إنقاذ هذا البلد من كارثة»⁽²⁵⁾. وبعد تقاعده، تولى ضمن مناصب عديدة؛ منها رئيس مجلس إدارة جمعية إحلال مرمرة إيفليري لبناء المساجد والمساعدة، التي تأسست عام 2000، كما قاد أنشطة دولية تتماشى مع رؤية «وحدة الجغرافيا الإسلامية»، من خلال تأسيس مركز البحوث الاستراتيجية التابع لجمعية المدافعين عن العدالة (ASSAM)، وكذلك أنشأ الاتحاد الدولي للرياضات الخارجية ونادي الرياضات البحرية (YUSDER) في 24 مايو 2013؛ لتدريب الأفراد العسكريين المتقاعدين الذين سيخدمون ضمن قوات «صادات»، وضمان لياقتهم البدنية.

وفي معارضة صريحة للمبادئ العلمانية التي تأسست عليها الجمهورية التركية الحديثة، كتب تانريفيردي أنه «بعد إنشاء جمهورية تركيا، اعتبرت الحكومة الدين الإسلامي والقيم الإسلامية والحضارة التي يمثلونها تهديداً، على افتراض أن من المستحيل أن نصل إلى مستوى الدول المتقدمة دون تغيير المجتمع بثورات اجتماعية وثقافية. ومن ثم، التفتت تركيا نحو الغرب وتطلعت إلى بلوغ قيمه الحضارية. وهكذا أدارت بلادنا ظهرها للدول الإسلامية والأمم الإسلامية، وانفصلت عن العالم الإسلامي، وتصرفت تحت

سيطرة الغرب لمدة قرن من الزمان، بحيث باتت تشكل في الدول الإسلامية وتعتبرها تهديدًا»⁽²⁶⁾.

ثانياً - كيف تعمل الشركة كأداة للسياسة التركية:

جاء إنشاء الشركة الدولية للاستشارات الدفاعية والصناعية والبناء والتجارة نتيجة لإدراك صانع القرار التركي أن مشروع الهيمنة الذي يغطي مساحات واسعة تمتد بين شمال إفريقيا وبحر قزوين؛ يتطلب المزج بين الاستراتيجية السياسية والقوة العسكرية، بما يتيح لها بناء القوة وترسيخ النفوذ بأقل قدر من المخاطر السياسية والأمنية وحتى القانونية. وفي هذا الصدد، مثل الحرس الثوري الإيراني نموذجاً ملهمًا لعقلية صناع القرار الاستراتيجي في أنقرة، بعدما استطاع تأمين السيطرة التامة لطهران على المشهد السياسي والعسكري في لبنان والعراق وسوريا واليمن⁽²⁷⁾. ومن ثم، حرصت أنقرة على تطوير هياكل مماثلة قادرة على أداء الوظائف ذاتها، لا تتمتع بالصبغة الرسمية فيمكنها التنصل من ممارساتها، على أن يكون ولاؤها للنظام الحاكم، وتعمل أداةً للتعبئة الشعبية دفاعاً عنه داخلياً، والمشاركة في تنفيذ سياساته الخارجية.

على الصعيد الداخلي:

عندما أصبح أردوغان رئيساً للوزراء قبل 16 عاماً، كان الجيش (تلك المؤسسة العلمانية ذات التقاليد الكمالية) يمثل عقبة رئيسية أمام أجندته الشعبوية والإسلامية، لكنه قدم نفسه في البداية قائداً ديمقراطياً يهدف إلى تطبيق السياسات التقدمية سعياً إلى عضوية الاتحاد الأوروبي؛ ما مكّنه من الحصول على الدعم الشعبي والقبول من الجماعات السياسية المحافظة والليبرالية على السواء.

وهكذا، استمر أردوغان في حشد القوة السياسية وممارسة سيطرة واسعة

على مؤسسات الدولة، لكن مع إحكام قبضته على السلطة، بدأ يدير ظهره لحلفائه وسياساته التقدمية، وجعلت مخاوفه من الانقلاب العسكري مواجهة العلمانيين داخل المؤسسات الأمنية أحد أهدافه الرئيسية، وقد أسند المهمة في البداية إلى حركة فتح الله جولن، التي تسلمت في الجيش والشرطة في التسعينيات.

لكن الصراع المفتوح بين الحركة وأردوغان منذ عام 2013، بالتزامن مع احتجاجات حديقة غيزي في أواخر مايو 2013، شكّلا محطة فارقة في تغيير إدراكه لطبيعة التهديدات التي تمثلها المنظومة القيمية والأيدولوجية العلمانية الحاكمة لسلوكيات الأجهزة والمؤسسات الرسمية والمحرّكة للشارع التركي؛ إذ ضاعف جهوده لفرض السيطرة على المؤسسات الأمنية وإعادة هيكلتها لضمان الولاء والحفاظ على السيطرة السياسية، وإنشاء شبكة من الهياكل الأمنية غير الرسمية، كان من بينها شركة صادات التي تأسست للمرة الأولى قبل عامين، والتي عُهدت إليها مجموعة من مهمات⁽²⁸⁾ نستعرضها على النحو التالي:

• إعادة تعريف أيدولوجية الجيش:

تُشير الدراسات إلى تطلع الأنظمة غير الديمقراطية إلى إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية والعسكرية على نحوٍ يمكنها من إدارة التهديدات الشعبية أو النخبوية ضد بقائها، وإنشاء قوات أمنية أو شبه عسكرية منفصلة ذات وظائف متداخلة مع المؤسسات القائمة. هذا بالضبط إحدى الوظائف الأساسية لشركة «صادات» التركية؛ فقد لعبت دورًا جوهريًا في إحداث تحول خشن لأيدولوجية الجيش التركي التي باتت تمثل تهديدًا لمشروع حزب التنمية والعدالة؛ ففي بلد اعتاد الجيش قيادة انقلاب عسكري كل عقد تقريبًا (1960 و1971 و1980 و1997 و2007 و2016) مستندًا إلى أسس دستورية جعلته حاميًا للعلمانية وحارسًا لقيم الدولة الكمالية؛ نظر نظام أردوغان إلى الجيش باعتباره جزءًا من الدولة العميقة الموجودة في تركيا منذ

150 سنة، والكفيلة بإنهاء حكمه الذي شهد وحده ثلاث هجمات كمالية مثلتها المذكرة الإلكترونية للجيش عام 2007، ومحاكمة إغلاق حزب العدالة والتنمية عام 2008، ومحاولة الانقلاب الفاشلة في 15 يوليو 2016⁽²⁹⁾.

ولمّا كانت الأيديولوجية العلمانية للمؤسسة العسكرية تمثل العائق الأكبر أمام تيار الإسلام السياسي التركي، فإنه عمد إلى نسفها وإلى أن يستبدل مكانها أيديولوجية أخرى ذات طابع إسلامي، عبر خطوات عدة كان أكثرها حدةً توظيف ما يُمكن تسميته بـ«الانقلاب المُسيطر عليه» أو «الانقلاب المُدار» في يوليو 2016، الذي مثل محطة فارقة لعملية التطهير الأيديولوجي الذي شهدته المؤسسة العسكرية التركية برعاية وإشراف شركة «صادات»، التي بزردورها خلال وقائع الانقلاب وما بعده؛ إذ يشير تحليل شامل للمنظمات شبه العسكرية التي شاركت في أحداث 15 يوليو 2016، إلى استخدام أردوغان وكلاء مثل «صادات» ومنظمات شبه عسكرية أخرى لتعميق الفوضى والعنف، بعدما زُودوا بالأسلحة، وكانوا مسئولين عن عمليات إطلاق النار العشوائي على المدنيين والمحققين الدفاعيين لحلف الناتو المتمركزين في تركيا؛ حيث أظهرت مقاطع فيديو لمجريات ليلة الانقلاب عناصر «صادات» - وهم رجال أقوياء البنية يرتدون قمصانًا وسترات واقية من الرصاص - حاملين بنادق شبه أوتوماتيكية، يطلقون النار في الهواء أو يجتشدون قرب أنصار أردوغان المحتفلين بالانتصار، أو يعتدون على من اعتبروهم انقلابيين، بالركل بعد طرحهم أرضًا⁽³⁰⁾.

وقد أعطت محاولة الانقلاب التي تم تنظيمها في 15 يوليو لأردوغان تفويضًا جديدًا لتسليم قيادة ثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي إلى هذه المجموعة شبه العسكرية؛ حيث عُهدَ إلى الشركة إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية تحت غطاء قانوني وفق المرسوم رقم 678 بتاريخ 22 نوفمبر 2016، بشأن إعادة تنظيم القوات المسلحة، وهو ما يسمح للضباط وضباط الصف المتقاعدين بتولي مهمات الإشراف على تجنيد الأفراد العسكريين وطلاب الكليات العسكرية حتى عام 2020، بما يعني اختراق النظام العسكري،

والسماح لأفراد من خارج المنظومة، بإعادة تشكيل الجيش من القاعدة حتى القمة⁽³¹⁾.

وتضمّنت إعادة الهيكلة التي قادتها الشركة، عمليات تطهير واسعة النطاق، شملت فصل نحو 29 ألفاً و444 عسكرياً من القيادات العامة البرية والجوية والبحرية والدرك وخفر السواحل، بينما لا تزال التحقيقات قائمة بحق أكثر من 10 آلاف آخرين؛ منهم 5 آلاف و887 في القوات البرية، و3 آلاف و644 عسكرياً في القوات البحرية، و1147 جندياً في القوات الجوية، بينما تم تجنيد نحو 51 ألفاً و144 فرداً جديداً في الجيش بحلول عام 2019، وإعادة آلاف الضباط الذين تم فصلهم في أواخر التسعينيات بسبب صلاتهم بالإسلاميين. فضلاً عن تقليص الأفراد والمقاتلين من مختلف الأسلحة والرتب العسكرية بنحو 200 ألف جندي، ليصبح إجمالي القوة القتالية للجيش 351 ألف فرد نزولاً من 561 ألفاً، حسب بيان صادر عن هيئة الأركان التركية في 10 سبتمبر 2017⁽³²⁾.

كما أحدثت عملية إعادة الهيكلة تغييراً جذرياً في القوات المسلحة على مستوى القدرات القتالية والتوجهات الأيديولوجية لينجرف الجيش تدريجياً نحو الفكر السلفي الجهادي، بحيث لا تعارض قيادات الجيش اليوم حكم الإسلام السياسي في البلاد. ويظهر هذا التوجه ميل الحكومة إلى تقليص الاعتماد على المؤسسة العسكرية التقليدية، وإيلاء جزء من مهامها الداخلية والخارجية إلى هذا النوع من الميليشيات شبه العسكرية⁽³³⁾.

ويدل مقطع فيديو غير مؤرخ لتانريفيردي، على أن إعادة الهيكلة اتفقت مع رؤية سابقة كان قد طرحها في وقت سابق؛ حيث جاء فيه: «قلنا إن جميع مدارس الحرب والمدارس العسكرية يجب أن تكون مرتبطة بوزارة الدفاع.. قلنا إن الأركان العامة للقيادة العامة لقوات الدرك يجب أن تكون مرتبطة بالداخلية.. قلنا إن المجلس العسكري الأعلى يجب أن يتغير.. طالبنا بإلغاء القضاء العسكري الأعلى، وتم ذلك أيضاً.. قلنا إنه يجب إقرار النظام الرئاسي وقد تم.. تقريباً كل شيء من مقترحاتنا هذه جاءت في إعادة الهيكلة بعد 15 يوليو 2016»⁽³⁴⁾.

• إعادة هيكلة الشرطة الوطنية :

كانت صادات لاعباً هاماً في إعادة هيكلة نظام الشرطة التركية وفقاً لرؤيتها للإسلام الراديكالي؛ حيث اكتسبت إعادة هيكلة جهاز الشرطة زخماً بعد الكشف عن فضاخ الفساد التي هزت صورة أردوغان أمام الجمهور في الفترة من 17 إلى 25 ديسمبر 2013؛ إذ أعقبها حملة تطهير طالت العديد من رجال الشرطة في جميع أنحاء البلاد؛ حيث تم فصلهم أو أعيد تعريف مسمياتهم الوظيفية، بعدما اتهم أردوغان ضباط الشرطة والقضاة والمدعين العامين بالانقلاب عليه، علاوة على قراره إغلاق كلية الشرطة ومعهد الوحدات الأمنية بأكاديمية الشرطة، الذي يدرّب كبار الضباط، واستبدل مكانه مركز تدريب، فضلاً عن فصل طلاب هذه المدارس؛ لتجنيّد شخصيات متطرفة وجهادية جديدة، منهم مولود ميرت ألتينطاش، الذي اغتال السفير الروسي لدى تركيا أندريه كارلوف عام 2016⁽³⁵⁾.

وضمن هذا السياق، برز اسم صادات للقيام بتلك المهمة التي تعززت عقب انقلاب 2016 الفاشل؛ فحسب موقعها الإلكتروني، قام فريق استشاري يتألف من ضباط متقاعدين رفيعي المستوى من الشرطة والدرك، بإعادة هيكلة نظام الشرطة في تركيا والدول الشريكة الأخرى، وتقديم خدمات استشارية في العديد من المجالات، مثل «الواجبات والتفويضات والمسئوليات والنشرومعايير معدات قوات الشرطة، إضافة إلى إنشاء مراكز التدريب والمدارس المهنية وأكاديميات وكليات الشرطة وتحديث القدرات التدريبية»⁽³⁶⁾.

وقد استبدلت عملية إعادة الهيكلة التي قادتها الشركة مكان 30 ألفاً من أفراد الشرطة، إسلاميين متطرفين وقوميين جداً مصممين على تقويض سيادة القانون في البلاد، مع إعادة بلورة الثقافة الشرطية، والقواعد الإدارية، وتجنيد أفراد جدد وتدريبهم على برامج في مجالات الاستخبارات ومكافحة الإرهاب والمتفجرات، والتخلص من القنابل، والتحقيق في مسرح الجريمة، ومكافحة التهريب والجريمة المنظمة، وقواعد المرور وأنظمة

جوازات السفر، وتكتيكات الحماية الخاصة لكبار الشخصيات. وقد أدى تغيير هيكل وسلوك قوات الأمن، وإلغاء الضمانات الأساسية إلى زيادة خطر إفلات مرتكبي الجرائم من العقاب، وزيادة حالات التعذيب وسوء المعاملة في الحجر⁽³⁷⁾.

• التعبئة الشعبية لصالح النظام:

حث الشعور بالتهديد المتزايد أردوغان على الدفع بتنظيم الشباب ضمن ميليشيات مسلحة محلية تضطلع بأدوار السيطرة على المواطنين، وسحق المعارضين السياسيين، وتأجيج الاضطرابات المدنية عندما يرى ضرورة لحماية حكمه، وحشد التأييد الشعبي للسياسات الحكومية، وتحقيق توازنات سياسية وعسكرية بالمجتمع للقضاء على فرص حدوث أي انتفاضات شعبية ضد النظام، وقد لعبت صادات دوراً أساسياً في تشكيل هذا النمط الميليشياوي، عبر تدريب شباب حزب العدالة والتنمية الحاكم، وأعضاء المنظمة العثمانية «عثمانلي أوكاكاري»، للعمل كقوات شرطية تشن هجمات دامية في تركيا وخارجها، وتعبئة قاعدة حزب العدالة والتنمية من خلال حشد مئات الآلاف بل الملايين من الأتراك، وهو ما يعده أردوغان أقوى دفاع أمام أي انقلاب محتمل وأقوى ورقة رابحة ضد أي معارضة مؤيدة للديمقراطية. ولعل التعبئة في مواجهة انقلاب 2016 الفاشل خير دليل على أنها قدمت دعماً حيويًا لقوات الأمن الموالية، وسمحت لأردوغان بالنجاة منه⁽³⁸⁾.

وتتجاوز أدوار الشركة مسألة التدريب إلى تنفيذ عمليات سرية قادرة ضد معارضي الحكومة، كالخطف والتعذيب والقتل خارج نطاق القانون. وهي في ذلك تتعاون مع الهياكل شبه العسكرية المحلية الطابع في التدريب والتسليح والاستشارات، كالحركة الشعبية الخاصة «HÖH» التي تأسست عام 2016 من قرابة 7000 مقاتل بقيادة فاتح كايا، وتنتشر عبر 22 فرعاً في جميع أنحاء تركيا، وتعمل حالياً تحت مسمى «جمعية إحياء الاتحاد

والتعاون» بعدما أغلقت الحكومة نسختها الأولى عقب انتخابات 2018، على خلفية جدل شعبي واسع بشأن تسليح أعضائها، واعتبارها ميليشيا تابعة للنظام، لكن بصرف النظر عن المسميات، فالنسختان تقومان بمهام مشابهة لتلك التي تتولاها صادرات محلياً من قمع للتحركات المعارضة⁽³⁹⁾. كما تنخرط صادرات مع ميليشيا «الحرس الليلي» التي تأسست عام 2020 للعمل على دعم أمن المدن والأحياء ليلاً؛ إذ جرت عمليات تنسيق لوجستي بين المنظمين على نطاق واسع.

وعلاوة على ذلك، وظّفت الحكومة التركية صادرات خلال حربها الواسعة النطاق ضد حزب العمال الكردستاني لاستعادة بعض المدن التي سيطر عليها الأخير، عقب انهيار عملية السلام بين الحكومة والحزب عام 2015. وتُشير المعلومات إلى تورط الشركة مع شرطة العمليات الخاصة المعروفة باسم «فرق إسعيد الله» -وهي قوة عمليات خاصة نشطت خلال الصراع في جنوب شرق تركيا ذي الأغلبية الكردية- في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل العمد للمدنيين في جنوب شرق تركيا. وقد أفادت تقارير بأن عناصر صادرات كانت قد أوشكت على إحراق أحياء كردية بالكامل عندما وصل ضباط القوات المسلحة ومنعوا القتل الجماعي⁽⁴⁰⁾.

وعقب المحاولة الانقلابية في 15 يوليو 2016، قننت الحكومة التركية العمليات القذرة التي تمارسها صادرات ضد المعارضة، عبر إصدار جملة من المراسيم تحمي وتشجع الجماعات شبه العسكرية على الانخراط في أعمال عنف وترهيب ضد المعارضين السياسيين، ومنحتهم حق الوصول إلى الأسلحة التي تمكنهم من السيطرة على المواطنين؛ إذ وصف المرسوم الحكومي رقم 696 لسنة 2016، المعارضين السياسيين بالإرهابيين، بما يشجع عمليات القتل والخطف خارج نطاق القضاء، ويوفر الحصانة لمن يرتكبون جرائم عنف وكرامية بحق المعارضين، بحجة أن أفعالهم تستهدف أشخاصاً مصنّفين على أنهم إرهابيون⁽⁴¹⁾.

علاوة على ذلك، سمح المرسوم رقم 676 الصادر في 29 أكتوبر 2016، للحكومة برفع القيود المفروضة على الممنوعين من شراء الأسلحة وحيازتها؛ حيث سمح للمجرمين السابقين في الجماعات شبه العسكرية الموالية لأردوغان، بترهيب وملاحقة المعارضين السياسيين⁽⁴²⁾.

تلك الأدوار غير المشروعة تنذر بتأجيج العنف والاضطرابات الداخلية، حسبما أكدت رئيسة حزب الخير ميرال أكشينار، في تصريح سبق انتخابات عام 2018، كشفت فيه أن 2800 شخص تلقوا تدريبات على الحروب غير التقليدية وحرب العصابات، معتبرة أن انتشار عناصر مسلحة ترتدي الزي الرسمي، يُشاع أنها ستُحدث عنفًا إذا جاءت النتيجة غير مرغوب فيها؛ سيجر الناس إلى الصراعات.

على الصعيد الخارجي:

نظرًا إلى العلاقات الوطيدة بين عدنان تانريفيردي وأردوغان، فإن الأخير وظيفه هو وشركته لتنفيذ سياساته في ساحات الاشتباك الخارجية، وعهد إليه تنفيذ الجزء الأكبر من مشروعه التوسعي الاستعماري الممتد على الأراضي العربية والأوراسية القائم على إقامة «دولة الخلافة الإسلامية العثمانية»، وهو المشروع الذي روج له رئيس الشركة غير مرّة، كان أكثرها وضوحًا كلمة ألقاها في المؤتمر الثاني للاتحاد الإسلامي الدولي بدعم من مركز البحوث الاستراتيجية للمدافعين عن العدالة (ASSAM) عام 2019.

وفيه كشف تانريفيردي عن تطلعه إلى إقامة «دولة إسلامية كونفيدرالية»، بقيادة تركيا، تضم 61 دولة ذات أغلبية مسلمة، مقسمة إلى ثماني مجموعات حسب العرق والموقع، تتبعها قوة جيش إسلامي قوامه هيئة أركان عامة وقوات برية وبحرية وجوية وقيادة دفاع جوي وصواريخ، وقيادة أمنية إلكترونية، على أن تشكله دول تركيا وإيران وسوريا ومنظمة المقاومة العراقية وفلسطين، ويجتمع وزراء دفاع الدول الإسلامية بانتظام لمناقشة كيفية إنشاء الاتحاد في مواجهة الإمبريالية الغربية. وليس سرًا أن

(ASSAM) يروج لفكرة الاتحاد الإسلامي بقيادة الرئيس التركي، وينظم العديد من المؤتمرات الدولية بمشاركة أطراف من عشرات الدول الإسلامية للتركيز على التعاون في مجال الصناعات الدفاعية⁽⁴³⁾.

وسيشمل الاتحاد الكونفيدرالي للدول الإسلامية اثنتي عشرة دولة في الشرق الأوسط؛ هي: البحرين والإمارات وفلسطين والعراق وقطر والكويت ولبنان وسوريا والسعودية وعمان والأردن واليمن. وثمانية في آسيا الوسطى؛ هي: أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان وتركيا وجمهورية شمال قبرص التركية غير المعترف بها، وأربعة في الشرق الأدنى؛ هي: أفغانستان وبنجلاديش وإيران وباكستان. وثلاثة في جنوب شرق آسيا؛ هي: بروناي وإندونيسيا وماليزيا، وستة في شمال إفريقيا؛ هي: مصر والجزائر وتشاد والمغرب وليبيا وتونس، وستة في شرق إفريقيا (حوض البحر الأحمر)؛ هي: جيبوتي وإريتريا وجزر القمر وموزمبيق والصومال والسودان، وعشرة في شمال غرب إفريقيا؛ هم: الصحراء الغربية وغامبيا وغينيا، وغينيا بيساو ومالي وموريتانيا والسنغال وسيراليون وغيانا وسورينام. وثمانية في جنوب غرب إفريقيا؛ هم: بنين وبوركينا فاسو وساحل العاج والجابون والكاميرون والنيجر ونيجيريا، وتوجو. وأربعة في أوروبا؛ هم: ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو ومقدونيا⁽⁴⁴⁾.

وتكشف تلك الخارطة ضخامة المشروع الاستعماري التركي، وتُفسر إلى حد كبير انتشار أنشطة الشركة عبر ساحات الصراع الممتدة بين إفريقيا وبحر قزوين، والمتعلقة أساسًا بتجنيد وتجهيز وتدريب الإرهابيين ونقلهم وإعادة نشرهم بالتنسيق مع جهاز المخابرات الوطني التركي (MIT)، والتي سنقوم بتفكيكها تاليًا:

• نشاط صادرات في الشرق الأوسط:

تزامن تأسيس صادرات عام 2012 مع انطلاق ما سُميت بثورات الربيع العربي التي وجدتها تركيا فرصة لإعادة تموضعها جغرافيًا واستراتيجيًا

ضمن معادلة إعادة رسم التوازنات الاستراتيجية بالمنطقة؛ حيث استثمرتها سياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً ومالياً لدعم إقامة أنظمة سياسية موالية تقودها التيارات الإسلامية في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا⁽⁴⁵⁾. وكانت المجموعات شبه العسكرية -وعلى رأسها شركة صادات للاستشارات الدفاعية- إحدى أذرعها الطولى لتنفيذ تلك الاستراتيجية، التي طورت على مدى العقد الماضي مجموعات من القوات الوكيلة المدربة جيداً لتعمل كورقة ضغط بيد تركيا توظفها كما تشاء في محيطها الإقليمي بدعوى الدفاع عن الشرعية والديمقراطية أو دعم الحلفاء والأصدقاء ضمن خطة عسكرية الصراعات، بينما ترمي فعلياً إلى تقويض الجيوش الوطنية وإثارة الفوضى الأمنية وعدم الاستقرار السياسي، بما يخلق بيئة مضطربة تضمن لها تمرير مصالحها الإقليمية.

- الحالة السورية:

ترمي الاستراتيجية التركية الطويلة الأمد في سوريا إلى تأسيس وجود دائم شمال سوريا، وإنشاء مناطق حكم ذاتي من العرب السنة والتركمان على طول المنطقة الشمالية للبلاد، بحيث ينشأ ممر عربي سني يربط تركيا بمحافظة حلب السورية؛ لمنع إقامة كيان كردي موحد، وعزل مناطق تمركز الأكراد شرق الفرات عن امتداداتها العرقية داخل تركيا. ومع ذلك، عارض الجيش التركي ضغوط أردوغان للقيام بعمل أحادي لإنشاء منطقة آمنة أو حكم ذاتي في شمال سوريا عام 2016، ناصحاً بمشاركة أنقرة في أنشطة التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، مع إعطاء ضوء أخضر لمشاركة تركيا في مبادرة المنطقة الآمنة التي سينفذها التحالف الدولي في حالة اتخاذ قرار أممي بذلك⁽⁴⁶⁾.

واعتبر تحليل عسكري أجرته هيئة الأركان أن إطلاق منطقة آمنة شمال سوريا قد يؤدي إلى انهيار عملية السلام بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، وهو ما حدث بالفعل، كما شدد على أن النفقات العسكرية لإنشاء وتأمين المنطقة التركية في سوريا تمثل عبئاً اقتصادياً ضخماً، فضلاً عن إمكانية أن

يعرّفها المجتمع الدولي باعتبارها ضمًّا للأراضي السورية ضمن سياسة توسعية تستند إلى نهجها العثماني الجديد، بجانب تداعياته السلبية على العلاقات التركية الروسية، وخلق تحديات أمنية جديدة في البحرين الأسود والمتوسط⁽⁴⁷⁾. وهكذا شكّل الموقف العسكري التركي عائقًا أمام مشروع أردوغان التوسعي في سوريا، حتى قلب انقلاب 2016 الموازين، بعدما اتخذ ذريعةً للتخلص من جميع الجنرالات والأدميرالات الذين عارضوا مغامرة عسكرية في سوريا، ليحل محلهم الإسلاميون والقوميون الجدد الذين كانوا من المؤيدين المخلصين لسياسات أردوغان في خضم حملة التطهير وإعادة الهيكلة التي نفذتها صادات، التي شكلت حدثًا مفصليًا محدثًا نقله جوهريًا في أدوات الانخراط التركي في الأزمة السورية، لتنضم إليها آلة الحرب العسكرية لأول مرة بعد شهر من محاولة الانقلاب وتعيين عدنان تانريفيردي مستشارًا عسكريًا لأردوغان؛ حيث احتلت القوات العسكرية التركية ريف حلب الشمالي في أغسطس 2016 بما يتفق مع هدف إقامة ممر عربي يمتد من تركيا حتى محافظة حلب. وأعقب ذلك عمليتان عسكريتان للسيطرة على مناطق عفرين وتل أبيض ورأس العين، بغية إحداث تحولات في التركيبة الديموغرافية للمنطقة لصالح استبدال العرق العربي مكان الكردي⁽⁴⁸⁾.

بالتوازي، تحركت صادات لدعم الوجود التركي شمال سوريا وعمليات التغيير الديموغرافي الحاصلة هناك، عبر تشكيل مجموعات قتالية تعمل وكلاء مباشرين للقوات المسلحة التركية وتقاتل بجانبها وتتمركز دائمًا في المنطقة الشمالية ذات الغالبية الكردية، مثل كتائب السلطان مراد، وكتائب سليمان شاه (العمشات)، وفيلق حمزة (الحمزاوات)، وفيلق الشام، ولواء المعتصم، وجميعهم يدينون بالولاء للجيش التركي، وشاركوا بجانب القوات التركية في العمليات العسكرية الثلاث بالشمال السوري: درع الفرات في ريف حرب الشمالي عام 2016، وغصن الزيتون للسيطرة على منطقة عفرين عام 2018، ونبع السلام عام 2019⁽⁴⁹⁾.

وعلاوة على ذلك، تولت الشركة مهمة تدريب الفصائل المسلحة المعارضة

لنظام الرئيس السوري بشار الأسد داخل سلسلة من القواعد التي أنشأتها في منطقة مرمرة شمال غرب تركيا؛ أحدها معسكر أولشلي التابع لقيادة القوات البحرية والواقع داخل حدود منطقة جولجوك بمحافظة كوجالي، بجانب قواعد سرية بمقاطعتي غازي عنتاب وهاتاي الحدوديتين. وتشمل التدريبات عناصر داعش وهيئة تحرير الشام (جبهة النصرة المرتبطة بالقاعدة سابقًا) والجيش السوري الحر. وقد كان هذا الأخير موضوع دعوة وجهها العميد المتقاعد عدنان تانريفيردي إلى المسؤولين الأتراك لمنح بعثة دبلوماسية لقيادات الجيش السوري الحر وإصدار جوازات سفر دبلوماسية للعسكريين والمدنيين التابعين له⁽⁵⁰⁾.

وقبل مرحلة الانخراط العسكري التركي المباشر، تولت صادرات مهمة نقل وتهريب شحنات الأسلحة والمعدات الحربية والمواد المستخدمة في تصنيع الأسلحة الكيميائية، كغاز السارين، إلى سوريا، بعد التعاقد عليها مع دول مختلفة منها صربيا وأوكرانيا وليبيا وكرواتيا (كشفت إحدى الصحف المحلية نقل 3000 طن من الأسلحة الموجهة للمتمردين السوريين إلى تركيا عبر مطار زغرب من نوفمبر 2012 إلى فبراير 2013)، تحت غطاء المساعدات الإنسانية والطبية للتركمان. وجاءت أولى المؤشرات على وصول شحنات أسلحة إلى سوريا في يونيو 2011 بعد اشتباكات دامية بين من أطلق عليهم الثوار وقوات الحكومة السورية في بلدة جسر الشغور القريبة من الحدود التركية؛ حيث أفاد صحفيون في المنطقة بالعثور على أغلفة رصاص تركية الصنع بعد الاشتباكات⁽⁵¹⁾.

ثم توالى عمليات التهريب المخططة والمُنفذة عبر صادرات؛ ففي نوفمبر 2013، اكتشفت قوات الأمن أجزاء صواريخ ومنصات إطلاق في شاحنة بمحافظة أضنة الجنوبية تبين أنها متجهة إلى جبهة النصرة والفصائل الإسلامية الأخرى. وفي الأول من يناير 2014، تم اعتراض شاحنة بمحافظة هاتاي المتاخمة لسوريا، لكن لم يُسمح لقوات الأمن بتفتيشها بحجة أن حمولتها من أسرار الدولة. وهدد عملاء جهاز المخابرات MIT المدعي العام

المحلي عندما أصر على تفتيش الشحنة. وفي وقت لاحق من الشهر نفسه، أوقفت ثلاث شاحنات في أضنة كانت محملة بالرصاص الصاروخي والذخيرة وعدة مدافع مضادة للطائرات.

تلك العلاقة الارتباطية بين صادرات والتنظيمات المسلحة السورية؛ أكدها زعيم المافيا الذي يمتلك علاقات وثيقة بجميع أجهزة الدولة وقطاعات متعددة أخرى «سيدات بيكار» ضمن شهادته على مدار تسع حلقات مذاعة على موقع يوتيوب، معترفًا بتقديم صادرات المساعدة لجبهة النصرة سابقًا (هيئة تحرير الشام حاليًا)؛ ففي الشريط الثامن المذاع يوم 30 مايو 2021، روى بيكار أنه شحن سترات فولاذية ومناظير ومعدات أخرى إلى التركمان السوريين في نوفمبر 2015، لكن شركة صادرات طلبت إضافة أسلحة إلى الشحنة، قائلاً: «كنت أعتقد أنني أرسل الأسلحة إلى التركمان، لكن تبين لي، فيما بعد، أن هذه المساعدات وغيرها، التي نقلتها شركة صادرات مع المخابرات الوطنية، كانت تذهب إلى جبهة النصرة»⁽⁵²⁾.

كما تتولى صادرات مهمة تجنيد وجلب المقاتلين من مناطق مختلفة وإرسالهم إلى سوريا بالتعاون مع شركة أخرى تُعرف باسم «أبناء الأمة»؛ فقد كشفت وثائق ويكيليكس أن صادرات جلبت عناصر من أقلية الأويجور الصينية عام 2014 للقتال في سوريا عبر جوازات سفر مزورة أصدرها فريق مكون من 10 أشخاص مرتبط بالشركة ويعمل بالقنصلية التركية في الصين، وقُبض عليه عام 2015 في شنغهاي. وتُقدر المصادر عدد الأويجور الأتراك الذين تدربوا في معسكر لصادات مع الحزب الإسلامي التركستاني في إدلب، بأكثر من ألف، قُتل بعضهم في عمليتي كوباني 2015 ومنبج 2016، إضافة إلى تجنيد وتدريب أفراد من جماعات قوقازية، كإمارة القوقاز الإسلامية النشطة بجمهورية داغستان الروسية المتمتعة بالحكم الذاتي، وجماعة خراسان، وإرسالهم إلى سوريا⁽⁵³⁾.

ولم يتوقف الأمر عند حد الدعم التدريبي واللوجستي للفصائل المسلحة والقوات الحكومية التركية، بل امتد إلى التأثير في صياغة السياسات بشأن الأزمة

السورية؛ حيث شارك في الكثير من المباحثات الداخلية والخارجية بشأن سوريا؛ ففي 23 يناير 2018 وأثناء العملية العسكرية بعفرين، حضر القمة الأمنية التي ضمّت الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ووكيل المخابرات الوطنية هاكان فيدان، مبرراً حضوره بكونه المستشار العسكري لأردوغان. وخلال مناقشات سوتشي مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في سبتمبر 2018، كان له دور في إقناع أردوغان بإنشاء نقاط مراقبة عسكرية تركية بجوار إدلب، على الرغم من اعتراض القيادات العسكرية على ذلك.

- الحالة الليبية:

حكمت تحركات تركيا باتجاه المسرح الليبي جملة من الحسابات الجيوستراتيجية، لعل أهمها ارتباط الأخيرة عضوياً وسياسياً بملف الصراع على تحديد مناطق النفوذ الاقتصادي في جبهة شرق المتوسط؛ لذلك حرصت أنقرة على اغتنام حالة الفراغ السياسي ونموذج الدولة الرخوة الليبية لتثبيت رأس جسر لها على حوض المتوسط، ومواجهة التحالف الثلاثي المصري- القبرصي-اليوناني الهادف إلى وضع حد لاستفزازات وأنشطة أنقرة المزعمة للاستقرار بإقليم شرق المتوسط الذي احتل موقعاً متقدماً على خريطة الصراع الجيوسياسي العالمي بعد اكتشاف احتياطات الغاز الضخمة.

وفضلاً عن ذلك، تتطلع تركيا إلى إنشاء قاعدة تدعم تيار الإسلام السياسي في شمال إفريقيا بعد سقوط جماعة الإخوان الإرهابية في مصر، بجانب الرغبة في الاستحواذ على النصيب الأكبر من عقود إعادة الإعمار والبنية التحتية، بما يصل إلى 120 مليار دولار. والأهم أن تركيا كانت تطمح في مرحلة ما إلى أن تلعب دور الموزع الرئيسي لإنتاج النفط الليبي إلى أوروبا. وقد مثلت الاضطرابات السياسية والفوضى الأمنية والصراع الداخلي فرصة لتلبية التطلعات التركية وإحياء مخططات الهيمنة، وكانت أدواتها جماعة الإخوان الممثلة في حكومة الوفاق الوطني السابقة والفصائل المسلحة التابعة لها، التي حظيت بدعم تركي على كافة المستويات السياسية والعسكرية والاستخباراتية والأمنية⁽⁵⁴⁾.

وكعهد نمط التدخلات المهجينة التركية، انخرطت صادات - بالتوازي مع التحركات الرسمية - بجانب حكومة الوفاق الوطني السابقة المسيطرة على طرابلس عبر تقديم الدعم العسكري لها؛ حيث تردد اسم الشركة لأول مرة كفاعل على الساحة الليبية في مايو 2013، عندما أفادت على موقعها الإلكتروني بإجراء زيارة لتحديد احتياجات القوات المسلحة الليبية، والاطلاع على إمكانية تقديم خدمات الاستشارات والتدريب والتجهيز، فضلاً عن زيارة السفير التركي في طرابلس آنذاك علي كمال أيدين لتعريفه بأنشطة صادات في ليبيا. وفي العام ذاته، وقَّعت الشركة بروتوكولين للنوايا الحسنة مع القوات العسكرية التابعة للوفاق، لإنشاء منشأة رياضية عسكرية، ومركز لصيانة وإصلاح المركبات المدرعة، لكن تحركات قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر حالت دون تنفيذ هذه الاتفاقات، حسبما كشف المعارض التركي تورغوت أوغلو⁽⁵⁵⁾.

وفي 2017، كشف تقرير لمركز ستوكهولم للحريات، أشرف على إعداده ستيفن سبتيالز، قيام صادات بعمليات التسفير من خلال تزوير جوازات السفر لمقاتليها؛ إذ نسقت الشركة مع جماعة أنصار الشريعة في كل من سرت وبنغازي بعد سيطرتها على مصلحة السجل المدني ومصلحة جوازات السفر؛ من أجل إصدار جوازات مزورة لتسفير المقاتلين من ليبيا إلى جبهات قتالية أخرى، خاصة سوريا والعراق⁽⁵⁶⁾.

ومع إطلاق المشير خليفة حفتر عملية طوفان الكرامة، في 4 أبريل 2019، لاستعادة السيطرة على العاصمة طرابلس وتحريرها من الفصائل المسلحة؛ تحركت صادات على مستويي تقديم المشورة العسكرية والدعم اللوجستي والعسكري لحكومة الوفاق السابقة؛ ما اضطر حفتر إلى سحب قواته من المحاور الرئيسية للعاصمة الليبية وتراجعها إلى أماكن تمركزها. ومع اتجاه أنقرة نحو الانخراط المباشر في الأزمة الليبية لتسيير مجريات الأحداث بما يتفق مع مصالحها الاستراتيجية ورغبتها في تثبيت نقطة ارتكاز على البحر المتوسط؛ عمدت إلى توفير غطاء قانوني لصادات بغرض إرسال مقاتلين ومستشارين أمنيين إلى ليبيا لدعم

حكومة الوفاق الحليفة؛ حيث شهد يوم 16 نوفمبر 2019 توقيع «اتفاقية التعاون الأمني والعسكري» بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس حكومة الوفاق الليبي السابق فايز السراج، التي ينص أحد بنودها على أن شكل التعاون بين الطرفين يشمل إرسال «مجموعات أو أفراد مدنيين ينتمون إلى مؤسسات أمنية»⁽⁵⁷⁾.

واستناداً إلى تلك الاتفاقية، تعاقبت صادات مع وزارة الدفاع التركية على القيام بمهمة تجنيد المرتزقة السوريين ونقلهم للقتال في ليبيا تحت مظلة الجيش السوري الحر، بالتنسيق المباشر مع ما يُعرف بوزارة دفاع الحكومة السورية المؤقتة، وثلاثة فصائل؛ هي: فرقة السلطان مراد، ولواء المعتصم، ولواء السلطان سليمان شاه (العمشات)، تولت تسجيل المدنيين والعسكريين الراغبين في القتال بليبيا، على أن تتولى صادات مهمة فحصهم وتدريبهم وتسليحهم وإعداد الوثائق الرسمية التي تخولهم دخول الأراضي التركية ومغادرتها إلى ليبيا بشكل قانوني وفق عقود عمل مدتها ثلاثة إلى ستة أشهر مقابل عمولة لكل مرتزق، ويتم نقلهم براً إلى مدينتي أنطاليا وغازي عنتاب، ثم جواً إلى إسطنبول على متن طائرات عسكرية تركية، تليها رحلات تجارية بطائرات مدنية ليبية أو إفريقية إلى مطاري طرابلس ومعيتيقة الدوليين الخاضعين لسيطرة حكومة الوفاق الوطني السابقة⁽⁵⁸⁾.

ويبلغ إجمالي عدد المرتزقة التابعين لصادات على الأراضي الليبية نحو 20 ألفاً، منهم نحو 300 طفل سوري أعمارهم بين 15 و18 عاماً، ينتمون إلى لواء السلطان سليمان شاه، ولواء المعتصم بالله، وفرقة السلطان مراد، والجهة الشامية، وفيلق المجد، وجيش الإسلام، وفيلق الشام، وأحرار الشام، وكتائب صقور الشام، وفرقة حمزة (الحمزاوات)؛ حيث يتوزعون على نطاقات جغرافية واسعة بجنوب طرابلس والغرب الليبي، وتحديدًا معسكر اليرموك، ومعسكر صلاح الدين، ومعسكر حمزة، وقاعدة سيدي بلال البحرية غرب طرابلس، وقاعدة الوطنية غرب ليبيا بالقرب من الحدود التونسية⁽⁵⁹⁾.

وينشط عشرات المستشارين التابعين لصادات على الأراضي الليبية لتدريب عناصر المرتزقة ومراقبة العمليات اليومية للمليشيات التابعة

لتركيا؛ فقد كشفت غرفة عمليات الكرامة بالمنطقة الغربية، عام 2019، امتلاكها معلومات استخباراتية تؤكد وصول أكثر من 170 عنصرًا من صادرات إلى البلاد. كما افتتحت الشركة مكتبًا داخل مقر الكلية الجوية بمصراتة لإدارة الشؤون المالية والصحية والاجتماعية للمرتزقة السوريين، على أن تتحمل حكومة الوفاق رواتبهم، وكان مؤسسها عدنان تانريفيردي ضيفًا دائمًا في طرابلس، وعقد اجتماعات عديدة مع ضباط ليبين سابقين، وحظي باستقبال رسمي من قبل قيادات جماعة الإخوان⁽⁶⁰⁾.

علاوة على ذلك، لعبت صادرات دور الوسيط في إتمام صفقات بيع وشراء الأسلحة والمعدات العسكرية بين الشركات المختصة في تركيا وحكومة الوفاق مقابل الحصول على نسبة من الأرباح، بما يشكل عبئًا على الخزنة العامة الليبية التي تتحمل تلك التكاليف أيضًا.

وقد كشفت رسالة بعثها مقررو الأمم المتحدة في يونيو 2016 إلى تركيا كيف استخدمت حكومة أنقرة مقاولها شبه العسكري صادرات في عمليات تجنيد ونقل المرتزقة إلى ليبيا؛ إذ جاء بها: «يُزعم أن السلطات التركية تعاقدت مع شركات عسكرية وأمنية خاصة لتسهيل اختيار المقاتلين وإعداد الوثائق الرسمية والتعاقدية، بالتنسيق -على ما يبدو- مع الأجهزة الأمنية التركية»، مستشهدةً في هذا السياق بشركة صادرات⁽⁶¹⁾.

واتهم مقررو الأمم المتحدة صادرات بتجنيد أطفال دون سن 18 عامًا للمشاركة في النزاع الليبي المسلح؛ حيث أضافت الرسالة: «لم تكثف هذه الشركات التركية بتسهيل تجنيد ونشر المرتزقة من سوريا إلى ليبيا، بل ساهمت أيضًا -وفقًا للمعلومات المتاحة- في تجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا للمشاركة في نزاع مسلح»، وكشفت الرسالة أنه تم إصدار وثيقة هوية تركية وعقود عمل للمقاتلين السوريين لفترات تتراوح من ثلاثة إلى ستة أشهر، وتم دمجهم في الجماعات المسلحة المحلية التابعة لحكومة الوفاق الوطني⁽⁶²⁾.

الأمر نفسه أثبتته تقرير قدمه كبير المفتشين العامين لعمليات مكافحة الإرهاب في شرق إفريقيا وشمال وغرب إفريقيا بوزارة الدفاع الأمريكية إلى

الكونجرس، أكد فيه أن تركيا أرسلت 3500-3800 مقاتل سوري مدفوعي الأجر إلى ليبيا في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2019، قبل سلسلة الانتصارات المدعومة من تركيا لقوات طرابلس. وعلاوة على ذلك، زعم المرصد السوري لحقوق الإنسان أن العدد الإجمالي للمرتزقة السوريين في ليبيا بلغ 16 ألفاً و500 بحلول نهاية شهر يوليو 2019⁽⁶³⁾.

فضلاً عن ذلك، زعمت وسائل إعلام روسية تورط الشركة في بيع أسلحة للفصائل المتحاربة الموالية لحكومة الغرب الليبي؛ حيث نُقل 10 آلاف طن من الأسلحة والذخيرة بجانب العربات المدرعة وقاذفات الصواريخ والطائرات المسيرة إلى طرابلس من الموانئ التركية، بين يوليو وسبتمبر 2019، بالمخالفة لقرارات مجلس الأمن بحظر توريد الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيا. وبالتوازي مع هذه الشحنات، نُقل أكثر من 1000 جهادي من سوريا إلى ليبيا وأشرف عليها 88 رجلاً، جميعهم من موظفي صادات الذين قاموا أيضاً بتدريب الجهاديين على كيفية تشغيل الأسلحة الجديدة⁽⁶⁴⁾.

إضافة إلى ذلك، طورت صادات شركات أمنية وأيديولوجية مع شركات أمنية ليبية ترتبط بجماعة الإخوان المسلمين، لتدريب القوات التي قتلت بجانب حكومة الوفاق الوطني السابقة؛ فقد وقعت صادات شراكة مع شركة أمنية ليبية أسسها فوزي أبو كتف القائد السابق لكتائب شهداء 17 فبراير، وهي ميليشيا موالية للإسلاميين عملت في بنغازي ودعمت حكومة طرابلس السابقة، كما أنه مقرب من الإخواني عبد الحكيم بلحاج قائد المجلس العسكري السابق في طرابلس. وبالاعتماد على روابطه مع سادات، قام أبو كتف بعرض مبيعات لمجموعة البناء التركية Ic İctas Insaat، وهي شركة تابعة

لمجموعة IC Holding تنشط في البناء والطاقة والبنية التحتية البحرية والمطارات والسياحة والصناعة، وقدم خدماته إلى فاسيل سينيل رئيس قسم النفط في شركة Ic İctas Insaat's التركية⁽⁶⁵⁾.

وتوصل أبو كتف إلى سينيل عن طريق المحامي زكي أريتورك مؤسس شركة الحمامة «أريتورك وشركاؤه»، وهو مؤيد للمنظمات غير الحكومية

الإسلامية التركية، وعلى رأسها «هيئة الإغاثة التركية» التي تنشر السياسة الخارجية التركية في إفريقيا، وقد قامت الأخيرة باستبدال المدارس والهيئات الإنسانية التي كانت تديرها سابقاً شبكة الإمام فتح الله جولن الحليف السابق لأردوغان الذي أصبح عدوه اللدود⁽⁶⁶⁾.

- الحالة اليمنية:

شرعت تركيا في فتح قنوات اتصال مع فرع تنظيم الإخوان المسلمين باليمن، ممثلاً في ذراعها السياسية حزب التجمع اليمني للإصلاح، الذي يُنظر إليه كوكيل محلي لأنقرة، وتتطلع الأخيرة إلى توظيف نشاط الإخوان على جبهتين لتحقيق هدفين استراتيجيين لتركيا: الأول هو تحريك المعركة باتجاه الساحل الغربي واعدن لفتح المجال أمام تركيا للسيطرة على باب المندب واستكمال الطوق الممتد من منطقة الساحل والصحراء مروراً بإثيوبيا والصومال. أما الهدف الاستراتيجي الثاني، فهو الدفع بعناصر الإخوان باتجاه محافظة شبوة للهيمنة على المثلث الأسود الواقع على امتداد ثلاث محافظات يمنية هي: شبوة (القطاع 4 النفطي)، ومأرب والجوف (القطاع 18 النفطي)، وهو أكبر حقل نفطي في العالم من حيث المخزون النفطي والغازي، ويُقدر بـ 11.95 مليار برميل نفطي. ومن ثم تفوق احتياطاته جميع الدول الخليجية بحيث يمتلك الطرف المسيطر عليه ثلث نפט العالم بنسبة تُقدر بـ 34% من المخزون العالمي. ومن المعروف أن السيطرة على موارد الطاقة وخطوط نقلها يمثل هدفاً استراتيجياً لتركيا ومحركاً رئيسياً لسياستها الخارجية.

ومن شأن سيطرة أنقرة على مضيق باب المندب الاستراتيجي وحصولها على امتياز التنقيب في المثلث الأسود إكسابها نفوذاً جيواستراتيجياً في الخليج في مواجهة دول الخليج، وفي مقدمتها السعودية التي تُشير معلومات إلى مساعيها إلى حصول شركة أرامكو على امتيازات التنقيب والاستكشاف في تلك الحقول.

وضمن أدوات متعددة وظفتها أنقرة لدعم نشاط جماعة الإخوان في اليمن؛

برزاسم شركة «صادات» لتكشف مستوى غير مباشر من الانخراط التركي بالأزمة اليمنية لتوجيه مجرياتها بما يتفق مع مصالح أنقرة؛ فقد أرسل عدنان تانريفيردي فريقاً من كبار مسئولي الشركة هم نجم الدين كيليش نائب رئيس مجلس إدارة جمعية المدافعين عن العدالة (ASDER)، وعلي كيرت السكرتير العام لاتحاد المنظمات غير الحكومية في العالم الإسلامي الذي يعمل كواجهة لصادات، وإرسان إرغور عضو مجلس إدارة مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لجمعية المدافعين عن العدالة (ASSAM)، للقاء الشيخ عبد المجيد الزنداني رئيس مجلس شوري حزب التجمع اليمني للإصلاح وأحد كبار مؤسسي جماعة الإخوان في اليمن، والمدرج على قوائم الإرهاب الأمريكية، في مكان غير محدد بصنعاء في وقت بين 19 و20 فبراير 2014، لمناقشة «الشئون العربية والإسلامية»، تحت غطاء برنامج تعاون للمنظمات غير الحكومية⁽⁶⁷⁾.

ويرتبط عبد المجيد بصلات ممتدة مع النظام التركي، ويبدو أنه رأى فيما تُسمى ثورات الربيع العربي فرصة للترويج لأجندتها التوسعية؛ فوفقاً لمحضر الاجتماع الذي تم تسريب أجزاء منه، أخبر عبد المجيد أعضاء صادات أن تركيا بقيادة أردوغان ستقود العالم الإسلامي قريباً، مشيراً إلى أن أردوغان كان يقوم بالفعل بتطهير ساحة المعركة. وفي مقابلة سابقة مع إحدى وسائل الإعلام التركية في أكتوبر 2013، طالب تركيا برفع علم الخلافة وتوحيد الأمة الإسلامية، معتبراً أن تدهور العالم الإسلامي بدأ مع إلغاء الخلافة العثمانية، فضلاً عن روابطه المالية بالإسلاميين المتطرفين الأتراك الذين أقام علاقات معهم، وخاصةً المنظر الإسلامي الراحل نجم الدين أريكان معلم الرئيس أردوغان والأب المؤسس للإسلام السياسي في تركيا؛ حيث ساعده أريكان مالياً عندما أسس جامعة الإيمان في صنعاء⁽⁶⁸⁾.

ولعل هذا اللقاء كاشفٌ للتنسيق الواسع النطاق بين صادات والتنظيمات المسلحة والإرهابية بمناطق الصراع المختلفة؛ إذ إن استهداف صادات لعبد المجيد الزنداني، قد يرجع إلى شبكة علاقاته المتشعبة بالتنظيمات الجهادية داخل اليمن وخارجها؛ ما يفتح لأنقرة فرصاً للتنسيق معها والتأثير عليها؛

حيث لعب دوراً في التجنيد النشط لمعسكرات تدريب القاعدة، وشراء الأسلحة نيابةً عن القاعدة وإرهابيين آخرين، وتبين أن له صلات بجماعة أنصار الإسلام، وهي منظمة إرهابية مرتبطة بالقاعدة وتنشط في العراق. تلك الارتباطات أكدها مستشار وزير الإعلام ورئيس رابطة الإعلاميين اليمنيين فهد طالب الشرفي، بكشفه توافر معلومات تُفيد بوجود فريق في شبوة يتبع شركة صادرات بغية الإشراف على تدريب قوات إخوانية وإدارة المعركة مع الجنوب، على أن يتم تحويل المعركة باتجاه عدن والساحل الغربي، وعدم استخدام أي تقنيات أو أفراد يتم تدريبهم من قبل الشركة في أي معركة مع الحوثيين، بما يُفسر دفع الإخوان بأهم شبابهم باتجاه شبوة وإفراغ جبهة مأرب⁽⁶⁹⁾.

- الحالة الفلسطينية:

يولي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أهمية كبيرة للقضية الفلسطينية، لتقديم بلاده كقوة إقليمية رائدة في الشرق الأوسط، وتصوير نفسه باعتباره المدافع عن الفلسطينيين والمقدسات الإسلامية في القدس. وتلبيةً لتلك الأهداف الاستراتيجية، دعمت أنقرة حركة حماس الفلسطينية على المستويات السياسية والأيدولوجية والتكتيكية. ويبدو أن صادرات لعبت أدوراً حاسمة لإدارة تلك السياسة التي تكشفت خيوطها مؤخراً مع اعتقال إسرائيل المتشدد التركي جميل تيكيلي، خلال عملية مشتركة بين الشرطة وجهاز الأمن العام «شين بيت»، في يناير 2018، فور وصوله إلى مطار بن جورين ضمن وفد من المحامين الأتراك⁽⁷⁰⁾.

وخلال استجوابه، قدم تيكيلي المقرب من رئيس شركة صادرات عدنان تانريفيردي، معلومات بشأن مساهمة الشركة في حشد الدعم العسكري لحركة حماس لإنشاء «جيش فلسطيني لمحاربة إسرائيل». وتظهر الصلات الوثيقة بين الرجلين في إحدى الصور التي تجمعهما مع نجل تانريفيردي علي كامل مليح تانريفيردي، الذي يعمل رئيساً تنفيذياً للشركة، خلال زيارة

مشتركة إلى السعودية. وكان قد تم تجنيده لصالح حركة حماس من قبل القيادي البارز فيها زهار جبارين المسئول عن حماس في الخارج. وقد بين التحقيق الذي أجراه جهاز الأمن العام الإسرائيلي كيف ساعد تيكيلى عناصر حماس في الحصول على تأشيرات سفر إلى تركيا، وشراء شقق وسيارات فاخرة، وترسيخ حضورهم المالي بالبلاد عبر تأسيس شركات وتسجيلها باسمه. وقد تحول جزء من هذا النشاط فيما بعد إلى عملية ضخمة لغسيل أموال حماس من خلال شركة عقارية وسياحية تعرف باسم «IMES». وقامت عناصر الحركة بتحويل ملايين الدولارات إلى غزة ودول أخرى خارج تركيا برعاية الشركة.

تتسق تلك المعلومات مع التوجهات الأيديولوجية لصادات التي عبّرت عنها غيرمرة، وكان أبرزها اقتراحًا في ديسمبر 2017، قبل قمة منظمة التعاون الإسلامي (OIC) التي دعا إليها أردوغان في إسطنبول، بتشكيل «جيش مشترك من قبل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لمحاصرة إسرائيل ومهاجمتها». وحسب المقترح الذي أشارت إليه صحيفة نبي شفق الموالية للحكومة، فإنه إذا اتحدت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي عسكرياً، فإنها ستشكل أكبر وأشمل جيش في العالم، ويمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في قضية القدس؛ إذ سيكون قوامه 5 ملايين و206 آلاف و100 جندي على الأقل، بينما ستصل ميزانيته الدفاعية إلى نحو 175 مليار دولار؛ ما يقزم الجيش الإسرائيلي الذي يبلغ عدده 160 ألف جندي وميزانيته الدفاعية 15.6 مليار دولار.

الفكرة ذاتها صاغها عدنان تانريفيردي خلال مؤتمر الاتحاد الإسلامي الدولي الثاني عام 2019، الذي انعقد برعاية مركز البحوث الاستراتيجية للمدافعين عن العدالة، بكلمات أخرى حيث قال: «يجب نشر قوة سلام من الدول الإسلامية في غزة... يجب أن تستمر الجهود الدولية، ويجب تشجيع استخدام القوة العسكرية في الدول الإسلامية.. يجب تنفيذ عملية عسكرية مشتركة من قبل قواتنا البرية والبحرية والجوية في المياه الدولية لشرق المتوسط... قوافل

المساعدات من تركيا برفقة الطائرات الحربية يجب أن تهبط في ميناء غزة، ويجب دعم حركات المقاومة في غزة بأسلحة مضادة للدبابات ومضادة للطائرات على ارتفاعات منخفضة»، وأضاف: «يجب تشكيل صندوق مساعدات من قبل الدول الإسلامية، ودفع الميزانية الشهرية للحكومة الفلسطينية الشرعية من هذا الصندوق، ودفع راتب شهري لكل فرد بالغ في الأراضي الفلسطينية، كذلك يجب الضغط على مصر لفتح معبر رفح الحدودي، وتشجيع سوريا على تعزيز وجودها العسكري على الحدود الإسرائيلية».

• نشاط صادرات في آسيا:

تزامناً مع التحديات والصعوبات التي اعترت علاقات تركيا بأوروبا والولايات المتحدة على خلفية قضية الهجرة الناشئة عن الحرب السورية، وأنشطتها المزعزعة للاستقرار في شرق المتوسط، وصفقة صواريخ الدفاع الجوي الروسية S-400؛ اتجهت أنقرة إلى المسرح الأوراسي شرقاً بحثاً عن توازن كان مفقوداً بين علاقاتها الشرقية والغربية يتيح لها قدرًا من الاستقلالية السياسية والعسكرية عن الغرب، وعمدت إلى تثبيت موطن قدم بالمنطقة عبر إقامة تحالفات وشراكات مع بعض الدول استناداً إلى الروابط الدينية والعرقية.

- الحالة الباكستانية:

وجدت تركيا ضالتها في باكستان بالنظر إلى حجم التوافقات السياسية والمساحات المشتركة التي تمتد إلى الفضاءات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية. ورغم أن الشراكة الاستراتيجية ارتكزت على المواقف السياسية المهمة التي اتخذها كل منهما باتجاه القضايا الاستراتيجية المنخرطة بها الثانية، بجانب اتفاقيات التعاون الدفاعي ونقل التكنولوجيا والمناورات العسكرية؛ فإن التوجه الأيديولوجي الإسلامي وفكرة الدولة القائدة للعالم الإسلامي السني المهيمنة على ذهنية صناع القرار الاستراتيجيين في الدولتين، في ظل توتر علاقاتهما مع السعودية، كانت محركاً مهماً لكل طرف باتجاه الآخر.

وهو المدخل الذي أَمَّن نجاحًا لشركة صادات التي تتبنى التوجهات الراديكالية ذاتها، لاختراق المؤسسة العسكرية الباكستانية؛ فللمرة الأولى أصبح مركز أبحاث سياسات القوات الجوية الباكستانية (CASS)، شريكًا في مؤتمر الاتحاد الإسلامي خلال الدورة المُقرر عقدها في ديسمبر 2021 بعنوان «مبادئ وإجراءات السياسة الخارجية المشتركة من أجل الاتحاد الإسلامي»، التي ينظمها مركز الدراسات الاستراتيجية لجمعية المدافعين عن العدالة (ASSAM) التابع لصادات⁽⁷¹⁾.

وقد جاء الإعلان عن مشاركة (CASS) في الفاعلية التي تنظمها صادات بعد وقت قصير من اجتماع بين قائد القوات الجوية الباكستانية المارشال مجاهد أنور خان، بناءً على طلبه، مع وفد مركز الدراسات الاستراتيجية لجمعية المدافعين عن العدالة (ASSAM) بإسطنبول في 15 يناير 2021، خلال زيارة رسمية لتركيا استمرت أربعة أيام؛ حيث عرض خان إجراء مشاريع مشتركة بين مركز أبحاث سياسة القوات الجوية الباكستانية⁽⁷²⁾ و ASSAM.

وتعكس تلك الخطوة كيف أن صادات تتحرك على مستوى مواز لتوجهات السياسة الخارجية التركية الرسمية المتطلعة إلى توسيع وتثبيت نفوذها في جنوب آسيا على حساب المملكة العربية السعودية؛ فالتعاون بين المنظمتين المواليتين للحكومة والعاملين حدث بالتزامن مع أنباء بشأن انضمام تركيا إلى مشروع الطائرات المقاتلة Thunder JF-17 الذي طورته باكستان مع الصين⁽⁷³⁾.

السلوك نفسه تكرر على صعيد قضية كشمير التي برزت فيها تركيا باعتبارها اللاعب الدولي الأقوى لتحل محل السعوديين والإيرانيين؛ فبينما ركزت الحكومة التركية على شق التأثيرات الثقافية والمساندة الدبلوماسية الدولية لباكستان - حيث سجل الرئيس التركي موقفه المناهض للتصعيد الهندي في كشمير غير مرة خلال كلمة ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2019، وأثناء زيارته الأخيرة إلى إسلام آباد في فبراير 2020 - عُهد إلى صادات الشق العسكري الميداني بحيث أفادت تقارير عام 2020 بأنها نقلت مقاتلين من عفرين السورية إلى جامو وكشمير مقابل حصول كل منهم

على 2000 دولار، وتواصلت مع سيد غلام نبي فائي المجرم الكشميري المولد الذي قضى بعض الوقت في السجن الفيدرالي الأمريكي، لمتابعة العمليات على الأراضي الأمريكية وتعبئة الموارد ضد الهند.

وكان فائي المدير التنفيذي للمجلس الكشميري الأمريكي (KAC)، وهي جماعة تمويلها المخابرات الباكستانية (ISI) من أجل «نشر قضية حق تقرير المصير لشعب ولاية جامو وكشمير»، كما تتواصل مع صادرات؛ حيث شارك فائي كثيرًا في الأحداث التي نظمتها صادرات، والتقى شخصياً رئيسها تانريفيري؛ ففي 22 سبتمبر 2018، نظم اتحاد المنظمات غير الحكومية في العالم الإسلامي IDSB (الذي يضم المجلس الكشميري الأمريكي) اجتماعاً في مدينة كولونيا بألمانيا، بدعوة مشاركين محددين من جميع أنحاء العالم بما في ذلك فائي، وكان تانريفيري أحد المتحدثين الرئيسيين في هذا الحدث، والتقى فائي لمناقشة المشاريع المشتركة وتنسيق الإجراءات على مستوى العالم، وخاصة في الهند⁽⁷⁴⁾.

وعندما توترت العلاقات بين تركيا وفرنسا بشأن أنشطة الأولى غير المشروعة في شرق المتوسط وليبيا وسوريا عام 2020، حشدت صادرات شبكتها في جميع أنحاء العالم من خلال اتحاد المنظمات غير الحكومية في العالم الإسلامي «IDSB»، وأصدر نحو 350 عضوًا في 66 دولة منها المجلة الكشميري الأمريكي إعلاناً في 11 سبتمبر 2020 ينتقد فرنسا ويدين ما وصفته بالعداء المتزايد للإسلام في الغرب، كما شارك فائي كمدعو ومتحدث بشكل متكرر في العديد من الأحداث التي نظمتها صادرات، وفي اجتماع عبر الإنترنت عقده بنك ISDSB لإدانة فرنسا وانتقاد الغرب⁽⁷⁵⁾.

وقد تم توجيه الاتهام إلى فائي عام 2011 بعد أن أظهر مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي أنه على صلة بالجيش والاستخبارات الباكستانية، وشارك في عمليات سرية للتأثير على سياسة الولايات المتحدة بشأن الهند فيما يتعلق بالوضع المتنازع عليه في كشمير، وزعم في شهادته أن المجلس الكشميري الأمريكي الذي ينتمي إليه يتم تمويله إلى حد كبير من قبل وكالة الاستخبارات الباكستانية «ISI».

- الحالة الأذرية:

ألقت تركيا ثقلها السياسي والعسكري بجانب أذربيجان خلال نزاعها الأخير مع أرمينيا على إقليم ناجورنو كاراباخ الاستراتيجي؛ لاعتبارات جيوسياسية وجيواقتصادية تتعلق بالأهمية الجيوسياسية للإقليم باعتباره معبراً لخطوط نقل الطاقة، والرغبة في ترسيخ النفوذ بجنوب القوقاز وآسيا الوسطى، وتنامي العلاقات العسكرية والاقتصادية بين الطرفين، والتعاون الدفاعي المشترك، والدعم الأذري للمواقف التركية في مختلف مناطق الصراع، سواء في سوريا أو العراق أو ليبيا أو شرق المتوسط⁽⁷⁶⁾.

وتبعاً لنمط الانخراط المزدوج في مناطق الصراعات، تحركت تركيا على المستويين الرسمي وغير الرسمي؛ حيث سيّرت جسراً جويّاً لنقل الضباط والمستشارين العسكريين والمعدات القتالية إلى ناجورنو كاراباخ، وفتحت مجالها الجوي لوصول الدعم اللوجستي والعسكري الإسرائيلي إلى أذربيجان⁽⁷⁷⁾. وبالتوازي، نشطت صادرات في عمليات تجنيد ونقل آلاف المرتزقة والإرهابيين من المناطق التي يحتلها الأتراك في شمال سوريا (عفرين ورأس العين وتل أبيض) وليبيا؛ ففي الأسبوع الأول من أكتوبر 2020، أدارت صادرات عملية نقل 13 ألف مسلح سوري، بما في ذلك عناصر فرقة السلطان مراد وسليمان شاه ولواء المنتصر بالله، بالإضافة إلى ما لا يقل عن 150 من المرتزقة الليبيين إلى ناجورنو كاراباخ؛ إذ نُقل المرتزقة السوريون أولاً إلى بلدة سانليورفا التركية الواقعة على بعد 40 كيلومتراً من الحدود السورية، ومنها إلى ميدان العمليات الأذري على متن رحلات الطيران العارض الخاصة بالشركة للعمل هناك بموجب عقود مدتها 3-6 أشهر مقابل راتب شهري 1000-1500 دولار؛ وذلك بعد مصادرة وثائق هوياتهم وأدوات الاتصال الشخصية الخاصة بهم⁽⁷⁸⁾.

وقد زعم المرصد السوري لحقوق الإنسان أن «مصادر موثوقة للغاية ذكرت أن مجموعة من المقاتلين السوريين الذين تم تدريبهم ودعمهم من قبل شركة صادرات، شوهدوا في أذربيجان في 27 سبتمبر 2020، وهو اليوم الذي اندلع فيه الصراع، وغالبيتهم ينتمون إلى المكون التركماني ويدينون بالولاء لأنقرة».

• نشاط صادرات في أوروبا وروسيا:

تعمل صادرات في العديد من الدول الأوروبية؛ حيث تنشط ضمن مسارين متوازيين: الأول- تجنيد عناصر أوروبية وتدريبها ثم إرسالها إلى مناطق الصراعات، وبالأخص للقتال ضمن هيئة تحرير الشام وداعش بسوريا، بعد منحهم جوازات سفر تركية من خلال القنصليات التركية في ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والمجر والسويد والنمسا. وتعتمد صادرات في تجنيد أعضاء العصابات من أوروبا على الاتحاد الديمقراطي التركي الأوروبي (UETD)، وهي منظمة تمتلك فروعاً في مناطق كثيرة من أوروبا، ولا تستضيف أي شخص آخر غير أعضاء حزب العدالة والتنمية، ومتورطة في جرائم خطيرة للغاية (79). ويتجلى هذا الوضع بوضوح في الوثائق التي تم العثور عليها مع عناصر داعش الذين قُتلوا على يد القوات الكردية في روج أفا عام 2016؛ حيث عُثر على وثائق تشمل صور أفراد العصابات المتدربين في معسكرات صادرات، وملاحظات التدريب، بجانب بطاقات عضوية بمنظمة الاتحاد الديمقراطي التركي الأوروبي (UETD) لعناصر جاءت من أوروبا، وقاتلت ضمن صفوف داعش في حلب قبل أن تلقى حتفها⁽⁸⁰⁾.

أما المسار الثاني فيتعلق بتحريك العناصر المسلحة التي دربتها صادرات لتلبية المصالح العليا التركية واستخدامها ورقة ضغط على الحكومات الأوروبية عبر التهديد بتنفيذ عمليات إرهابية؛ فقد تبين وجود صلات بين العناصر التي نفذت هجمات انتحارية في بلجيكا وفرنسا بصادات والقنصليات التركية بتلك الدول. وارتبطت بعض العمليات الإرهابية داخل أوروبا وخارجها، بشكل أو بآخر، بتهديدات أطلقها أردوغان، فلم تمر ساعات على تصريح أردوغان في 22 مارس 2017، خلال اجتماع مع أعضاء جمعية منشورات الأناضول، بأن «الأوروبيين في جميع أنحاء العالم لن يتمكنوا من السير في الشوارع بأمان إذا استمروا في موقفهم الحالي تجاه تركيا»، حتى قام إرهابي بقتل العديد من السياح أمام البرلمان البريطاني⁽⁸¹⁾.

وقبل عام بالضبط، أي في 22 مارس 2016، وقع هجوم إرهابي في بروكسل

بعد أربعة أيام من تحذير أردوغان لبلجيكا لعدم حظرها الأنشطة الدعائية لحزب العمال الكردستاني، قائلاً: «لا يوجد سبب يمنع القنبلة التي انفجرت في أنقرة من الانفجار في بروكسل أو في أي مدينة أوروبية أخرى». وقد احتفلت حكومة أردوغان والصحف التركية التي تسيطر عليها بالهجوم ووصفته بـ«عقاب بلجيكا». ورغم ترجيح مصادفة الموقفين فإن عصابات التجسس التركية المنتشرة في أوروبا والولايات المتحدة لجمع معلومات بشأن المعارضين الأتراك، وعمليات الاختطاف التي تطال بعضهم، تثير مخاوف بشأن تصاعد نشاطات صادات والمليشيات شبه العسكرية الأخرى⁽⁸²⁾.

وعلى الصعيد الروسي، توظف أنقرة أنشطة صادات كآلية ابتزاز للضغط على روسيا؛ إذ تُعيد تنظيم المقاتلين من دول القوقاز بعد انتهاء أدوارهم بالشرق الأوسط للقيام بعمليات مزعومة للاستقرار في روسيا؛ فقد تبين أن المتطرفين القوقاز الذين جندتهم صادات ربما لعبوا دوراً مهماً في الهجوم الإرهابي على محطة مترو سينايا بلوشاد بسانت بطرسبرج في 3 أبريل 2017، الذي خلف 11 قتيلًا وما لا يقل عن 50 جريحًا. وينتمي منفذ الهجوم أكبرجون جيلوف - وهو مواطن روسي ولد في قيرغيزستان ويعيش في أوش بجنوب قيرغيزستان - إلى عرقية الأوزبك الذين انضم المئات منهم إلى داعش في سوريا والعراق.

• نشاط صادات في إفريقيا:

تسعى أنقرة إلى توسيع نطاق نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري ووجودها في القارة الإفريقية؛ حيث انخرطت في استراتيجيات طويلة الأمد لبناء علاقات قوية مع الدول الواقعة على طول الامتداد الجغرافي بين منطقتي القرن الإفريقي وشرق إفريقيا والساحل والصحراء وغرب إفريقيا، بهدف بناء شراكات متعددة من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية التي تتمحور حول توسيع نفوذها الجيوسياسي في القارة التي تُعد مسرحًا للعديد من الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية، في ظل إلحاح بعض القضايا المتشابكة

في تحديد علاقة تركيا بالعالم العربي وأوروبا وإفريقيا، مثل تنامي ظاهرة الإرهاب، واستمرار الهجرة غير الشرعية، وتدافع بعض القوى الأوروبية في الساحل والصحراء، مثل فرنسا وألمانيا، ومحاولات التأثير على الملف الليبي. وضمن جملة من الأدوات والأذرع غير الرسمية التي وظفتها أنقرة لإدارة تدخلاتها وتثبيت حضور دائم؛ برزت صادرات أداة فاعلة لتدريب الجيوش وبيع الأسلحة وتنفيذ العمليات الأمنية وجمع المعلومات الاستخباراتية، مستغلةً في ذلك اتفاقيات التدريب العسكري والتعاون الدفاعي والاتفاقيات الأمنية التي أبرمتها تركيا مع عدد واسع من الحكومات الإفريقية، كموريتانيا وغامبيا وكوت ديفوار وتشاد والسودان والصومال وغينيا ونيجيريا وبنين والنيجر وأوغندا، والتي تشمل مواد تحدد شروط برامج التدريب المشتركة وتسهيل الزيارات الفنية إلى مراكز البحث وتبادل الأفراد بين المؤسسات العسكرية والشركات الخاصة⁽⁸³⁾.

فعلى سبيل المثال، تسمح المادة الرابعة من اتفاقية التعاون في صناعة الدفاع بين تركيا وتشاد بالزيارات الفنية وتبادل الأفراد بين المؤسسات والشركات. وبالمثل، تسهل الاتفاقيات مع السودان وأوغندا وكوت ديفوار ودول إفريقية أخرى الزيارات الفنية وتبادل الأفراد بين المؤسسات والشركات.

وتركز مهمة صادرات في إفريقيا على ثلاثة أبعاد رئيسية: الأول - تقديم الدعم اللوجستي للجماعات الإسلامية والتنظيمات الإرهابية المتطرفة بمواجهة الدولة، وهو ما صرح به عدنان تانريفيردي في مايو 2014، بقوله إن تركيا يجب أن تدعم الجماعات الإسلامية ضد ما سماه «إرهاب الدولة»، معتبراً أن إرهاب الدولة التمييزي المدعوم من الخارج يستهدف الجماعات الإسلامية في بعض المناطق الحساسة في إفريقيا، مثل جمهورية إفريقيا الوسطى ومالي ونيجيريا، ويجب دراسة التدابير الوقائية لحماية تلك المجموعات بعناية⁽⁸⁴⁾.

ومن المثير للاهتمام أن تسجيلاً مسرياً لمحادثة جرت في عام 2014 - وهو

العام الذي كشف فيه تانريفيري عن استراتيجية تركيا تجاه بعض الدول الإفريقية - بين مستشار أردوغان آنذاك ومسئول من الخطوط الجوية التركية (THY) كشف عن أن شركة الطيران الوطنية التركية وشركة الخطوط الجوية التركية (THY) متورطة في نقل أسلحة إلى جماعة بوكو حرام الإرهابية التي تتخذ نيجيريا مقراً لها، والتي بايعت تنظيم داعش الإرهابي. ويؤكد التسجيل أن حكومة أردوغان بدأت تقدم دعماً مادياً للجماعات الجهادية المسلحة في بعض الدول الإفريقية وفقاً للاستراتيجية التي وضعها تانريفيري. وعليه، فتحت القوات المسلحة النيجيرية تحقيقاً بشأن مزاعم تزويد صادات لبوكو حرام بأسلحة متطورة⁽⁸⁵⁾.

وبالإضافة إلى التحقيق في نيجيريا، ألقى جهاز الأمن الوطني النيجري القبض على ثلاثة إرهابيين، بينهم مواطنان تركيان، في ديسمبر 2019، قدموا من تركيا على متن الخطوط الجوية التركية (THY)، وجميعهم متهمون بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (IS-GS)⁽⁸⁶⁾. أما البُعد الثاني لنشاط صادات في إفريقيا فيتصل بتقديم برامج تدريبية خاصة للقوات الأمنية والعسكرية بموجب صفقات تعاون أمني ثنائي، بغية إنشاء جيل جديد من الضباط العسكريين يدين بالولاء للدولة التركية ويخدمون مصالحها الاستراتيجية، بما يضمن لها نفوذاً راسخاً على جميع المستويات، وهو ما يثير مخاوف بشأن حدوث اختراق عسكري وأمني وأيديولوجي للجيش الإفريقية، عبر تجنيد وتوجيه بعض العسكريين لجمع معلومات استخباراتية، أو لقيادة انقلابات عسكرية أو حركات تمرد عسكري⁽⁸⁷⁾.

وقد أصبحت القاعدة التركية في مقديشيو الصومالية مركزها العسكري الرئيسي في إفريقيا؛ حيث قال عدنان تانريفيري: «قبل أن تذهب قواتنا المسلحة إلى الصومال، طلب مسئول صومالي من صادات إقامة قاعدة هناك، ثم عندما ذهبنا قواتنا المسلحة لم نعد بحاجة إلى ذلك. قلنا بالفعل إننا يجب أن نخدم الأماكن التي نخدمها. ليس لديهم قوات مسلحة ولا يستطيعون الوصول. وقد أنشأت قواتنا المسلحة الآن قاعدة للخدمة هناك»⁽⁸⁸⁾.

فيما يرتبط البعد الثالث بنشاط الشركة في المواقع ذات الأهمية الجيواستراتيجية التي تطلّح تركيا إلى تثبيت قواعد عسكرية بها؛ إذ تم الإبلاغ عن وجود «صادات» بميناء سواكن السوداني، قبلما يقرر المجلس العسكري السوداني الانتقالي إنهاء العمل بالاتفاقية الموقعة بين البلدين ورفض إقامة قاعدة تركية بالجزيرة⁽⁸⁹⁾.

ثالثاً- الإشكاليات القانونية والأمنية والسياسية لنشاط صادات:

إن لجوء تركيا إلى الشركات الأمنية الخاصة كأحد الفواعل العسكرية المستخدمة لتلبية الأهداف والطموحات الجيوسياسية لأنقرة المتصلة بلعب أدوار أكثر اتساعاً وفاعلياً وإثبات القدرة على تحريك الأحداث، والتأثير في تفاعلات ومجريات القضايا الإقليمية والدولية، وتوجيه مساراتها بشكل يخدم تطلعاتها إلى إعادة التوضع إقليمياً، في ظل مرحلة انتقالية تشهد إعادة رسم خرائط التوازن الجيوسياسي؛ ينطوي على خلق ما يُعرف بـ«التهديدات الهجينة» الناجمة عن استخدام الأدوات العسكرية التقليدية وغير التقليدية ضمن نمط الحرب المختلطة أو الهجينة التي يلجأ فيها الخصم إلى إشراك المكونات المدنية كالمليشيات والمرتزقة ضمن التكوينات العسكرية المنخرطة في الصراع. ويرتب هذا النمط من الحروب جملة من الإشكاليات القانونية والأمنية والسياسية التي نستعرضها تالياً بالتطبيق على شركة «صادات» التركية:

غياب المسؤولية القانونية المحلية:

رغم إشهارها شركةً رسميةً تحت رقم 809300 سجل تجاري تركيا، وخضوعها لقانون الأمن الصناعي الدفاعي رقم 5205، وقانون مراقبة المنشآت الصناعية المنتجة للمركبات والمعدات القتالية والأسلحة والذخائر والمواد المتفجرة وأدوات الحرب رقم 5102، وقانون الأسلحة النارية والسكاكين والأدوات الأخرى رقم 6136، ولأئحة أمن صناعة الدفاع- فإن تلك القوانين واللوائح لا تغطي الخدمات

التي تقدمها صادات؛ إذ لا يوجد في التشريع التركي لأئحة خاصة بـ«قطاع خدمات الدفاع». ومن ثم فإن أنشطتها غير خاضعة للرقابة بموجب القوانين المحلية، ولا يتم تدقيقها من قبل وزارة الدفاع الوطني «MSB» أو وزارة التجارة أو غيرهما من الهياكل الرقابية الرسمية؛ ففي استجابة لأحد الاستفسارات التي قدمتها صادات، أرسل قسم الخدمات الفنية بوزارة الدفاع الوطني ردًا مكتوبًا إلى الشركة يفيد بأن قطاع خدمات الصناعات الدفاعية لا يخضع لأي تشريع في تركيا، وأن الوزارة ليس عليها مسئولية أو مهمة تدقيق أنشطة الشركة⁽⁹⁰⁾.

ويثير افتقار النظامين القانوني والتنفيذي التركي إلى إطار قانوني مناسب وآلية رقابية فعالة على مثل هذه المنظمة؛ إشكاليات تتعلق بالمساءلة المحلية؛ فغير مرة طرح برلمانيون من حزب الشعب الجمهوري المعارض العديد من الأسئلة بشأن أنشطة الشركة منذ عام 2012، منها سؤال قدمه النائب زغلداك علي إحسان كوكتورك في 6 سبتمبر 2012، وآخران قدمهما النائب عثمان كوروتورك في 14 سبتمبر 2012 ثم في 16 يناير 2013، ورابع قدمه النائب رفيق إيريلماز في 3 أكتوبر 2012. ولعل أشهر الأسئلة هو ذلك الذي قدمه النائب علي رضا أوزتورك إلى الحكومة التركية في 5 سبتمبر 2012، بشأن الادعاءات المتعلقة بتورط صادات في تدريب وتجهيز الجماعات السلفية والجهادية المتطرفة والإرهابية، بما في ذلك تنظيم داعش في العراق وسوريا، متسائلًا عما إذا كان رفض النواب طلب تفتيش معسكر تدريب عسكري في مقاطعة هاتاي مرتبطًا بأنشطة التدريب المسلح التي تقوم بها صادات هناك⁽⁹¹⁾.

ومع ذلك، لم ترد الحكومة على أي من هذه الاستفسارات، ولا يوجد بيان رسمي بشأن التدريب على الحرب غير النظامية الذي قُدِّمَ للجيش السوري الحروجة النصر سابقًا والقاعدة وداعش خلال الحرب الأهلية السورية، ولا يُعرف ما إذا كانت صادات قد تلقت قرضًا أو منحة من الحكومة، ولم يتم التطرق إلى ما إذا كانت الشركة قد حظيت بدعم حكومة أجنبية وما إذا كانت أنشطتها وحساباتها المالية قد خضعت للتدقيق.

معضلة الإسناد والإفلات من المساءلة القانونية الدولية :

تحكم قواعد القانون الدولي الممارسات والسلوكيات المرتبطة بالكيان القانوني للدولة، أي تتحمل الدولة المسؤولية عن السلوك المصنف على أنه عام وليس خاصاً، لكن تطبيق قواعد الإسناد على الكيانات دون مستوى الدولة التي تتصرف بدرجة من الاستقلالية وبمستويات متفاوتة من دعم الدولة - وفي حالتنا هذه شركة صادات التركية - ينطوي على جملة من الإشكاليات؛ فبموجب القانون الدولي هناك ثلاث قواعد للإسناد تتباين من حيث درجة انطباقها على سلوك الشركة.

تتعلق القاعدة الأولى بالإسناد على أساس «القانون المحلي للدولة»، بمعنى: هل تُصنّف القوانين الوطنية الكيان كأحد أجهزة الدولة الرسمية من عدمه. ويظهر بجلاء عدم انطباق تلك القاعدة على صادات المشهورة باعتبارها «شركة أمنية خاصة هادفة للربح تقدم خدمات أمنية واستخباراتية وعسكرية».

أما القاعدة الثانية فتخص الإسناد على أساس «سيطرة الدولة»، بمعنى أن يشكل الوكيل جزءاً من الدولة الفعلية أو يعمل نيابةً عن أحد أجهزتها بحكم الأمر الواقع. ولإثبات تلك العلاقة يجب التحقق من توافر أحد الشقين التاليين؛ الأول - الاعتماد والسيطرة؛ أي أن الكيان يُظهر اعتماداً تاماً على الدولة التي تمارس بدورها رقابة صارمة على أنشطته، حسب حكم محكمة العدل الدولية في قضية الإبادة الجماعية في البوسنة. وينطبق هذا الشق جزئياً على شركة صادات التي رغم اعتمادها على ذاتها في تحقيق الأرباح عبر عمولات صفقات بيع الأسلحة والمعدات العسكرية، واتفاقيات التدريب وتقديم الاستشارات للأجانب، والعمولات التي تصل إلى 10 آلاف دولار عن كل مرتزق يشارك في القتال؛ فإن المعلومات تُشير إلى تلقيها تمويلات من الحكومة التركية لتدريب نحو 3000 مقاتل أجنبي لنشرهم في سوريا وليبيا. أما الشق الثاني فهو التحكم الفعال؛ بمعنى ممارسة الدولة مستوى تفصيلياً أو تكتيكياً للسيطرة على السلوك المُعين المُصنف باعتباره انتهاكاً للالتزامات

القانونية الدولية. وهذا يتطلب دراسة حالات الانخراط كل على حدة، وهي مسألة يصعب إثباتها بالنظر إلى الإنكار الرسمي المتكرر لتورط الدولة في عمليات نقل الميليشيات والمرتزقة، والاكتفاء بالتعبيرات والصيغات الدبلوماسية المتعلقة بدعم الأصدقاء.

وتختص القاعدة الثالثة والأخيرة بالإسناد على أساس «تفويض الوظائف العامة»، بمعنى توظيف الدولة الكيان كبديل لقواتها المسلحة لتعزيز مصالحها الوطنية في النزاعات الدولية، بما يتجنب عقبات الإثبات المرتبطة بإثبات سيطرة الدولة، كما تنطبق القاعدة عندما تفوض الدولة الوظائف العامة إلى الكيان وتفشل في الإشراف بأسلوب صحيح على سلوكه وضمان امتثاله للقانون الدولي. وبموجب هذه القاعدة يمكن بسهولة إسناد سلوكيات صادات إلى الحكومة التركية بالنظر إلى الارتباط الوثيق للشركة بجهاز المخابرات الوطنية والدور الرئيسي العلني الذي تلعبه في دعم أهداف أنقرة الاستراتيجية داخلياً وفي مسارح الصراعات الدولية.

الأمر الآخر الواجب النظر إليه عند بحث المسؤولية القانونية لصادات بموجب القانون الدولي، هو ذلك التوصيف القانوني لسلوك العناصر المنضوية تحتها، وكما سبقت الإشارة سلفاً فإن قوامهم الرئيسي هم السوريون الياثسون الذين يتم تدويرهم بين ساحات الصراع المختلفة للعمل كقوات برية تحظى بغطاء جوي تركي. وقد خلصت التقديرات السياسية المتخصصة إلى اعتبارهم «مرتزقة بأجر لا يقاتلون بدافع عقيدة عسكرية»؛ فرغم صلاتهم السياسية بتركيا وارتباطاتهم بالأيدولوجية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، فإن الكثيرين منهم ينظرون إلى الأمر باعتباره وظيفة مُدرة للدخل؛ ففي ظل الانهيار الاقتصادي، ونقص السلع الأساسية، وتفاقم الأزمة الصحية المتعلقة بجائحة كورونا وعدم قدرة منظمات الإغاثة الإنسانية على الوصول بسهولة إلى السكان الأكثر احتياجاً؛ وجد المرتزقة السوريون في ساحات الصراعات فرصة للكسب؛ إذ تدفع صادات للمرتزقة العاملين بليبيا وأذربيجان -على سبيل المثال- 1000 إلى 1500 دولار شهرياً؛ ما يشكل أكثر من 15 ضعفاً مما تدفعه مقابل عملهم في سوريا نفسها⁽⁹²⁾.

ولعل المكاسب المادية هي المحفز الأساسي لنشاط المقاتلين التابعين لصادات؛ فقد صرح أحد المجندين في حرب ناجورنو كاراباخ لصحيفة ذا جارديان البريطانية، بأنه جاء لكسب المال والحصول على حياة أفضل. فيما نظم المرتزقة العاملون بليبيا تظاهرة في معسكر صلاح الدين جنوب طرابلس للاحتجاج على استقطاع مبالغ مالية من رواتبهم المتفق عليها مسبقاً بما يتراوح بين 2500 و3000 دولار شهرياً، لصالح الحكومة التركية أو قادة الميليشيات الليبية، لتتراوح بين 200 و300 دولار فقط؛ ما دفع بعضهم للعودة إلى أدرجهم.

وترتيباً على ذلك، تخضع صادرات لمجموعة من القوانين والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالارتزاق، منها الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم (ICRUFTM)، التي تعرّف المرتزق بأنه من يجند خصيصاً للقتال في نزاع مسلح محلياً أو خارجياً، ويكون دافعه الأساسي للاشتراك في الأعمال العدائية هو الرغبة في تحقيق مغنم شخصي، ولا يكون من رعايا طرف في النزاع ولا من المقيمين في إقليم خاضع لسيطرة طرف فيه، وليس من أفراد قواته المسلحة، ولم توفده دولة ليست طرفاً في النزاع في مهمة رسمية بصفته من أفراد قواتها المسلحة. وتنطبق تلك المعايير على عناصر المرتزقة الذين مررتهم صادرات إلى مسارح العمليات الخارجية بغير الطرق الرسمية لأداء مهمات عسكرية بأجر⁽⁹³⁾.

كذلك الحال بالنسبة إلى اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية للقضاء على الارتزاق في إفريقيا (OAU CEM)، التي تضيف إلى المعايير الخمسة لتعريف المرتزق المدرجة ضمن (ICRUFTM)، اعتبار أي شخص يشارك بشكل مباشر في الأعمال العدائية مرتزقاً، كما أنها توسع المعيار الثاني المتعلق بالدوافع المادية بحيث يعتبر مرتزقاً «الشخص المدفوع بمكاسب خاصة وليس مجرد مكسب يتجاوز ذلك المخصص لمقاتلي القوات المسلحة من الرتب والوظائف نفسها». وكذلك تنص الاتفاقية على أن الارتزاق لا يرتكب إلا عندما يتم التجنيد أو التمويل أو التدريب بهدف معارضة عملية تقرير المصير

أو السلامة الإقليمية لدولة أخرى بالعنف المسلح. وفي هذه الحالة يُعتبر الفرد مرتكبًا «جريمة ضد السلام والأمن في إفريقيا» ويتعين على الدول أن تجعل جريمته يُعاقب عليها بأقصى العقوبات بموجب قوانينه، بما في ذلك عقوبة الإعدام»⁽⁹⁴⁾.

وبالتطبيق على نشاط الحالة موضوع الدراسة في إفريقيا، يتبين أن عناصر صادات منخرطون مباشرةً في مناطق النزاعات بالقارة، ولعل أكثرها وضوحًا الحالة الليبية التي شهدت مقتل مئات المرتزقة الموالين لتركيا بميدان المعركة، الذين تسببت أنشطتهم المزعزعة للاستقرار في إطالة أمد النزاع وعرقلة عملية الانتقال السياسي وتعزيز الاقتتال بين الفصائل المسلحة المتمركزة في الغرب الليبي، فضلًا عن قتالهم بدافع تحقيق المنفعة الشخصية، حسب معلومات استخباراتية جمعتها قيادة الولايات المتحدة الموحد في إفريقيا «أفريكوم» أفادت بأن المرتزقة في ليبيا يقاتلون لأسباب شخصية ومالية وليس لدوافع أيديولوجية أو سياسية⁽⁹⁵⁾.

الأمر نفسه ينطبق على المعايير الواردة بالمادة 47 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف، التي حددت معايير ستة لتعريف المرتزق باعتباره أي شخص يشارك مباشرةً في أعمال عدائية محلية أو خارجية، بدافع الرغبة في تحقيق مكاسب شخصية، والحصول على تعويض مادي يزيد بقدر كبير عما تم التعهد به أو دفعه للمقاتلين من الرتب والوظائف نفسها في القوات المسلحة التابعة للدولة، وألا يكون مواطنًا يتبع أيًا من أطراف النزاع، ولا مقيمًا في إقليم يسيطر عليه، وليس من أفراد قواته المسلحة، ولم ترسله دولة ليست طرفًا في النزاع في مهمة رسمية كعضو في قواتها المسلحة⁽⁹⁶⁾.

ورغم توافر الأطر القانونية الدولية الحاكمة لتلك الأنشطة غير المشروعة، فإنها ليست فعالة بشأن إمكانية الملاحقة القضائية لشركة صادات؛ فبجانب ضيق التعريفات الذي يتيح للشركة -كغيرها من الهياكل شبه العسكرية الدولية المماثلة- تفاديها، ومن ثم تجنب المسؤولية

القانونية، فإنها لم تتناول مسألة شرعية الارتزاق أو عدم شرعيته، ولا تصف توظيف المرتزقة واستخدامهم بأنه غير قانوني، باستثناء الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم التي لم توقع عليها تركيا. ومن ثم فإنها غير ملزمة بالامتثال للمعايير الواردة بها، ولا يُصنف ذلك باعتباره إخلالاً بالتزاماتها الدولية، ولا يرتب أي مسؤولية جنائية دولية، فضلاً عن أن الاتفاقية تستثني شركات الأمن العسكري الخاصة (المشار إليها فيما يلي باسم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة)، أي أن أحكامها لا تسري على صادرات.

ويُعقد قضية المسألة القانونية نشاط صادرات داخل الدول الضعيفة ذات الهياكل الأمنية والسياسية والعسكرية الهشة غير القادرة على إنفاذ القانون أو إقامة دعاوى قضائية أمام المحاكم الدولية أو إجراء محاكمات داخلية؛ لاعتبارات أمنية وسياسية متشابكة تتعلق، في بعض الأحيان، برعاية الحكومات القائمة نشاط تلك المجموعات التي تتسلل إلى الدولة تحت غطاء اتفاقيات ثنائية رسمية، على غرار اتفاقية التعاون الأمني والدفاعي المبرمة بين حكومتي أردوغان والوفاق الوطني الليبية السابقة. وترتبط في أحيان أخرى بعمل الميليشيات بجانب قواتها المسلحة، بمواجهة عدو مشترك، كالحالة الأذرية على سبيل المثال.

فرغم تصديق أذربيجان رسمياً على الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم في 4 ديسمبر 1997، وتجريم قانونها الجنائي في مادته 114 نشاط المرتزقة؛ حيث يصف بالمرتزق الأشخاص الذين ليسوا من مواطني الدولة أو يعيشون باستمرار على أراضيها ويشاركون في مواجهات أو عمليات عسكرية بهدف تلقي مقابل مادي، ويُعاقب هذا الشخص بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاث وثمان سنوات - فإن حكومتها رحبت بأولئك السوريين المأجورين الذين استقدمتهم «صادات» للقتال ضمن صفوف قواتها بمواجهة أرمنيا خلال حرب ناجورنو كاراباخ، بينما تحاول حالياً محاكمة المرتزقة الأرمن الذين قاتلوا ضد القوات الأذربيجانية.

ارتكاب جرائم حرب وانتهاكات لحقوق الطفل:

يُصعَّب الطابع غيرالشفاف لصادات إجراء تقييم دقيق لعلاقتها مع عناصر الأجهزة الأمنية التركية، بما يخلق بُعدين آخرين يتصلان بمعضلة إفلات الدولة التركية من المساءلة الجنائية الدولية بموجب المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية، بشأن الممارسات غيرالمشروعة التي ترتكبها الميليشيات المسلحة التابعة للشركة؛ إذ يتعلق البعد الأول بارتكاب مرتزقة صادات جرائم حرب بالمخالفة للقانون الدولي الإنساني تركزت أغلبها في مناطق التمرکز الدائم في شمال سوريا ذات الأغلبية الكردية وليبيا، وتشمل ضروراً من الانتهاكات والعنف مورست بحق السكان المدنيين في مناطق النزاعات، تنوعت بين القتل الجماعي خارج نطاق القانون، وسقوط ضحايا مدنيين من جراء الاشتباكات المباشرة أو القصف العشوائي، وسرقة الممتلكات، وأخذ المدنيين قسراً من منازلهم واحتجازهم بصورة تعسفية وتعريضهم للضرب والتعذيب والحرمان من الطعام والشراب والنوم والمساعدة الطبية، واستجوابهم بشأن عقائدهم وعرقياتهم، وما يرتبط بذلك من معاناة نفسية ناتجة عن الأفعال نفسها، أو التهريب والإكراه والتهديد والإذلال والإهانة⁽⁹⁷⁾.

فضلاً عن الاختطاف بغرض الفدية أو التجنيد، والتهجير القسري للمدنيين، والاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، واضطهاد الأقليات العرقية والدينية كحالة الأكراد السوريين، والإعدامات الطائفية، والتعذيب والتهريب، والاعتصاب والعنف الجنسي بحق النساء والأطفال، والاتجار بالبشر، وحرمان المواطنين من حرية التنقل، والتأثير على قدرة الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الحيوية الأخرى وممارسة الحقوق الأساسية، وفرض الإتاوات على التجار والمزارعين المحليين⁽⁹⁸⁾.

وتندرج تلك الممارسات ضمن الجرائم ضد الإنسانية الوارد تعريفها بالمادة 7 من نظام روما الأساسي، التي تحدد خصائص الجريمة ضد الإنسانية، بكونها موجهة ضد السكان المدنيين في إطار هجوم واسع النطاق ومنهجي، وأن يكون سلوك الجاني جزءاً من هذا الهجوم. ونظراً إلى أن تركيا ليست دولة

طرفاً في نظام روما الأساسي، ولن تقبل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالجرائم المعنية، فلا يمكن للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي الحصول على اختصاص قضائي بالجرائم المذكورة أعلاه إلا عن طريق إحالة مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق، وهو أمر غير وارد بالنظر إلى حسابات المصالح الاستراتيجية بين تركيا والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن.

وللاعتبارات ذاتها، تظل البدائل الأخرى المطروحة في المجتمع الدولي أقل فاعليةً وخاضعة لحسابات وتوازنات سياسية معقدة. ويتعلق البديل الأول بإنشاء محكمة داخل الأمم المتحدة لمعالجة مجموعة واسعة من الجرائم في منطقة معينة، على غرار محاكم يوغوسلافيا السابقة لمعالجة جرائم الحرب في البلقان في التسعينيات، ومحاكم رواندا للتصدي للإبادة الجماعية في التسعينيات؛ ما أدى إلى إصدار لوائح اتهام وسجن بحق العشرات. أما البديل الثاني فيتعلق بإمكانية نظر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضايا الانتهاكات إذا قام أفراد أو دول بتقديمها. وأخيراً، يتصل البديل الثالث بتولي دولة ثالثة التحقيق في الجرائم ضد الإنسانية استناداً إلى قدرتها على ممارسة الولاية القضائية على جرائم الحرب⁽⁹⁹⁾.

أما البُعد الإنساني الثاني فيرتبط بتورط صادات في تجنيد وتوظيف الأطفال دون 18 عاماً والزج بهم في الأعمال الحربية بمختلف المناطق التي تسيطر عليها تركيا في شمال سوريا، ونقلهم إلى الساحات الخارجية للعمل مقاتلين على الجبهة بشكل مباشر أو في خدمات أمنية كالتفتيش على نقاط الحدود أو الدعم اللوجستي المرتبط بالعمليات العسكرية، والقيام بأعمال التجسس وخدمة المقاتلين الأكبر سناً، بالمخالفة لكافة الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التي تحظر تجنيد الأطفال دون سن 18 عاماً، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي انضمت تركيا إلى معظمها؛ إذ يكشف تقرير أعدته مؤسسة «ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان» المصرية قيام الفصائل المسلحة الموالية لتركيا في شمال شرق سوريا بتجنيد نحو 1316 طفلاً خلال الفترة

من 2014 إلى 2019، أرسلت منهم نحو 380 طفلاً إلى مناطق النزاع المختلفة الخاضعة لسيطرتها، خاصةً ليبيا؛ ما أدى إلى مقتل نحو 25 طفلاً⁽¹⁰⁰⁾.

وتجري عمليات تجنيد الأطفال تحت غطاء الفصائل السورية القابعة في الشمال، كلواء السلطان مراد، حسبما أفاد تقرير الاتجار بالبشر السنوي الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية في الأول من يوليو 2021، الذي ضمَّ تركيا إلى قائمة الدول المتورطة في التجنيد أو الاستخدام غير المشروع قانوناً للجنود الأطفال.

وتتنافى تلك الممارسة مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، والذي بات حالياً من قواعد القانون الدولي العرفي المُلزم لجميع أطراف النزاعات الدولية، بغض النظر عن انضمام الدولة إلى الاتفاقية أو المعاهدة من عدمه؛ إذ تحظر المادة 38 (3) من اتفاقية حقوق الطفل التجنيد الإجباري أو الطوعي الأطفال دون سن 15 عاماً. كما يحظر البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف لسنة 1949 (البروتوكول الثاني) المطبق أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية، على الدول والجماعات المسلحة غير التابعة للدول؛ تجنيد الأطفال أو استخدامهم تحت سن 15 عاماً في النزاعات المسلحة.

بينما يرفع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل -الذي أقرته الدورة 54 للجمعية العامة للأمم المتحدة، في 25 مايو 2000، ودخل حيز النفاذ في 23 فبراير 2002- الحد الأدنى لسن الطفل إلى 18 عاماً، ويحظر في مادته الرابعة أي تجنيد أو استخدام للأطفال تحت سن 18 عاماً من قبل الجماعات غير التابعة للدول؛ حيث تنص على أنه «لا يجوز أن تقوم المجموعات المسلحة المتميزة عن القوات المسلحة لأي دولة، في أي ظرف من الظروف، بتجنيد أو استخدام الأشخاص دون سن الثامنة عشرة في الأعمال الحربية». ويفرض البروتوكول التزامات على الحكومات بأن تتخذ «جميع التدابير الممكنة عملياً لمنع هذا التجنيد والاستخدام، بما في ذلك اعتماد التدابير القانونية اللازمة لحظر وتجريم هذه الممارسات».

وكذلك، فإنه بموجب نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية؛ يشكل تجنيد الأطفال تحت سن 15 عامًا في القوات أو الجماعات المسلحة جريمة حرب في كل من النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، بما في ذلك المشاركة المباشرة في القتال أو المشاركة الإيجابية في الأنشطة العسكرية المرتبطة به، مثل الاستطلاع وأعمال التخريب، واستخدام الأطفال في تشتيت قوات الخصم أو كمراسلين أو في النقاط الأمنية العسكرية، أو استخدام الأطفال في الدعم المباشر من قبيل العمل كناقلين للإمدادات إلى الخطوط الأمامية أو الأنشطة على الخطوط الأمامية نفسها.

تعزير الظاهرة الإرهابية وتوسيع انتشارها:

لا ترقى عمليات تجنيد ونقل المرتزقة والأسلحة عبر الحدود إلى مناطق الصراعات المختلفة على طول المسرح العمليّ الممتد جغرافيًا من شمال إفريقيا إلى بحر قزوين، بقيادة شركة صادات التركية؛ إلى مستوى انتهاكات القانون الدولي فحسب، بل تجاوزتها إلى تفكيك المنظومة الأمنية الإقليمية وخلق واقع أمني مأزوم على المستوى المحلي، تمثلت أبرز مظاهره في الضعف الشديد، وأحيانًا الاختفاء التام، لهياكل الدولة الرسمية في مناطق الصراعات المختلفة، وتجييد قدرات الجيوش الوطنية، واستبدال واقع فوضوي من الميليشيات وغياب القانون مكانها، بحيث تشكلت جيوب ميليشياوية غير خاضعة لسيطرة الحكومات المركزية، بما يُنذر بتكريس واقع عسكري وسياسي مفتت، ويُحفر احتمالات استمرار أو استئناف التصادم والعمليات العسكرية بين مجموعات المرتزقة والميليشيات المسلحة المتفرقة الولاء، والتصادم بينها وبين القوات الحكومية.

علاوة على أن تمركز المرتزقة التابعين لصادات بالقرب من المناطق الحدودية غير الخاضعة للرقابة، وسيطرتهم على فضاءات صحراوية شاسعة، في ظل ضعف المنظومات الأمنية الحكومية؛ أدى إلى توسع شبكات التهريب الحدودية والشبكات الإجرامية، وانتشار الجريمة المنظمة بمعدلات

غير مسبوقة، خاصةً تهريب المخدرات وحوادث الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما يعمق الأزمات الأمنية والإنسانية.

كذلك يحفز انخراط صادات في ساحات الصراع، الدول المنافسة على النزج بالشركات الأمنية شبه العسكرية المتعاونة معها، بما يضاعف مخاطر تصاعد الحروب بين الشركات العسكرية الدولية، خاصة إذا ما كانت تدعم أطرافاً متنازعة، على غرار الحالة الليبية التي انخرطت فيها صادات بجانب حكومة الوفاق الوطني السابقة، فيما دعمت شركة «فاجنر» الروسية الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر⁽¹⁰¹⁾. وعلى أية حال، فإن الشركات العسكرية الخاصة وكلاءها لا يمتلكون دائماً آليات قيادة وتحكم فعالة، ويُمكن أن يساء فهم التنسيق بين المقر الرئيسي والمستشارين أو تجاهله أو تجاوزه من قبل المرتزقة أو الوكلاء على الأرض، بما ينطوي على مخاطر مواجهات عسكرية غير مقصودة مع دول متنافسة تعمل في المنطقة نفسها.

وتعمل البؤر والملاذات الآمنة التي شكلتها صادات لاحتضان ميليشياتها، نقطة انطلاق رئيسية لانتقال الظاهرة الإرهابية عبر الحدود، ومصدراً لعدم الاستقرار الإقليمي، ومهدداً للأمن العالمي؛ فعلى سبيل المثال، أدى تعثر تنفيذ الوعود المادية للمرتزقة العاملين في ليبيا إلى فرار بعضهم إلى إيطاليا وجنوب أوروبا عبر قوارب الهجرة غير الشرعية مع الأفارقة الذين يتقاطرون عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا، ويحتمل بدرجة كبيرة أن يكون ضمن صفوفهم عناصر إرهابية يُمكن أن تنخرط في عمليات إرهابية في القارة الأوروبية⁽¹⁰²⁾.

فضلاً عن إمكانية تحول ليبيا إلى قاعدة لانطلاق الهجمات الإرهابية وإثارة التمرد ضد الأنظمة السياسية في منطقة الساحل والصحراء؛ إذ سيُتيح تشكيل المرتزقة وعناصر التنظيمات الإرهابية، كداعش والقاعدة وأنصار الشريعة، خلايا جديدة في الجنوب الغربي؛ إمكانية التواصل مع التنظيمات الإرهابية الأخرى المنتشرة بالمنطقة، وفي مقدمتها تنظيم بوكو حرام بنيجيريا، والقاعدة في بلاد المغرب، وتنظيم «الموقعون بالدم»، وجماعة أنصار الدين، وحركة التوحيد

والجهاد في غرب إفريقيا التي يتزعمها إباد أغ غالي، وهي الأكثر صلةً بقيادات التنظيمات الإرهابية في ليبيا المدعومة من أردوغان. وبالفعل، أصبحت ليبيا عامل تهديد رئيسي فعلي ضد السودان وتشاد ومصر وتونس ومالي خلال السنوات الماضية. ولعل انطلاق القوات المشاركة في اغتيال الرئيس التشادي السابق أدريس ديبي في 20 أبريل 2021 من الجنوب الليبي، دليل دامغ على مستوى التهديد الذي قد يمتد من الساحل إلى دول القرن الإفريقي، بما في ذلك جنوب السودان والنيجر⁽¹⁰³⁾.

وتُثير إمكانية التوصل إلى تسويات سياسية ما تقضي بضرورة تصفية ملف المرتزقة والسلاح المنفلت؛ مخاوف بشأن حدوث انسحابات غير مدروسة أو مراقبة للمرتزقة والأسلحة من مناطق الصراعات، أو تحويلهم من العمل العسكري إلى الأمني داخل المدن، عبر تنفيذ هجمات انتحارية وتفجيرات تستهدف المدنيين.

إطالة أمد الصراعات وعرقلة التسويات السياسية:

يمثل انخراط شركة صادات في مناطق النزاعات والحروب شكلاً من أشكال تدويل الصراعات وإخضاعها للحسابات الاستراتيجية لأنقرة، بما يخلق عقبة أمام مرحلة البناء السياسي وتحقيق السلام عقب انتهاء النزاع المسلح، قد تطيل أمد الصراعات؛ إذ تلجأ الشركة إلى دفع مزيد من المرتزقة و/أو تحريكهم كلما اقتربت أطراف النزاعات من التوصل إلى صيغ توافقية أو تسوية سياسية ما لإنهاء مرحلة الصراع المسلح وإطلاق عملية سياسية تفضي إلى استعادة البناء المؤسسي للدولة؛ ما يعزز احتمالات تجدد الصراع العسكري مرة أخرى⁽¹⁰⁴⁾.

فضلاً عن أن هذا النمط من عسكرة التفاعلات السياسية يتيح لأنقرة تمديد وتوسيع النفوذ الميداني، بما يشكل ورقة ضغط يُمكن توظيفها في أي عملية سياسية أو تفاوضية مستقبلاً بما يكفل التأثير على مخرجاتها لضمان إفراز قوى سياسية موالية تؤمن لأنقرة نفوذاً قوياً، والعمل كشريك استراتيجي؛ الأمر الذي يعزز مكانتها كقوة إقليمية ودولية فاعلة بمواجهة القوى المنافسة.

ختامًا، تُعد شركة صادات الدولية للاستشارات الدفاعية وصناعة البناء والتجارة، هي الهيكل المسئول بشكل مباشر عن الممارسة التركية للحرب غير النظامية وبالوكالة، وتعبئة المسلحين لخدمة مصالحها، وقوامها هم هؤلاء اللاجئين السوريين الذين أُجبروا على مغادرة بلادهم أو يقيمون في النطاق الجغرافي الضيق الذي تسيطر عليه تركيا في شمال سوريا، والذين يتم تدويرهم بين جبهات القتال المختلفة المنخرطة فيها؛ بحيث يتمثل دور الشركة الأساسي في دفع خطة أردوغان الكبرى لإعادة بسط نفوذه على منطقة تتداخل مع حدود الإمبراطورية العثمانية السابقة؛ من الأراضي الفلسطينية إلى سوريا والقوقاز ومناطق بعيدة مثل كشمير.

ففي كافة ساحات الانخراط التركي على مدار السنوات الخمس الماضية (شمال سوريا والعراق، وليبيا، وأذربيجان، وفلسطين وغيرها)، لعبت صادات دورًا حيويًا بجانب القوات العسكرية الرسمية؛ إذ تحددت وظيفتها المركزية في تزويد أنقرة بمجموعات أجنبية تعمل بالوكالة وعلى قدر عالٍ من التنظيم والتدريب، ويُمكن نشرها والتخلص منها بسهولة، بما تتيح للهيكل الرسمية التركية درجة معقولة من الإنكار، ويجنب أردوغان الانتقادات العلنية المحلية لحملاته العسكرية خارج الحدود الإقليمية؛ ففي حين أنه يُمكن تبرير حشد أفراد القوات المسلحة التركية إلى دول مجاورة مثل سوريا والعراق لأسباب تتعلق بالأمن الداخلي، فإنه يصعب إقناع الشعب التركي بإرسال جنود إلى مساح بعيدة مثل ليبيا. وفي الوقت نفسه، تتيح عمليات الشركة لأردوغان بعث رسالة إلى مواطنيه مفادها أن تركيا هي الوريث الشرعي للإمبراطورية العثمانية القادرة على استعادة مكانتها الصحيحة كقوة إقليمية لها تأثير في المناطق النائية التقليدية للإمبراطورية.

*باحث بالمرصد المصري

الهوامش

1. "Erdoğan'a Başdanışman atanan Adnan Tanrıverdi kimdir, Sadat nedir?", CNN Turk, mevcut: <https://www.cnnturk.com/turkiye/erdogana-basdanisman-atanan-adnan-tanriverdi-kimdir-sadat-nedir>, 17 Ağustos 2016.
2. Abdullah Bozkurt, "Turkish paramilitary firm Sadat's CEO admits working with Turkish intelligence agency MIT", Nordic monitor, available at: <https://nordicmonitor.com/2021/03/turkish-paramilitary-firm-sadats-ceo-admits-it-works-with-the-turkish-intelligence-agency-mit/>, 2 May 2021.
3. IBID.
4. "SADAT nedir, neden kuruldu ve hakkındaki iddialar neler?", Euro news, mevcut: <https://tr.euronews.com/2021/06/18/sadat-nedir-neden-kuruldu-ve-faaliyetleri-neler>, 18 Haziran 2021.
5. إسلام أبو العز، «ما بعد الدولة.. دور شركات الأمن والاستخبارات الخاصة في إدارة الصراعات الإقليمية»، مركز الإنذار المبكر، متاح على الرابط التالي: 7، <https://cutt.us/dbCiv>، فبراير 2020.
6. "Erdoğan'a Başdanışman atanan Adnan Tanrıverdi kimdir, Sadat nedir?", OP.CIT.
7. IBID.
8. روشن قاسم، «المرتزقة في مرمى أطماع إردوغان»، مجلة المجلة، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/fezZj>، 19 فبراير 2021.
9. "AKP'nin SADAT Gizli Ordusu Uluslararası Suc Şebekesi Oldu", Halkın Kurtuluşu, mevcut: <http://halkinkurtulusu.net/?p=8547>, 12 Ağustos 2016.
10. Sara Abdülaziz, "Gölge Ordusu: SADAT adlı Türk şirketinin çatışmalardaki rolü nedir?", Arap Duvar, mevcut: <https://arabwall.com/tr/sadat-adli-turk-sirketinin-catismalardaki-rolu-nedir/>, 5 Ağustos 2021.
11. IBID.
12. "SADAT Defense Consultancy", Global Security, available at: <https://www.globalsecurity.org/military/world/europe/tu-sadat.htm>.
13. Abdullah Bozkurt, "Turkish paramilitary firm Sadat's CEO admits working with Turkish intelligence agency MIT", OP.CIT.
14. Alex Kassidiaris, "New Report Says 5,000 Turkish-Backed Syrian Rebels Deployed to Libya", insideover, available at: <https://www.insideover.com/war/new-report-says-5000-turkish-backed-syrian-rebels-deployed-to-libya.html>, 20 September 2020.
15. Adnan Tanrıverdi kimdir? SADAT nedir?", Sözcü Gazetesi, mevcut: <https://www.sozcu.com.tr/2016/gundem/adnan-tanriverdi-kimdir-sadat-nedir-1355672/>, 17 Ağustos 2016.
16. IBID.
17. AHMET ÇINAR, "SADAT tartışması sürüyor: Özel askeri şirketler ne i'e yarar?", SOL, mevcut: <https://haber.sol.org.tr/toplum/sadat-tartismasi-suruyor-ozel-askeri-sirketler-ne-ise-yarar-161670>, 12 Temmuz 2016.

18. رباب حدادة، «شركة القتال سادات التركية: ذراع عسكرية في يد أردوغان»، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والأمنية والعسكرية، متاح على الرابط التالي: 24 <https://cutt.us/xgrPU>، أغسطس 2021.

19. Yıldız Yazıcıoğlu, "Peker'in İddialarındaki SADAT Nasıl Bir Oluşum?", VOA, mevcut: <https://www.amerikaninsesi.com/a/bes-soru-bes-yanitta-sadat-islam-birligi-savunmasi-sirketi/5914866.html>.

20. "Erdogan's Chief Advisor And Former General Tanrıverdi Presents Vision – Reflected In Turkey's Policy – Of A United Islamic Superpower Based On Shari'a Comprising 61 Countries And With Istanbul As Capital", MEMRI, available at: <https://www.memri.org/reports/erdo%C4%9Fans-chief-advisor-and-former-general-tanr%C4%B1verdi-presents-vision-%E2%80%93-reflected-turkeys>, 14 January 2020.

21. IBID.

22. IBID.

23. IBID.

24. IBID.

25. Yıldız Yazıcıoğlu, "Peker'in İddialarındaki SADAT Nasıl Bir Oluşum?", OP.CIT.

26. Uzey Bulut, "Turkey: Uniting an «Army of Islam» to Defeat Just One Country", Gate stone institute international policy council, available at: <https://www.gatestoneinstitute.org/13559/turkey-army-of-islam>, 21 February 2019.

27. مجدي سمير، «شركة سادات الأمنية: الحرس الثوري الإسلامي لأردوغان»، رصيف 22، متاح على الرابط التالي: 9 <https://cutt.us/M5OGc>، يوليو 2019.

28. Suat Cubukcu, "The Rise of Paramilitary Groups in Turkey", Small Wars Journal, available at: https://smallwarsjournal.com/jrn/art/rise-paramilitary-groups-turkey#_edn39, 3 March 2018.

29. "The New Turkey and its Nascent Security Regime", German Institute for Global and Area Studies, available at: <https://www.giga-hamburg.de/en/publications/22059246-new-turkey-nascent-security-regime/>, November 2020.

30. IBID.

31. IBID.

32. IBID.

33. Yıldız Yazıcıoğlu, "Peker'in İddialarındaki SADAT Nasıl Bir Oluşum?", OP.CIT.

34. حسني محلي، «بلاك ووتر.. بنكهة تركية إسلامية»، الميادين، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/ICx7G>، 18 يناير 2021.

35. "Turkey's national police restructured in line with paramilitary SADAT's radical vision", Nordic monitor, available at: <https://nordicmonitor.com/2020/06/turkish-police-restructured-in-line-with-sadats-vision/>, 15 June 2020.

36. IBID.

37. IBID.

38. Howard Eissenstat, "Snapshot – Uneasy Rests the Crown: Erdoğan and 'Revolutionary Security' in Turkey", Project on Middle East democracy (POMED), available at: <https://pomed.org/pomed-snapshot-uneasy-rests-the-crown-erdogan-and-revolutionary-security-in-turkey/>, 20 December 2017.

39. IBID.
40. "Sadat International Defense Consulting Company", MENA Research center, available at: <https://mena-studies.org/sadat-international-defense-consulting-company/>, 15 July 2020.
41. "The New Turkey and its Nascent Security Regime", OP.CIT.
42. IBID.
43. "Erdogan's Chief Advisor And Former General Tanrıverdi Presents Vision – Reflected In Turkey's Policy – Of A United Islamic Superpower Based On Shari'a Comprising 61 Countries And With Istanbul As Capital", OP.CIT.
44. "Erdogan's former military advisor and head of paramilitary group SADAT in Turkey called for multi-nation Islamic army", Nordic monitor, available at: <https://nordicmonitor.com/2020/12/islamic-union-congress-organized-by-paramilitary-sadats-owner-called-for-joint-islamic-army/>, 17 December 2020.
45. "Türkiye'nin Blackwaterı: İslamcı Kontrgerilla Savunma ve Danışmanlık şirketi kurdu!", Sol TV, mevcut: <https://haber.sol.org.tr/devlet-ve-siyaset/turkiyenin-blackwateri-islamci-kontrgerilla-savunma-ve-danismanlik-sirketi-kurdu>, 5 Eylül 2012.
46. "Turkey's paramilitary contractor SADAT wanted to carve out autonomous Turkmen region in Syria", Nordic monitor, available at: <https://nordicmonitor.com/2020/06/turkeys-paramilitary-contractor-sadat-aims-sunni-arab-authonomy-in-northern-syria/>, 6 June 2020.
47. IBID.
48. Ruken Tuncel, "Mob boss Peker's confessions put military contractor close to Erdoğan in spotlight again", Bianet, available at: <https://m.bianet.org/english/politics/244922-mob-boss-peker-s-confessions-put-military-contractor-close-to-erdogan-in-spotlight-again>, 3 October 2021.
49. "Erdogan using deniable private militias to destabilize the Middle east", Arab News, available at: <https://www.arabnews.com/node/1802716>, 2 February 2021.
50. Dr. Jonathan Spyer, "Erdogan's Shadow Army: The Influence of "Sadat," Turkey's Private Defense Group", The Jerusalem institute for strategy and security, available at: <https://jiss.org.il/en/spyer-erdogans-shadow-army-influence-sadat-turkeys-private-defense-group/>, 24 April 2018.
51. Hay Eytan Cohen Yanaracak and Jonathan Spyer, "Erdoğan's Private Armies", Middle East Forum, available at: <https://www.meforum.org/61963/turkish-militias-and-proxies>, 27 January 2021.
52. Fehim Tastekin, "Turkish mobster's revelations extend to arms shipments to Syria", Al-Monitor, available at: <https://www.al-monitor.com/originals/2021/06/turkish-mobsters-revelations-extend-arms-shipments-syria#ixzz784j10mnj>, 2 June 2021.
53. "AKP'nin SADAT Gizli Ordusu Uluslararası Suc Şebekesi Oldu", OP.CIT.
54. Dicle Eşiyok, "Turkish military contractor SADAT has always been in Libya", Ahval, available at: <https://ahvalnews.com/sadat/turkish-military-contractor-sadat-has-always-been-libya>, 8 January 2020.
55. Fırat Fıstık, "Suriye'den Libya'ya SADAT'ın "bilinmeyen" hikayesi", Medya scope TV, mevcut: <https://medyascope.tv/2021/05/31/suriyeden-libyaya-sadatin-bilinmeyen-hikayesi/>, 31 Mayıs 2021.

56. "Turkish military company Sadat turns Erdogan-Sarraj alliance into business opportunity", Africa intelligence, available at: https://www.africaintelligence.com/north-africa_business/2020/06/08/turkish-military-company-sadat-turns-erdogan-sarraj-alliance-into-business-opportunity,108408722-ge0, 8 June 2020.
57. IBID.
58. IBID.
59. جاسم محمد، « المرتزقة في ليبيا: تحقيق مكاسب مادية أقوى دافع لدى المقاتلين »، مجلة المجلة، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/8tIP7>، 2 أبريل 2021.
60. Grey Dynamics, "SADAT: The Turkish mercenaries who support Islamist groups", SOFREP military grade content, available at: <https://sofrep.com/news/sadat-the-turkish-mercenaries-who-support-islamist-groups/>, 7 July 2020.
61. "UN launches probe into deployment of foreign fighters to Libya by Turkish government: report", Stockholm center for freedom, available at: <https://stockholmcf.org/un-launches-probe-into-deployment-of-foreign-fighters-to-libya-by-turkish-government-report/>, 21 August 2020.
62. IBID.
63. جاسم محمد، « المرتزقة في ليبيا: تحقيق مكاسب مادية أقوى دافع لدى المقاتلين »، مرجع سابق.
64. دجلة إيشوك، « شركة سادات تعمل في ليبيا لإقامة الكونغرس الإسلامية المزعومة »، أحوال، متاح على الرابط التالي: <https://ahvalnews.com/ar/shrkt-sadat-tml-fy-lybya-laqamt-alkwnfdralyt-alaslamyt-almwzmt/alt-d>، 6 يناير 2020.
65. « تفاصيل مهمة.. شركة سادات التركية توقع عقداً كبيراً مع فوزي بوكتف »، المرصد الليبي، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/nxGGR>، 28 يونيو 2020.
66. المرجع السابق.
67. Abdullah Bozkurt, "Turkey's paramilitary group SADAT enlisted Yemen's radical cleric al-Zindani, a US-designated terrorist", Nordic monitor, available at: <https://nordicmonitor.com/2021/01/turkeys-paramilitary-group-sadat-enlisted-yemens-radical-cleric-al-zindani-a-us-designated-terrorist/>, 10 January 2021.
68. IBID.
69. « تابعة لمخابرات تركيا.. الكشف عن فريق يتبع شركة (سادات) لتدريب ميليشيا إخوانية بشبوة »، عدن 24، متاح على الرابط التالي: <https://aden24.net/news/50380>، 3 يوليو 2020.
70. "SADAT... Intelligence Company for Erdogan in Libya", MENA Research center, available at: <https://mena-studies.org/sadat-intelligence-company-for-erdogan-in-libya/>, 26 February 2020.
71. Levent Kenez, "Pakistani Air Force partners with Turkey's notorious paramilitary group", Nordic monitor, available at: <https://nordicmonitor.com/2021/05/pakistan-air-force-partner-with-turkeys-notorious-paramilitary-group/>, 18 May 2021.
72. IBID.
73. IBID.
74. Abdullah Bozkurt, "Turkey's paramilitary SADAT teamed up with convicted felon in the US to act against India", Nordic monitor, available at: <https://nordicmonitor.com/2021/02/turkeys-paramilitary-network-teamed-up-with-convicted-felon-in-the-us-to-act-against-india/>, 11 February

- 2021.
75. IBID.
76. "SADAT Defense Consultancy", OP.CIT.
77. "Turkey is fully involved in the Aya conflict, and tens of thousands of mercenaries arrive! US and France issued a warning: unacceptable", Day News, available at: <https://daydaynews.cc/en/military/860188.html>, 18 October 2020.
78. "The SNA in Nagorno-Karabakh: Turkey is subsidizing its interventions with Syrian lives", Syria Justice and Accountability center, available at: <https://syriaaccountability.org/updates/2020/10/15/the-sna-in-nagorno-karabakh-turkey-is-subsidizing-its-interventions-with-syrian-lives/>, 15 October 2020.
79. Arestakes Simavoryan, "SADAT. Activities of Erdogan's Secret Army", ORBELI center, available at: <https://orbeli.am/en/post/679/2020-11-02/SADAT.+Activities+of+Erdogan%E2%80%99s+%E2%80%9CSecret+Army%E2%80%9D>, 2 November 2020.
80. "AKP'nin SADAT Gizli Ordusu Uluslararası Suc Şebekesi Oldu", OP.CIT.
81. IBID.
82. Michael Rubin, "Has SADAT become Erdogan's Revolutionary Guards?", AEI, available at: <https://www.aei.org/foreign-and-defense-policy/middle-east/has-sadat-become-erdogans-revolutionary-guards/>, 30 May 2017.
83. "Support Islamists against state terrorism in Mali, Nigeria, CAR, says ex-military advisor of Turkey's president", Nordic monitor, available at: <https://nordicmonitor.com/2020/05/turkey-should-support-islamic-groups-against-state-terrorism-in-africa-president-erdogans-private-paramilitary-contractor-sadats-chief-said/>, 21 May 2020.
84. IBID.
85. IBID.
86. "Turkey's paramilitary contractor SADAT eyes training African troops via defense deals", Nordic monitor, available at: <https://nordicmonitor.com/2020/05/turkeys-paramilitary-contractor-sadat-aims-at-training-african-troops-with-the-help-of-defense-cooperation-agreements/>, 27 May 2020.
87. IBID.
88. Fırat Fıstık, "Suriye'den Libya'ya SADAT"ın "bilinmeyen" hikayesi", OP.CIT.
89. Eren Ersozoglu, "SADAT: Turkey's Paramilitary Wings Take Flight in Africa", Grey dynamics, available at: <https://www.greydynamics.com/sadat-turkeys-paramilitary-wings-take-flight-in-africa/>, 16 April 2021.
90. "SADAT... Erdogan's private army", Sound of silence group (SOS), available at: <https://purgednato.files.wordpress.com/2017/08/sadat-erdogans-private-army-2017.pdf>, August 2017.
91. IBID.
92. Aditya Raj, "Turkey's Tryst with Mercenaries", Jindal Global Law School, available at: <https://www.jurist.org/commentary/2021/01/aditya-raj-turkey-mercenaries/#>, 19 January 2021.

93. IBID.

94. IBID.

95. «ما هي مهمة شركة سادات التركية في ليبيا؟ ومن وراءها؟»، حفریات، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/yJlro>، 28 يونيو 2020.

96. IBID.

97. Anoush Baghdassarian and Sherin Zadah, "Voices from Afrin: First-hand Accounts of Turkish Crimes against the Kurds and Policy Proposals from Those Affected", Yale Journal of international affairs, available at: <https://www.yalejournal.org/publications/voices-from-afrin-first-hand-accounts-of-turkish-crimes-against-the-kurds-and-policy-proposals-from-those-affected>, 15 May 2021.

98. IBID.

99. Alexandra Svokos, "What to know about potential war crimes in Syria by Turkish-backed fighters", ABC News, available at: <https://abcnews.go.com/International/potential-war-crimes-syria-turkish-backed-fighters/story?id=66283753>, 17 October 2019.

100. Mohamed Mukhtar, "«Turkey is Directly Involved in Recruiting Children from the Areas it occupies in Northern Syria.»", Maat for Peace, Development, and Human Rights, available at: <https://cutt.us/bTRqq>, 28 February 2021.

101. «صادات.. شركة أردوغان المكلفة بتجنيد وإرسال المرتزقة إلى ليبيا»، بوابة إفريقيا الإخبارية، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/Q0Zm9>، 10 يناير 2020.

102. أحمد نظيف، «معضلة المرتزقة في ليبيا: التداعيات الداخلية والإقليمية»، مركز الإمارات للسياسات، متاح على الرابط التالي: 17 <https://epc.ae/ar/topic/muedlt-almurtazaqa-fi-libya-altadaeiat-aldakhilia-waliqlimia>، 17 يونيو 2021.

103. حمدي بشير، «دور الشركات الأمنية التركية في القارة الإفريقية: مُحفِّزات التمدُّد ومخاطرة»، مركز الإمارات للسياسات، متاح على الرابط التالي: <https://epc.ae/ar/brief/the-role-of-turkish-security-companies-in-afri-ca-incentives-and-risks-of-expansion>، 24 أغسطس 2020.

104. «مُحرِّك رئيسي: كيف يؤثر ملف المرتزقة على تفاعلات الشرق الأوسط؟»، مركز المستقبل للدراسات المتقدمة، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/ek4HS>، 30 يناير 2020.

الخاتمة

تعد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من الفاعلين الدوليين المؤثرين في حركة العلاقات الدولية في الوقت الراهن، خاصةً الشركات التابعة للدول الكبرى. والمهام المتعددة التي تقوم بها هذه الشركات تعكس تأثيرها الواضح في مناطق النزاعات المسلحة التي تنشط فيها. ورغم اختلاف الباحثين حول العديد من الأمور ذات الصلة بهذه الشركات، بدايةً من الاختلاف حول مسماها ووضعها القانوني وحدود صلاحياتها في المهام الخارجية، بالإضافة إلى قيامها بدور الوكيل لصالح بعض الرعاة في كثير من الأحيان.. رغم هذه الاختلافات، فإنه لا يوجد من ينكر الأثر المتزايد الذي تحدثه الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العديد من الأقاليم الاستراتيجية في العالم، وأهمها الشرق الأوسط وإفريقيا، بل إن أغلب الدراسات تؤكد التزايد في أعداد هذه الشركات وحجم أعمالها الدولية؛ لوجود طلب على خدماتها العسكرية والأمنية، وهو ما يعني تزايد قدراتها عن ذي قبل.

إن التأثير المتزايد للشركات في حركة العلاقات الدولية، هو ما دفع إلى بحث كيفية تفسير نظريات العلاقات الدولية طبيعةً هذه الشركات وتأثيرها في هذه الدراسة، التي اعتمدت على تقديم تأصيل نظري للموضوع، ثم ثلاثة نماذج لشركات عسكرية خاصة عابرة للحدود، وقد انتهت الدراسة إلى عدة استخلاصات:

هناك اختلاف أكاديمي وبحثي حول بداية ظهور هذه الشركات؛ فهناك كتابات تعتبرها موجودة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأخرى تنسبها إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة. غير أن هناك توافقاً على أن الطفرة الأساسية التي شهدتها هذه الشركات كانت بعد انتهاء الحرب الباردة ومع بدايات القرن الحالي، تزامناً مع الاستراتيجية العالمية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، كما امتد هذا التوافق بين الأكاديميين والباحثين إلى اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكثر الدول التي ساعدت على انتشار الشركات العسكرية الخاصة، بعد أن تعاقدت معها في العديد من المهام. المهام الكبرى التي تنفذها الشركات العسكرية الخاصة في مناطق النزاعات المسلحة تكون لصالح دولها التي تحمل جنسيتها في أغلب الحالات. وهذا الأمر ظهر من نشاط الشركات الثلاث موضع الدراسة؛ الأمر الذي دفع كثيراً من الباحثين إلى اعتبارها «وكيلاً» ودولها «راعية» لها، وإضفاء علاقة «الوكالة» على مختلف المهام التي تقوم بها. النتيجة السابقة تثير الكثير من علامات الاستفهام حول «الملكية الخاصة» لهذه الشركات، وتظهرها كأداة غير رسمية للدول لتنفيذ أهداف سياستها الخارجية، خاصةً في مناطق التوتر التي يكون التدخل المباشر فيها عليه كثير من المحاذير. وهذا ما دفع بعض الكتابات إلى تحليل طبيعة الشركات العسكرية الخاصة وفقاً لنظرية تحليل السياسة الخارجية. وكثير من الدراسات أشارت إلى شبكات العلاقات لأصحاب هذه الشركات وبعض العاملين فيها مع مؤسسات وأجهزة الدولة، لكن غياب المصادر الموثقة حول هذه الشركات يجعل هذه النتيجة في حد ذاتها موضعاً للتشكيك.

إن تدخل الشركات العسكرية الخاصة، من واقع خبرات الشركات الثلاث في مناطق النزاعات المسلحة، لم يحقق استقراراً فيها، بل كان التأثير الأوضح لها هو تصعيد التوتر وإثارة المزيد من الاحتقان والعنف، لكن في الوقت نفسه تزيد قدرة الدول التي تحمل جنسيتها (دولها الراعية)

على تحقيق أهدافها في هذا النزاع المسلح؛ أي أن الأثر السياسي الناتج عن دور هذه الشركات يمثل جزءاً واضحاً من تأثيرها في مناطق عملها، وليس الأثر الأمني فقط، ويتأكد هذا بالعلاقات التي تقيمها مع الأطراف المحلية المتصارعة؛ الأمر الذي ينعكس على التطورات السياسية في هذه النزاعات. تزايد الاعتماد على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بطبيعتها التجارية الربحية، يفتح مجالاً لسوق واسعة في المجال الأمني، سواء للعاملين أو للراغبين في العمل في المجال الأمني، على نحو فردي أو مؤسسي - مثل الأكاديميات الأمنية الخاصة التي يمكنها تأهيل من يرغب في القيام بالعمل في المجال الأمني - أو للراغبين في تلقي خدمات أمنية خاصة بغض النظر عن المشروعية الأخلاقية والقانونية والسياسية لهذه الخدمات. والخطورة الحقيقية في هذه النتيجة تتمثل في إيجاد وظيفة أمنية موازية لوظيفة الأمن التي يفترض أن تحتكرها «الدولة». هذا الاحتمال إذا تحقق فإننا بصدد «معضلة أمنية» وشيكة؛ فإذا كان الحصول على الأمن مقابل أتعاب مالية، فإن الأغلبية لا تستطيع تحمل هذه الأتعاب. يزيد من تفاقم هذه المعضلة غياب إطار قانوني ملزم ينظم عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ويفرض عليها جزاءات رادعة إذا خالفته.

هناك قصور في قدرة نظريات العلاقات الدولية الكلاسيكية (الواقعية والليبرالية) على تفسير طبيعة عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. والنظريات التي تتفرع منهما أيضاً. والتي استُخدمت في بعض الدراسات عن هذه الشركات، استطاعت تفسير بعض الجوانب من عملها، وأهمها نظرية «الدور»، ونظرية «تحليل السياسة الخارجية»، ونظرية «الراعي-الوكيل».. كل من هذه النظريات يفسر أحد الأبعاد ذات الصلة بالشركات: نظرية الدور فسرت الأثر الناتج عن عمل الشركات العسكرية الخاصة، لكنها لم تستطع أن تفسر سبب انتشارها وتوسع دورها. ونظرية تحليل السياسة الخارجية قامت على افتراض غير مؤكد، لكنه مُستنتج، وهو أن الدول تؤسس هذه الشركات فعلياً ويملكها بعض

الأفراد ملكية «صورية». وعليه فإن إضفاء الطابع الرسمي على الشركة ونشاطها باعتبارها إحدى أدوات الدولة خارجيًا لا يتسم بالموضوعية أو بالدقة البحثية والنظرية. أما نظرية «الراعي-الوكيل» فهي الأقرب إلى تفسير طبيعة عمل بعض الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، التي توصف بأنها عابرة للحدود وتتبع القوى الكبرى في الأساس. ومن ثم، يصعب تعميم نتائج تطبيق هذه النظرية على كافة الشركات المعنية.

وبالنسبة إلى نظريات العلاقات الدولية غير الوضعية، كالنقدية والبنائية والنسوية وغيرها، فلم يثبت أثناء إعداد الدراسة استخدام أيٍّ منها في الأدبيات الرئيسية حول موضوع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وبدراسة الشركات الثلاث موضع الدراسة، لم يظهر قدرة أي من هذه النظريات على تفسير دورها. فعلى سبيل المثال، لم يظهر اختلاف جوهرى بين نشأة أي من هذه الشركات الثلاث وكيفية أدائها المهام المسندة إليها يمكن إرجاعه إلى العوامل المادية والمعيارية أو يمنحها «هوية» خاصة بها كما تفترض النظرية البنائية.

تقدم «الشركات العسكرية والأمنية الخاصة» نموذجًا للموضوعات ذات الطبيعة البيئية؛ فهي تجمع بين الدراسات الأمنية والقانونية والسياسية والاقتصادية. فيمكن للدراسات الأمنية أن تهتم بالجانب الفني في عمل هذه الشركات من حيث قدراتها التسليحية، وجاهزية عناصرها، والاستراتيجيات التي تخططها وفقًا لمسرح عمليات مهامها، ثم تكتيكات تنفيذها لهذه المهام. أما الدراسات القانونية فيمكنها أن تبحث عن إطار قانوني يضبط عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، سواء على مستوى القوانين الوطنية أو على مستوى القانون الدولي، وكيفية تحديد المسؤولية القانونية عن نشاط هذه الشركات، خاصة عند مخالفتها قواعد القانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد ظهرت هذه المخالفات على نحو متكرر في الحالات الدراسية التي اهتمت بها هذه الدراسة.

أما الدراسات الاقتصادية فيمكنها تركيز اهتمامها على دراسة ميزانيات هذه الشركات، والمزايا التنافسية التي تمتلكها مع بقية الشركات المناظرة لها، وبحث مدى انطباق اقتصاد السوق (العرض والطلب) على «الأمن»، وهو قيمة عامة وليست خاصة، بجانب تأثير نشاط هذه الشركات على اقتصاديات الدول التي تعمل بها، خاصةً أن من خدماتها تأمين الموارد، وربما الحصول على بعضها كالنفط. وأخيراً تأتي الدراسات السياسية التي يمكنها التركيز على عدة إشكالات بحثية ذات الصلة بنشاط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، بدايةً من حقل النظم السياسية وعملها في دولها الأصلية من حيث دراسة شبكة علاقاتها بالدولة وبأجهزتها ومسئولياتها، وعلاقتها بالمجتمع المدني في دولها، وكذا حقل العلاقات الدولية لبحث الدور الخارجي الذي تقوم به هذه الشركات وكيفية تأثيره على دولتها - سلباً أو إيجاباً - وتأثيره على الدولة أو الدول التي تعمل فيها، ثم مراجعة نظريات العلاقات الدولية لتطويرها أو لإنتاج اقتراب نظري يمكنه تفسير طبيعة عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

وختاماً، فإن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة موضوع مهم يتطلب المزيد من الدراسات لاستكشاف طبيعته وتحليل مختلف أبعاده، بما يمكن من التنبؤ بمجالات عمل هذه الشركات وتوجيه عملها بما يدعم توفير «الأمن» كقيمة جماعية لتحقيق التنمية والاستقرار.

تمثل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تحديًا في مجال العلاقات الدولية على كل من المستويين النظري والحركي. وهذا الكتاب يهدف إلى دراسة وتحليل هذا التحدي بمستوييه، بما يقدمه من تأصيل نظري لموضوع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لتوضيح مختلف الإشكاليات المفاهيمية والقانونية والسياسية التي ارتبطت به، وبالأدبيات المختلفة التي عالجت. وينتقل الكتاب لبيان موقع هذه الشركات في نظرية العلاقات الدولية، بتقديم تحليل نقدي للاقتربات النظرية المختلفة التي تم تطبيقها في الدراسات ذات الصلة.

ويقدم الكتاب دراسة شارحة تحليلية لثلاثة نماذج تطبيقية من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تعمل على النطاق الدولي بالأساس، والتي ترتبط بثلاثة دول شديدة التأثير في الشرق الأوسط، بما نفذته من مهام فيه، وهي: شركة "بلاك ووتر" الأمريكية، التي تعد من أوائل الشركات التي عملت في الشرق الأوسط، وكذا شركة "فاجنر" الروسية، التي تعتبرها الكثير من التحليلات الذراع الخفية للقوة العسكرية الروسية. أما الشركة الثالثة فهي شركة "صادات" التركية، التي يرتبط حضورها في مناطق الانتشار بالمشروع التركي في الإقليم، خاصة مع غلبة الطابع الأيديولوجي في عملها.

وقد خلص الكتاب إلى أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تعد أحد الفاعلين الدوليين المؤثرين في حركة العلاقات الدولية، ولا يوجد من ينكر الأثر المتزايد الذي تحدته الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العديد من الأقاليم الاستراتيجية في العالم، خاصة مع الاتجاه نحو زيادة أعدادها وأعمالها الدولية. والأثر الأخطر لها هو تحويلها "الأمن" من "قيمة" إلى "سلعة"، وهو ما يؤدي إلى تداعيات جسيمة إذا لم يتم ضبط دورها وتقييده.

